# شرح وقاية الرواية
# في مسائل الهداية

عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ الرَّحْمٰنِ

الرَّحِيْمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ

اِيَّاكَ نَعْبُدُ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ

اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ

صِرَاطَ الَّذِيْنَ اَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ

غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَ

لَا الضَّآلِّيْنَ اٰمِيْن



وَلَقَدْ بَثَلْتُ مَالَهٗ

وَكَيْفَ يَخْفٰى وَهُوَ فِى الْاَرْضِ شَائِعٌ

وَلَكِنْ اَحَادِيْثُ الْمَكَارِمِ تُذْكَرُ

وَلَا اَنَّ اَهْلَ الْعِشْقِ بِالْمَوْتِ يُعْذَرُ

وَجَلَّدْتُ قَبْلَ وَسْعِهٖ

وَلَوْ كُنْتُ حَوْلَ الْمَوْتِ مِنْهُ بِرَبْوَةٍ

وَلَوْ كُنْتُ فِى الْاَسْبَابِ اَسْعٰى وَاَجْدَرُ

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة

والسلام على رسوله محمد واله واصحابه اجمعين اما بعد ان

العبد مبتلا بين ان يطيع الله تعالى فيثاب وبين

ان يعصيه فيعاقب والابتلاء متعلق بالشروع

وغير الشروع فعلا وتركا فلا بد من بيان انواع

المشروعات

بشروعات وغير المشروعات وبيان معانيها واحكامها

ليتسهل على الطالب وركها وضبطها فنقول بالله

التوفيق فالمشروع على اربعة انواع فرض وواجب

وسنة ومندوب ويليها المباح وغير المشروع نوعان

محرم ومكروه ويليها المفسد للعمل المشروع فيه فالكل

ثمانية انواع اما الفرض فما ثبت بدليل قطعي لا شبهة

فيه وحكمه الثواب بالفعل والعقاب بالترك بلا عذر و

الكفر بالانكار فرض المتفق عليه والواجب ما ثبت بدليل

فيه شبهة وحكمه كحكم الفرض عملا لا اعتقادا حتى لا يكفر

جاحده والسنة ما واظب النبي عليه السلام مع
تركه مرة او مرتين وحكمه الثواب بالفعل والعقاب
بالترك فرالهدى والمستحب ما فعله النبي عليه السلام
مرة وتركه اخرى وما احبه السلف وحكمه الثواب بالفعل و
عدم العقاب بالترك والمباح ما يخير العبد فيه بين الاتيان
والترك وحكمه عدم الثواب وعدم العقاب فعلا وتركا
والحرام ما نبت النهي فيه بلا معارض وحكمه الثواب
بالترك لله عز وجل والعقاب بالفعل والكفر بالاستحلال
في المتفق عليه والمكروه ما نبت النهي فيه مع المعارض

وحكم



وحكم الثواب بترك الموصوف وخوف العقاب
بالفعل وعدم الكفر بالاستحلال والمفسد هو الناقض
للفعل المشروع فيه وحكمه العقاب بالفعل عمدا وعدمه سهوا
ثم اعلم بان الصلوة جامعة للاربعة الاول
شرعا وقد توجد الاربعة الاخيرة فيها طبعا فلا بد
من تفصيل كل نوع وتعدادها بالطريق الاختصار و
الاختصار مرتبا على ثمانية ابواب بتيسير المومنين
الباب الاول في بيان الفرايض وهي خمسة عشر
بعضها خارجية وبعضها داخلية اما الخارجية فثمانية

الوقت وطهارة البدن والثوب والمكان وستر
العورة واستقبال القبلة والنية والتكبيرة الاولى
والاخيرة سبعة القيام والقراءة والركوع والسجود
والقعدة الاخيرة قدر التشهد والترتيب فيما ذكرت
شرعيته في كل ركعة او في جميع الصلوة والخروج
بفعل المصلي الباب الثاني في الواجبات وهي احد وعشرون
منها يعم جميع المصلين في الصلوة وهي سبعة
ومنها ما يختص بعض المصلين في الصلوة وهي اربعة عشر
اما الاعم فلفظ التكبير التحريمة والقعدة الاولى والتشهد

في القعدتين



في القعدتين والطمانينة في الركوع والسجود والقيام
كل فرض في موضعه وكل واجب كذلك والخروج
بلفظ السلام اما الخاص فتعين الاوليين للقراءة
وتعين الفاتحة لهما واختصارها على مرة وضم السورة
او ثلث آيات قصيرة او آية طويلة معها وتقديم
الفاتحة عليها وبدءه على مهما وجب عليه القراءة
والقنوت في الوتر والجهر في موضعه جماعة والمخافتة
كذلك في صلاة المقتدي وقت قراءة الامام و
متابعة المقتدي للامام على اي حال وجده والقيام

يكن محسوبا من الصلوة وسجدة التلاوة على
الامام والمنفرد وتكبيرات العيدين وتكبير ركوعها
وسجدة السهو على الامام والمنفرد وترك الواجب
في الثمانية الاول من القسم الاخير وفي جميع الصور
من القسم الاول الا الثمانية فانها واجبة للغير الباب
الثالث في السنن وهي سبعة وعشرون العام
سبعة عشر وهي رفع اليدين في التحريمة وفي القنوت
وفي تكبيرات العيدين ونشر الاصابع ثمة والثنا
ووضع اليمين على الشمال تحت السرة وتكبيرات

الانتقالات



الانتقالات حتى القنوت وتسبيح الركوع ثلاثا
واخذ ركبتيه في الركوع وتفريج الاصابع فيه والقومة
والجلسة والسجدة على سبعة اعضاء وتسبيح السجود ثلاثا
والصلوة على النبي عليه السلام بعد التشهد والدعاء
بعده لنفسه ولجميع المسلمين والمسلمات والسلام يمنة ويسرة
ويخافت عشرة جهر الامام بالتكبير ومقارنته المقتدي
تكبيره تكبير الامام ومتابعته له في سائر افعاله والتعوذ
وخفاؤه والتسمية بعده وخفاؤها وهذه الاربعة
للامام والمنفرد والثنائيين سرا للعباد وللمقتدي في

المجهرية والتسميع للامام وللمقتدي التحميد وللمنفرد
الجمع بينهما في صلوة وافتراش رجله اليسرى
للجلوس عليها مع نصب اليمنى في القعدة للرجال
وللنساء التورك الباب الرابع في المستحبات
وهي ثمان وعشرون لعام اربعة عشر ترك الالتفات
يمينا وشمالا وتغطية الفم عند غلبة التثاوب ووضع
الشمال ما استطاع وزيادة القراءة على ثلث ايات
والترتيل في القراءة وتسوية الرأس مع الظهر في الركوع
ووضع ركبتيه قبل يديه على الارض ويديه قبل الانف

والانف



والانف قبل الجبهة للسجود وعلى عكس ذلك في الرفع
للقيام والسجود بين اليدين وتوجه اصابع يديه
ورجليه نحو القبلة وترك مسح الجبهة من التراب
والعرق قبل السلام والفصل بين القدمين قدر
اربعة اصابع في القيام ووضع يديه على فخذيه في
القعدة وتحويل الوجه يمنة ويسرة عند السلام
ومخالفة السبابة رفع اليدين فيها بعد غمز السبابة
اذنيه للرجال وحذاء منكبيه للنساء ووضع اليدين
تحت السرة للرجال وعلى القعدر للنساء واخراج

القيام على اليمين عند التحريمة للرجال والقراءة على
قدر المروءة للامام وزيادة التسبيحات على ثلث وتمرا
للمنفرد والعابد والقنوتين من البطن والبطن من الفخذ
والفخذ من الساق والساق من الارض في الركوع و
السجود للرجال والعكس للنساء وقراءة الفاتحة
في كل ركعة لزما بسن وانتظار المسبوق الى فراغ الامام
الباب الخامس في المحرمات وهي اربعة عشر على العموم الجهر
في التسمية والجهر بالتأمين والالتفات يمينا وشمالا
بتحويل بعض الوجه والنظر الى السماء والاتكاء على الاستواء

اول السيد

قدر الركعتين الاوليين المفترض فرضهما وتسميتهما فيهما
الفاتحة



اول السيد وبحوه بلا عذر ورفع اليدين في غير ما شرعا
ورفع الاصابع في الركوع والسجود عن الارض والجلوس
على عقبيه للتشهد والعبث بثوبه او بدنه دون التراب
والاشارة بالسبابة كاهل الحديث وقصر السلام
على جانب والقنوت في غير الوتر والزيادة في التكبيرات
او التسبيحات او التشهد على السنة وترك
الواجب عمدا وفي المحيط ذكر المحرمات
الباب السادس في المكروهات التي تكره في الصلوة
وهي تسعة وخمسون الاهم اثنان واربعون

قدر الركعتين الاوليين المفترض فرضهما وتسميتهما فيهما
الفاتحة

لمرار التكبيرات والعد باليد للاى ونحوها والتحضر
ما هو من اخلاق الجبابرة والتبختر بلا عذر ولو كان
بغير حروف والتنحنح والتنفخ غير المسموع وهما كالدائم
فى الفم ونحوها بحيث لا يمنع القراءة وعد الرأس فى
الركوع والسجود ما بين الاسنان ولو كان قليلا
من صمغه وترك سنة من السنن واتمام القراءة فى
الركوع وتحصيل الاذكار فى الاشغالات ووضع يديه
قبل ركبتيه على الارض للسجود بلا عذر ورفعهما بعد
ركبتيه للقيام كذلك والاقعاء وتغطية الفم بلا غلبة

التثاؤب



التثاؤب وغمض العينين وقلب الحصر الا ان لا يمكنه
السجود دونها له مرة او مرتين ومسح الجبهة مرا
التراب والعرق قبل الفراغ وكف الثوب والتثاؤب و
التمطى وفرقعة الاصابع والاستراحة مما يخل الادب
وتفريج الاصابع فى غير الركوع والتعجيل فى القراءة و
ترك تسوية الرأس مع الظهر والكعاد والتخطى عمدا
فصاعدا بلا عذر ولو توقف بعد كل خطوة و
التمايل يمينا وشمالا وقتل القملة دون الثلاث و
وفيها كذلك والقاء البزاق ونزع الخف بعمل قليل و

الثوب والتروح بالثوب والمروحة دون الثلاث

وتعيين السورة للصلوة المعينة بحيث لا يقرء

غيرها والجمع بين السورتين بترك سورة واحدة

بينهما في ركعة واحدة والانتقال من آية الا آية تكون

بينهما سورة وتقديم السورة المتأخرة على المتقدمة

ولو كان في ركعتين والتسمية قبل كل سورة في كل ركعة

وحمل الصبي بلا عذر والخامس سبعة عشر انتظار الامام

لمن سمع خفق نعليه للصلوة والتطويل الثانية على

الاولى في الفرايض والسجدة على كور العمامة والصاق

البطن



البطن بالفخذ للرجال وكذلك بسطهم العضدين

وذرعهم القميص او القلنسوة او لبسهم كذلك وتطويل

الامام للصلوة بحيث يثقل على القوم وتخفيف لها

لعجلتهم والجاء الامام القوم للفتح اذا قرأ ما يجوز به

الصلوة وجهر القراءة في النوافل النهار وقراءة

الامام آية السجدة فيما خافت الا في آخر السورة

وتكرار آية سرور او حزن في الفرايض بلا عذر

لا في النوافل والسنن مطلقا وتكرار السورة في

ركعة واحدة في الفرايض والصلوة رافعا كفيه

الامر فقين للرجال وقول المقتدى عند آية الترغيب
والترهيب صدق الله وبلغت رسله والاعتماد
بحايط او استوانة بلا عذر في النوافل الباب السابع
في مبطلات وهي احد عشر العام ثمانية نظر بوق
عينه بلا تحويل الوجه وبتوبته موضع السجود مرة
او مرتين للعذر وقتل الحية المطلقة مطلقا وان
احتاج الى المعالجة وفغر فمه دراهم او دونا نير بحيث
لا يمنعه عن سنت القراءة وفيده ما لا يمنع عن
سنت الاعتماد وقراءة القرآن على التاليف و



نقص الثوب كيلا يلتصق بجبهته في الركوع
وقراءة آخر سورة في ركعة وآخر اخرى على الصحيح
والخاص ثلاثة لمرار السورة في ركعة في التطوع
والاعتماد بحايط او استوانة في التطوع ولو بلا عذر
ولحظ الامام امامه خلفه شاكا كيقوم ان قام هو
ونحوه الباب الثامن في المفسدات وهي في التحقيق
خمسة على العموم التكلم بكلام الناس مطلقا حقيقة
او حكما والضحك والعمل الكثير بلا اصلاح الصلوة
وترك الفرض من الفرايض بلا عذر ولو طرافوته

نقص

بدون اختیاره و تعدد الحدث

تمت الکتاب

بعون الملک

الوهاب

۱۲۵۲ سنه

نه بتوفیق خدای لایزالم — این کتابت روز رسنیه شد تمام

شکر که این نسخه بعون منعم رسید — بسته از مرگ به پایان رسید

اگرچه این خط منم لایق کتابت نیست — بیاد که دلنوشتم منم این کتابت را

هر که خواند دعا طمع دارم — زانکه من بنده گنه کارم



سنه ۱۳۵۲

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رافع اعلام الشريعة الغراء، جاعلها بنجوة
اصلها ثابت في الارض وفرعها في السماء والصلوة
على رسوله محمد افضل الرسل والانبياء وعلى آله وصحابته
نجوم الاقتداء والاهتداء اما بعد فان العبد المتوسل
الى الله تعالى بالقوى الذريعة عبد الله بن مسعود بن تاج

الشريعة



الشريعة سعد جده وابهج جده ورزقه الله تعالى خير
الدارين يقول قد الف جدي وسيدي ومولاي
مولانا الاعظم سلطان علماء العالم برهان الشريعة
والحق والدين وارث الانبياء والمرسلين محمود
بن صدر الشريعة جزاه الله تعالى عني وعن سائر المسلمين
خير الجزاء لاجل حفظي كتاب غاية الرواية فرسبل
الهداية وهو كتاب لم ينجل عين الزمان بمثله في
وجازة الالفاظ مع ضبط معانيه ثم انه لما وجدت
قصور همم بعض المحصلين عن حفظه فاخذت

منه بهذا المختصر مشتملا على مسائل لا مندوحة للطالب
العلم عن حفظها ومن اهب اختصار مسائل الهداية
فعليه بحفظ الوقاية ومن عجله الوقت فليصرف
الى حفظ هذا المختصر عن العناية انه ولي الهداية

كتاب الطهارة فرض الوضوء غسل الوجه مرة الشعر

والاذن وباطن اللحية وظاهرها ومن الاذنين بمائه ومسحه
وغسل يديه مع مرفقيه
وكعبيه ومسح ربع الرأس وكل بشرته الشعر
وبسنة البداية بالتسمية وغسل يديه ثلاثا بعدها
ثلاثا للتسمية والسواك ومضمضة واستنشاق



ومسح كل الرأس مرة والاذنين بمائه ومسحه
التيامن في مسح اللحية وما قصد ما خرج من السبيلين و
غيره وان كان نجسا سال او لا يطهر والفي دما وقيحا
ان احمر به البزاق لا ان اصفر به وغيره وان كان مع الدم
لا بلغما صلا وما ليس بحدث ليس بنجس ونوم متكئ
او مستند او راكع او ساجد او على احد جنبيه او قاعد
في صلوة مطلقة والسباشرة الفاحشة لا مس المرأة
والذكر فرض الغسل عمل فمه وانفه وكل البدن وبسنة
ان يغسل يديه وفرجه ويزيل النجاسة ثم يتوضأ الا

وفيه مسائل الوضوء والاصابع وتخليل الغسل

ربطيه ثم يفيض الماء على جميع بدنه ثلاثا ثم يغسل فرجه
الذي استنقع به ويكفر لذات الضفيرة ان تبتل
اصلها وموجبه انزال منزي دفق وشهوة عند
الانفصال وغيبة حشفة في قبل او دبر على الفاعل
والمفعول به وروية المستيقظ المني والمذي
وانقطاع الحيض والنفاس لاوطي بنيته بزوال
وسن للجمعة والعيدين والاحرام وعرفة وتيمم لفقد
الماء ولو الارض وان تغير بالجمد او اختلط
شئ طاهر الا اذا اخرجه عن طبع الماء او غيره طهورا



وهو مما لا يقصد به الترفه وان اختلط بنجس كان
كان جاريا او عشرا في عشر لا ينجس ان لم يتغير
لا ينجس الا اذا غير طعمه او لونه او ريحه وان لم يكن
بنجس ولا بأس بسؤر ما يؤكل لحمه وما ليس له دم
سائل ولا يتوضأ بماء اعتصر من شجر او ثمر ولا بماء
لقربة او نبع حدث وكل اناء نبع فقد طهر
جلده بالدبغ طهر بالذكوة وكذا لحمه وان لم يكل
وما لا فلس له وشعر الميتة وعظمها وعصبها طاهر
وكذا الا لبن ولا فلس بحر فيها نجس او مات فيها

الا جلد الخنزير وشعره

برد رقت

حیوان وانتفخ او نفخ اومات فیها مثل آدمی
او شاة یتیقن کل ما بها ان امکن والا فقدر ما فیها
بقول ذوی البصارة وفی نحو دجاجة اربعون
الی ستین وفی نحو عصفور نصف ذلک ولو
وسطا وفی غیره اجتنب به ویحبس ما وقتا لا یموت
ان علم والا فمند یوم ولیلة وان انتفخ او تفسخ
فمند ثلاثة ایام ولیالیها وقالا مند وجود دبور
الآدمی والفرس وکل ما کول اللحم طاهر وسباع
البهایم نجس والهرة والدجاجة المخلاة وسباع الطیر





وسباع الطیر مکروهة والحمار والبغل مشکوک
بتوضأ به ویتیمم ان عدم غیره والعرق کالسؤر

**فصل** التیمم یخلف الوضوء والغسل عند العجز
عن استعماله حسا او شرعا او برد او عدو
او عطش او عدم آلة او خوف فوت صلوة لا الی خلف کصلوة العیدین ابتداء او بناء
والجنازة لغیر الولی وهو ضربة للمسح وجهه وضربة
لیدیه مع مرفقیه علی کل طاهر من جنس الارض
ولو بلا نقع وعلیه مع القدرة علی الصعید نیة

اداء الصلوة ويصح قبل الوقت والطلب
الرفيق ويصلي لواجده ما فاته وينقضه ناقض الوضوء
وقدرته على ما كلف لطهره لارادته وندب
لراجيه صلوته فر آخر الوقت ويجب طلبه قدر
غلوة ان ظنه قريبا واذا ذكره في الرحل لا لعيد الصلوة
فصل المسح على الخفين جايز للحدث ودون ما
عليه الغسل وفرضه خطوط قدر ثلثة اصابع اليد
اسفل من الساق ويجوز على الجوربين وكل ما يمكن
ويمكن السفر وشرط كونهما ملبوسين على طهر تام



وقت لمحدث لا في الجبيرة ولا ما يحس بسقوطها الا عن
برء ولا يمسح بسائر غير الرجل الا هر ومدته للمقيم يوم
وليلة وللمسافر ثلثة ايام ولياليها من وقت الحدث
وما قضته ناقض الوضوء ومضر المدة وخروج اكثر
العقب الى الساق وبعد احدهن يجب غسل جلبه فقط
وبمسحه خرق بيده ومسحه قدر ثلثة اصابع الرجل الصغرى
ويجمع خروق خف لا خفين وفر سفر لمقيم وعكسه قبل تمام
وليلة يعتبر الاخير وبعدهما ينزع فصل الحيض ودم
رحم بالغة لا دابها ولا ياس واقله ثلثة ايام ولياليها

وتنبيه

وأكثره عشرة وأقل الطهر خمسة عشر يوماً ولا حد
لأكثره والطهر المتخلل بين الدمين فرقة ومارأت
لون فيها سوى البياض حيض تمنع الصلوة والصوم
ويقضي ولا هي دخول المسجد والطواف والجماع
ما تحت الإزار ولا تقرأ جنب ونفاس بخلاف الحدث
ولا يمس هو ولا مصحفاً إلا بغلاف متجاف وكره
بالكم ولا درهما فيه سورة إلا لبصرة وحل وطء من قطع
دمها لا كثر الحيض والنفاس قبل الغسل ودون من قطع
دمها لا قبل منه إلا إذا مضى وقت يسع الغسل والتحرمة

فصل



فصل والنفاس دم يعقب الولد ولا حد لأقله وأكثره
أربعون يوماً وهو لا تم الثوابين من الأول خلافاً لأحمد
ويقضي العدة من الأخير إجماعاً وسقط يرى له خلق
ولد فقيه به النفاس والأمة أم الولد ويقع المعلق به
وتقضي العدة به وما نقص عن أقل الحيض أو زاد على
حيض المبتدأة وهو عشرة أو نفاسها وهو ما لعوم
يوماً أو على العادة فيهما وجاوز أكثرهما وما رأت
حامل استحاضة لا تمنع الصلوة والصوم والوطء ومن لم
يمض عليه وقت فرض إلا وبه حدث من استحاضة

او رُعاف او نحوهما يتوضأ لوقت كل فرض وصلاة
فيه بشأ فرضاً ونفلاً وينقضه خروج الوقت
بطلوع الشمس لا دخوله كالزوال فصل يطهر الشيء عن نجس
مرئي بزوال عينه وان بقي اثره بشق زواله بالماء والكل
مائع كخل وعصارة بزر بغسله وعصره ثلاثاً ما لم تزد الا
يغسل ويترك الى عدم التقاطر ان تم وثم وعن الرجل بغسله او
فرك بالبدن ويخفف عن ذي جرم جف بالحك
بالارض وعن غيره بالغسل فقط والسيف ونحوه
بالمسح والبساط بجري الماء عليه يوماً وليلة والارض



وما اتصل به كالخف والكلاب بالبس وذهاب الاثر
للصلوة لا للتيمم ويعفى ما دون ربع الثوب
من نجس خفف كبول فرس وما كل لحمه وخرء طير لا يؤكل
لحمه واما خرء طير يؤكل لحمه فطاهر الا الدجاجة والخلاة
فانه غليظ كسائر ما خرج من المخرجين والدم والخمر
فيعفى منه قدر الدرهم وهو مثقال فرالكيف ودور
هو من الكف فرالرقيق وبول الصغير مثل روس الابر
ليس بشيء وما ورد على نجس نجس كعكسه ورماد القذر
طاهر كجمار صار ملحاً وبيضاً ثوب بطانة نجس وعلم

طرف بطن طرف آخر منه نجس وثوب طهر فيه
نجس ندوة بحيث لا يقطر منه شئ ان عصر اوضع
رطبا على ما طين بطين فيه سرقين ونجس او نسي
محل النجاسة فغسل طرف منه كخنطة بل عليها وجمر
تدوسها فغسل بعضها او وهب فضل لكل استخام كل
حدث غير النوم والريح بخو مجر حتى يغلبه سنة
لا بعظم وروث ودم ثم غسله او ب لو جاد الخ
اكثر من قدر الدرهم فوجب فغسله بطون الاصابع
مرخيا محرجه بمبالغة ثم يغسل اليد وكره استقبال القبلة

والمستحاضة



واستدبارها في الخلا

## كتاب الصلوة وقتها

الفجر من الصبح المعترض الى الطلوع والظهر من الزوال
الا بلوغ كل شئ مثليه سوى في الزوال وفرد
مثله والعصر منه الى الغروب والمغرب منه الى غيبة
الشفق وهو الحمرة وقيل البياض والعشاء منه الى ثلث
بعده الا الفجر فالعاده ويستحب للفجر البداية مسفرا
يمكنه ترتيل اربعين آية ثم الاعادة ان ظهر فساد
وضوءه تأخير ظهر الصيف والعصر عالم تتغير والعشاء
الى ثلث الليل والوتر الى آخره لمن وثق بالانتباه

وتعجيل ظهر الشتاء والمغرب في يوم غيم وتعجيل العصر والعشاء
ويؤخر غيرهما ولا تجوز صلوة وسجدة تلاوة
وصلوة جنازة عند طلوعها وقيامها وغروبها
الا عصر يومه ويكره اذا خرج الامام للخطبة النفل فقط
وبعد الصبح الا سنته وبعد اداء العصر اداء المغرب
ومن هو اهل فرض فرأ خر وقته يقضيه فقط الا ان
حاضت فيه نفس الاذان سنة الفرائض فقط
في وقتها ويعاد لو اذن قبله ويترسل به مستقبل
واصبعاه في اذنيه ولا يلحن ولا يرجع ويحول وجهه

الجعليتين



الجعليتين بينة ويسيرة وان لم يتم الاعلام يستدبر
في اقامته والاقامة مثله لكن يجدر فيها ويزاد فيها
قد قامت الصلوة ولا يتكلم فيهما والتثويب بين
في كل صلوة ويجلس بينهما الا في المغرب ويؤذن
للفائتة ويقيم وكذا لاولى الفوائت ولكل من البواقي
يأتي بهما او بهما وكره اقامة المحدث لا اذانه ولم
يعد او كره ما من الجنب ولا يعاد هو بل هو كاذان المرأة
والمجنون والسكران وكره تركهما في السفر وجماعة المسجد
لا في بيته في مصر ويقوم الناس والقوم عند قد على الصلوة

از آن در رخت الحلال
مختلف

ويشرع عند قد قامت الصلوة فصل شروط الصلوة

طهر بدن المصلي من حدث او خبث وثوبه ومكانه

وستر عورته واستقبال القبلة والنية والوقت وعورة

الرجل ما تحت سرته الى تحت ركبتيه والامة جميع

مع ظهرها وبطنها والحرة كل بدنها الا الوجه والكف

والقدم وكشف ربع العضو منع الصلوة وان قل

عضو كالفخذ والذكر منفردا والاليتين وشعر رأس المرأة

ولم يعد مزيل النجس صلى معه ولم يجز عاريا وربع ثوبه طاهر

وقل منه الا فضل معه وعادم الثوب يجوز صلوته

قياما



قياما وتندب قاعدا متربعا وقبلة خائف لا يقبل

جهة قدرته وان عدم من يعلم تحرى ولم يعد فمخطئ

بل مصيب لم يتحر وان تحول راى انه مصليا استدار

ولا يضر صبلة جهة امامه اذا علم انه ليس خلفه بل لقدة

او علم مخالفته ويفسد صلوته وقدامه ان اقتدا

متصلا بالتحريمة ومع الفظ افضل وتكفي لغير الاخرس

والواجب نية مطلق الصلوة ولها شرط التعيين

لا البعد وفصل في صفة الصلوة فرضها التحريمة و

القيام وقراءة الية في كل ركعة من ركعتي الفرض وكل ما

والثقل والمكفر بها مشى وعندهما آية طويلة او ثلث
قصار والركوع والسجود بالجبهة والانف وبه يفتى
والقعدة الاخيرة قدر التشهد والخروج بصنعه
ووجبها قراءة الفاتحة وضم السورة ورعاية الترتيب
والقعدة الاولى والتشهدان ولفظ السلام
وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين وتعيين الاولين للقراءة
وتعديل الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى
سن غيرها واوجب فاذا اراد الشروع كبر بلا مد
الهمزة والباء ما بها ميما يحمر اذنيه والمرأة

ثم

بدائعها

ترفع يديها منكبيها وتجوز لكل ما دل على التعظيم
ولا يثوب بدعاء ولو بالفارسية لا القراءة
بها الا بقدره وبه يفتى ويضع يمينه على شماله تحت
سرته فى كل قيام فيه ذكر مسنون ويرسل فى
قومة الركوع وبين تكبيرات العيدين ثم يثنى
ولا يوجه ويتعوذ للقراءة لا للثناء فيقول المسبوق
لا المؤتم ويوخر عن تكبيرات العيدين ويسر لا بين
الفاتحة والسورة ويسر بهن ثم يقرأ ويؤمن سرا
كالمؤتم ثم يكبر للركوع جاهرا ويعتمد بيديه على ركبتيه

مقرًّا حاملًا اصابعه بالطافها ظهره غير رافع ولا منكس رأسه
مبسوط ظهره ويسبح ثلاثًا وهو أدناه ثم يرفع رأسه
رأسه ويكبر به الامام ويكبر المؤتم ويجمع المقرفصا
بينهما ويقوم مستويًا ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه
يديه بضامًا اصابعه ثم وجهه مبديًا ضبعيه مجافيًا
بطنه عن فخذيه ويسبح ثلاثًا ويجوز على كل ش
يجد جبهته وانفه وعلى ظهر من يصلي صلوة
في الزحام وكمرة تخفض وتفرق بطنها بفخذيها
ترفع رأسه كبر او جلس مطمئنًا وكبر وسجد



رأسه ثم يديه ثم ركبتيه ويقوم بلا اعتماد على الارض
ولا قعود واركعة الثانية كالاولى الا انه لا
ولا تعوذ ولا رفع يديه فيهما واذا انتهى افترش
رجله اليسرى وجلس عليها ناصبًا يمناه موجهًا
اصابع رجليه نحو القبلة واضعًا يديه على فخذيه موجهًا
اصابعه نحو القبلة مبسوطة وكمرة تجلس على اليسرى
اليسرى مخرجة رجليها من جانب الايمن ويتشهد
كابن مسعود رضي الله عنه ولا يزيد عليه ويقرأ فيما
بعد الاولين الفاتحة فقط وان سبح او سكت

منه

جاز ثم يقعد كالاولى ويتشهد ويصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم ويدعو بما يليق ان يسأل عن الله عز
ثم يسلم عن يمينه بتمة من ثمة من يمر به ثم
عن يساره كذلك والمؤتم ينوي امامه فرجانبه
وفيهما ان جاز له والمنفرد والملك فقط فصل
يجهر الامام في الجمعة والعيدين والفجر واولى العشاءين
لا غير ادا وقضاء والمنفرد خير ان ادى وخافت
حتما ان قضى اوقاته الجهر استماع غيره واوقاته مخافته
اسماع نفسه وهو الصحيح وكذا في كل ما يتعلق باللفظ
كالطلاق



كالطلاق والعتاق والاستثناء وغيرها وسنة
القراءة في الفجر عجالة مع اي سورة شاء وما
يخوالبروج وفي الحضر بالحجرات طوال المفصل وفي الفجر
والظهر واوساطه في العصر والعشاء وقصاره في
المغرب ومن الحجرات طوال المفصل الى البروج ثم
اوساطه الى لم يكن ثم قصاره الى آخره وفي الضرورة يقدر
الحال وكره تعيين السورة للصلوة ويندب للمؤتم
وكذا في الخطبة الا اذا قرء صلوا عليه وسلموا تسليما
فيصلي السامع سرا فصل الجماعة سنة مؤكدة

والاولى بالامامة الاعلم بالسنة ثم الاقرأ ثم الاسن
ثم الاورع فان امم عبدا وعرابيا وفاسقا او اعمى
او مبتدعا او ولد الزنا كره كجماعة لهما وصح
وان فعلن تقف الامام وسطهن كحضور النسابة
في كل جماعة والعجوز الظهر والعصر ويقتدي المتوضي
بالمتيمم والقاعد بالمومي والقائم بالقاعد والمومي
بالمومي والمتنفل بالمفترض الرجل المرأة وصبي وليا
بمعذور وقارئ بامي ولابس لعباء وغيرهم
بصوم ومفترض بمتنفل ومفترض فرضي آخر ولا امم



فيهما لا يطيقها ولا قراءة الاولى الا الاخرس
ويقوم الصبي الواحد على يمينه والزايد خلفه و
يصف الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم المرأة
فان جازته فرصلوة مشتركة تحريمة واداء
فسدت صلوته ان نوى امامتها والا صلوتها
فصل مصبوق بسبقة حدث توضأ وتم ولو بعد
التشهد والاستيناف افضل والامام
يحرم اخرى مكانه ثم يتوضأ ويتم ثمة او يعود كالمنفرد
ان فرغ امامه والا عاد وكذا المقتدي ولو جن او

اغمر عليه وقهقه او احدث عمدا او اصابه بول كثير
او نبح راسه فال او ظن انه احدث فخرج
المسجد او جاوز الصفوف خارجه ثم ظهر طهره
بطلت صلوته ولو لم يخرج او لم يتجاوز بنى وبعد التشهد ان
عمل بما ينافيها تمت وتفسد صلوة المسبوق
بهذه
بهذه الخمسة قبل فرضيته خروج بصنعه نفسه
الكلام مطلقا والسلام عمدا وردوده والاكل والشرب
مطلقا صوت والبكاء بصوت الا ان اغرقه دمعه
التنحنح بلا عذر وتشميت عاطس وجواب السلام

١ لا عذر بها ٢ لا عذر بها

٥ او احتلم

١ او احتلم

وان وجد بفاريه المتم الماء

فنحوه فسدت



ولو بالذكر والفتح الا لامه والقراءة من مصحف
والسجود على كور عمامته وافتراش ذراعيه وتقص شعره
وسدل ثوبه وكفه وتخصيص الامام بمكان الا ان
قام في المسجد وسجد في الطاق والقيام خلف وجه

فيه فرجة وصورة حيوان في ثوبه ومسجوده وجهه
غير خلف وتحت الا ان صغرت جدا او محى رأسها
وفي ثياب لبذلة وعدم يقدر وغلق باب المسجد
الولي ولحدث فوقه لا فوق بيت فيه مسجد
ولا تزينه وصلوته على طهر ما لا يصلي وقبل تحيته
العقرب فيهما وبائم بالمرور امام المصلي في مسجد صغير
واما في غيره ففيما ينتهي اليه بصره وناظر في مسجد
وحاذى الاعضاء الا عضاء ان صلى على وجه الا
ان لم يكن بسترة اي خشب بقدر وغلظ آخر الصبع

وجبر رده الا تذللا



يعز رخذا واحد حاجبيه بقربه ويكفي سترة الامام
وجاز تركها عند عدم ممر ورد بالطريق ويدرأ
بالتسبيح او الاشارة ان عدم سترة او مر بينه
وبينها فصل لو تر ثلث ركعات وجب السلام
واحد وقبل الركوع ان لثه يكبر رافعا يديه ثم
يقنت فيه ابدا او دون غيره ويقرأ في كل ركعة
بعد الفاتحة سورة ويتبع القانت بعد الركوع لو تر
لا القانت في الفجر بل يسكت وسن قبل الفجر وبعد
الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر الجمعة

وبعدها اربع بتسليمة وجب لا اربع قبل العصر
وابعثا وبعده وكره مزيد النفل على اربع بتسليمة
نهارا وعلى ثمان ليلا والاربع افضل الليل
ولزم النفل بالشروع الا بنظنه انه عليه وقضى ركعتين
بنقض في الشفع الاول او الثاني دون ترك القراءة
في ركعتي الشفع الاول يبطل التحريمة عند ابي حنيفة وعند محمد
في ركعة وبعدها وعند ابي يوسف لا حتى يفسد الاول
فيقضي اربعا عند ابي حنيفة فيما ترك قراءة في الاول
مع كل الثاني او بعضه وعند ابي يوسف في اربع

مسائل

قرأ في الاوليين فقراءة اربعا عندهما وعند محمد ركعتين

قرأ في الاوليين فقراءة اربعا عندهما وعند محمد ركعتين

لم يقرأ في الاوليين عندهما يقضي اربع ركعات بقراءة وعند محمد ركعتين

قرأ في الاوليين فقراءة اربعا عندهما وعند محمد ركعتين

قرأ في الاوليين فقراءة اربعا عندهما وعند محمد ركعتين

قرأ في الاوليين فقراءة اربعا عندهما وعند محمد ركعتين



مسائل يوجب الترك في ركعتين وفي الثنتين الا في ركعتين وعند محمد في ركعتين
في الكل وان لم يقعد في الوسط او نوى اربعا
وتم ثنتين فرضي عليه وتنفل راكبا وموميا حيث توجه
المصلي الى غير القبلة وقاعدا مع قدرة قيامه وكره
بقاؤه وان افتتح راكبا ونزل بنى وبعكسه فسدت
وسن التراويح قبل الوتر او بعده على كل ترويحة اي
اربع ركعات بتسليمتين وجلسة بعد كل اربع وسن الختم
مرة ولا يترك لكسل القوم ولا يوتر بجماعة خارج
رمضان وفصل عند الكسوف يصليها امام الجمعة بالناس

ركعتين نفلا مخفيا مطلوبة قراءته فيهما ثم يدعو حتى يغلب الخوف
وان لم يحضر صلى فرادى كالخسوف والاستسقاء
ودعاء واستغفار مستقبل وان صلوا فرادى جاز
ولا يثقب روا ولا يحضر وفي فصل من شرع
في فرض مطلق فاقيمت ان لم يسجد للركعة الاولى
او يجد وهو في غير الرباعي قطع واقتدى وركعة نفل
بعد فرض اخرى وان صلى ثلاثا منه تمم نفلا ثم يقتدي مسافر
الا في العصر وكره خروج من لم يصل من مسجد اذن فيه
لا لمقيم جماعة اخرى ولا لمن صلى الظهر والعشاء الا عند

الاقامة



الا اقامة وفي غيرهما يخرج وان اقيمت وتيمم
سنة الظهر لفجر ويقتدي ومن لم يدرك يجب ان اداها
ومن ادرك ركعة منه صلاها ولا يقضي بالاتباع
لفرضه وتيمم سنة الظهر في مجالس ويقتدي ثم
يقضيها قبل شفعه وغيرهما لا يقضيه اصلا فصل في
الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر فانيا كلها او
بعضها الا اذا ضاق الوقت او نسي او فاتت سنة
فصل يجب بعد سلام واحد سجدتان وتشهد
سلام اذا قدم ركنا او آخر او كرر او غيره وجبا

او ترکه ساهیا کرکوع قبل القراءة وتاخیر الثالثة
بزیادة علی التشهد الرکوعین ولجهر فیما یخافت
وترک القعود الاول ونوی الکل المترک الواجب
فلا یجب لسهوه المؤتم بل لسهو امامه ان یسجد ویسجد
یسجد مع امامه ثم یقضی فاذا لم یقعد اول وهو الیه
اقرب قعد ولا سهو علیه والا قام وان سجد یحول
وضمه نفلا وضم سادسة ان شاء وان قعد الا عشرة
ثم قام سهوا عاد ما لم یسجد وسلم وان سجد تم وضمه
وضم سادسة ان شاء ویجد للسهو والکتاب



نفل لا تتنوبان عن سنة الظهر ومن اقتدی
فیهما صلیهما وان افسد قضاهما واو اسجد للسهو
فی النفل لا بنی وان بنی صح وان سلم من رباعیة السهو فهو
فی الصلوة ان یجد والا لا وان شک اول مرة
امنه کم صلی استانف وان کثر اخذ بغالب ظنه
وان لم یغلب فصلا قل ولکن یقعد حیث توهم
آخر صلوته **فصل** تجب سجدتا سهو بترک تکبیرتین
بشروط الصلوة بلا رفع یدین وتشهد وسلام وفیها
سجدة السجود وعلامة تلاوته من اربع عشرة

آية التي في آخر الاعراف والرعد والنحل وبني اسرائيل
ومريم واول الحج والفرقان والنمل والم تنزيل والسجدة
وص وحم السجدة والنجم واذا انشقت واقرأ او سمعها واذا
تلا الامام فمن سمع ثم اقتدى به في ركعة اخرى سجد بعد
الصلوة كمقتدي سمع ممن يليه معه ومن اقتدى به
في تلك الركعة بعد سجدة الامام لا يسجد وقيل يسجد
معه وان لم يسمع وان تلا الموتم لا يسجد لان سامع
خارجي والصلوتية لا تقتضي خارجها والركوع
بلا توقف ينوب عنها وان كرر آية في مجلس واحد

صلوة



صلوته كمقتدي سجدة ويعتبر لكل سامع مجلسه واسد الوجوب
والانتقال من اغلظ الى اغلظ آخر بتبديل ويكره آية
السجدة في جهرية لا عكسه ندب ضم غيرها اليها واحسن
اخفاتها عن السامع فصل ان تعذر لقيام لمرض
حدث قبل الصلوة او فيها صلى قاعدا يركع ويسجد
وان تعذر ايماء قائما او قاعدا ان قدر والا قعودا
ولا يسجد على وجب وجعل سجوده اخفض من ركوعه ولا
يرفع اليه شيئا يسجد عليه وان تعذر القعود اومى برأسه
مستلقيا وجعل رجلاه الى القبلة او مضطجعا ووجهه

ترك

الثمانية الاول اولى وان تعذر الا بما اخرت و
موضع فرض الصلوة استأنف وقاعد يركع و
يسجد صح فيهما بنى قائما واصلى قاعدا في ذلك جاز
ح بلا عذر في مربوط لا الا بعذر ولو جن او اغمي عليه
يوما وليلة قضى ما فات وان زاد ساعة لا يقضي
المسافر من فارق بيوت بلده قاصدا مسافة
ثلثة ايام ولياليها بسير وسط وهو سير الابل
والراجل والفلك اذا عتدل الريح وما يليق بها من السفر
البحر الا ان يدخل بلده او ينوي اقامة نصف





شهر ببلدة او قرية واحدة او بصحراء او نوى
خبائه لا بد البحر بابا وبالبر محاصرا كمن بحال كثرة بالبر
ولو تم وقعد الاولا تم فرضه وسافر ما دام في الوقت
وان لم يقعد بطل فرضه مسافرا مقيم في الوقت
تمه وبعده لا يؤمه وقصر مسافر قائما ائتم بهما صلوا تم
فانه مسافر ويبطل الوطن الاصلي مثله وبالوطن الاقامة
مثله لا السفر والسكنى والسفر وحده لا بغيرها
ان الثانية وسفر المعصية كغيره في الرخص فصل شرط
لوجوب الجمعة الاقامة بمصر او فنائه والحرية والذكورة
والبلوغ

وفي عكسه تم القسم

وسلامة تلعين والرجل ويقع فرضا ان صلاها فيها وشرط لاداءها المصر وفنائه وما لا يسع اكبر مساجده
اهله مصر وما اتصل به معدا لمصالحه فنائه والسلطان
او نائبه وقت الظهر والخطبة كخوفه بتسبيحة والجماعة
اى ثلاثة رجال سوى الامام فان نفروا بعد
الامام بمنها وقبله بدا بالظهر والاذن للعام وكره
فى المصر ظهر المعذور وغيره جماعة وظهر غير المعذور
قبل الجمعة وسعيه اليها والامام فيها يطلبه وان لم
يدرك الا ركعة فى التشهد او سجود السهو بعدها





واذا اذن الاول تركوا البيع وسعوا اليها واذا خرج
الامام للخطبة حرم الصلوة والكلام حتى يتم الخطبة
واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذنون بين يديه وستقبلوا
مستمعين ويخطب خطبتين وبينهما قعدة قائما
طاهرا مستورا واذا تمت اقيمت وصلى الامام بركعتين يجهر فيهما

فصل

يوم الفطر ان يأكل قبل صلوته ويستاك ويغتسل ويتطيب
ويلبس احسن ثيابه ويتوضأ ثم يخرج الى المصلى
ولا تنفل قبل صلوته وشرط لها شروط الجمعة وجوبا
واداء الا الخطبة وقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها

فصل ويتطيب

ويكبر ثلاثا ويرفع يديه بعد الثنتا وفي الركعة الثانية
بعد القراءة ويصلي غدا بعذر واو اصيل الامام
لا يقضي من فاتته والاضحى كالفطر لكن يندب
فيه الامساك الى ان يصلي ويكبر جهرا في الطريق
ويصلي ثلاثة ايام لعذر او لغيره ويعلم في الخطبة
تكبير التشريق وادلة الاضحية وتمام احكام الفطر والاجتماع
يوم عرفة تشبيها بالوقفين ويجب قوله الله اكبر
الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر ولله الحمد
من فجر عرفة عقيب كل فرض ادى بجماعة مستحبة

تابع للقيم



على المقيم بمصر ومقتديه برجل ومسافر مقتد بمقيم
الى عصر العيد وقالا الى عصر اخر ايام التشريق ويعمل
ولا يدعه المؤتم ولو ترك امامه **فصل** سن للمحتضر ان
يوجه الى القبلة على يمينه واخبر الاستقبال به من انتهاده
فاذا مات شد لحياه وغمض عيناه ويكبر تحته
وكفنه وترا ويغسل بلا مضمضة واستنشاق والاقلم
ظفره ولا تسرح شعره ويجعل الحنوط على رأسه ولحيته
والكافور على مساجده وسنة الكفن له ابيض رديء
ونظافة وتحسن العمامة ويزاد للمحارم خرقة تربط

بها ندبا ويكفيه لفه بازار ولفافة ويزاد لها لقمار
ويعقد الكفن ان خيف انتشاره وصلوته فرض
كفاية وهو ان يكبر وينوي ثم يكبر ويصلي على النبي
عليه السلام ثم يكبر ويدعو له ثم يكبر ويسلم ولا يرفع
اليدين الا في الاول ويقوم الامام بحذاء الصدر والمرأة
بالاماتة السلطان ثم القاضي ثم الامام الحر ثم الولي
كما في العصبات ويصح الاذن بها فان صلى غيرهم
يعيد الولي ان شاء ولا يصلى على قبره بعد دفنه
يغسل عليه فدفن يصلى على قبره ما لم يتفسخ ولم ينفجر





الكبار وكرهت في المسجد جماعة ولو وضع الميت
خارجه خلف الصفوف فيه وبين قرصل الجبار وارتفعه
وهو ان توضع مقدم مهانم مؤخرها على منكبي رجل
على يسار كل يستعرضون بها لاجنبا والشمس خلفها
اجب وكره الجلوس قبل وضعها ويلحد القبر ويدخل
فيه الميت على القبلة ويقول واضعه بسم الله وعلى
ملة رسول الله ويوجه الى القبلة ويحل العقدة و
يسوى اللبن والقصب ويسجر قبره وكره الاجر
والخشب وهيال التراب بشئم القبر فضل الشهيد هو مسلم

طاهر بالغ قتل [illegible] طلما ولم يجب مال [illegible]

[illegible] ولم يتب فنزع عنه غير توبه

ويزاد وينقص لتتم كفنه ولغسل ويصلى عليه ويدفن

بدمه وغسل من وجد قتيلا في مصر ولا علم قاتله او جرح

وارتث بان قام او اكل او شرب او عولج او آوى

خيمة او نقل من المعركة حيا او بقي حتى اوذف صلي

او اوصى بشئ فغسل وصلى عليهم وان قتل بغي او قطع

طريق غسل وصلى عليه فصل اذا اشتد خوف العدو

جعل الامام انه نحو العدو وصلى باخرى ركعة



في الثنائي وركعتين في غيره ويسن هذه الهيئة

وجازت نكتك صلى هم بقبر وسلم وحده ويسن

هذه اليه وجازت الاخيرة بلا قراءة ثم

الاخيرة بها وان خاف الخوف صلوا ركبانا فرادى

بايماء الى اي جهة قدروا ويفسد ما القتال

والمشي والركوب فصل صح فرض الكفاية الفرض

والنفل ولو كان ظهره الى ظهر الامام لان ظهره

الى وجهه وكره فوقها وان افتدوا جوابا

وبعضهم اوجب لبيان ما يصح ان لم يكن

## كتاب الزكوة

فرجانبه ارباب الاموال

هي لايجب الاعلى حر مكلف مسلم مالك ملكا تاما
لتمام وهو اما بالتمينه او السوم او بنيه التجاره
مع حول فاضل عن حاجته الاصليه وعن دين
مطالب عن عبد فلا تجب على المكاتب ولا
بعد الوصول الايام كان ضمارا كمفقود ومجحود
لاجله عليه وما غود مصادره وشرط النيه
وقت الاداء او العزل الا ان ينصرف ذلك
ويجب في كل خمس من الابل شاه ثم في خمس وعشرين



بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون
وفي ست واربعين حقه وفي احدى وستين
جذعه وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى
وتسعين حقتان الى مائه وعشرين ثم في كل
شاه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ماته
وخمسين ثلاث حقاق ثم تستانف كالاول
فتجب في كل تسع واربعين الى خمسين حقه
وفي ثلاثين من البقر تبيع او تبيعه وفي اربعين مسنه
او مسنه وفي ما زاد يجب بالحساب ثم في كل

ثلاثين تبيع او تبيعة وفي اربعين مسنة او مسنا

شاة وفي مائة واحدى وعشرين شاتان

وفي مائتين واحدة ثلاث شياه وفي اربع مائة

اربع شياه ثم في كل مائة شاة وفي كل خمس من

الاناث او الخناثى دينارا او ربع عشر قيمتها نصابا

ولا تجب الاخراج البائنة اى المكتفية بأثر ذكرت

الحول والاخراج الصغار الا تبعا للكبار والاخراج بعمل

والواجب الوسط فان لم يوجد يأخذ العامل الادنى

مع الفضل او الاعلى ويرد الفضل وقيمة الواجب

في كل اربعين مسنة

او اربعون وقيمة مسنة



عشرون مثقالا او القيمة ما يراد بهم كل عشرة

منها سبعة مثاقيل فيجب ربع العشر معمولا او قيمة

وفي كل خمس من الابل الغنم بجانبه ويغتفر التفاوت

وان غلب الغش بقوم لا في غير ما مر الا بنية التجارة

عند تملكها بغير الارث او اذا بلغ قيمة نصابا من

احدهما انفع للفقير ويجوز دفع القيم في الزكوة

والفطرة والكفارة والعشر والنذر والهدايا

بعد الحول يسقط بحصته والزكوة في النصاب

لا العفو فيجب بنت مخاض ان هلك بعد الحول

خمسة عشر من العين وبضم المستفاد وسط الاول
الى نصاب من جنسه والذهب الى الفضة والعروض
اليهما بالقيمت لاتمام النصاب ونقصانه فرحول
بدء وجاز نقد يا بحول او اكثر ولنصب الذي
فصل ويجب العاشر على الطريق لاخذ كو
التجار فيما خذ من المسلم ربع عشر ومن الذمي
نصفه وصدق مع اليمين ان انكر الحول او
الفراغ من الدين او ادعى اداءه الى عاشر
آخر يعلم وجوده او الى فقير غير البوادي ومن



ومن الحربي العشر ان لم يعلم ما يأخذون منا
وان علم اخذ مثله ان كان بعضا ولم يأخذ منه
ان لم يأخذوا منا وعشر خمر الذمي لا خنزيره ولا
امانة وعشر الحربي مأنيا قبل الحول جابيا من داره
وخمس معدن الذهب ونحوه وجد في ارض
خراج او عشر وما فيه للواجد ان لم يملك الارض
والا فلمالكها ولا شيء فيه ان وجد في داره
وفي ارضه روايتان ولا في لؤلؤ وعنبر وفيروز
وجد في جبل وكنز فيه سمة الاسلام كاللقطة

قال المصنف رحمه الله ويجوز ان يكون الورق من الحلي
موضوعا بها وان كان يجوز ان يكون الذهب ان اكثر وهو الاصل
الذي يتبع والله تعالى اعلم بالحال
مسألة الاول ان اصل الحلي

وما فيه سهمة الكفر خمس وباقيه للواجدان لم تملك
الارض والا فللمحتجة اى اهالك اول الفتح وركاز
صحرا دار الحرب كلما يتناسب وجده وان
وجده في دار منهار دبا على مالكها وان وجد
ركاز متاعهم في ارض لم تملك خمس وباقيه لواجده
عسل ارض عشرية او جبل ومنه وما خرج من
الارض وان قل عشر ان سقاه بسح او مطر
الا في الخطب ونصف ان سقاه بغرب
او دالية بلا رفع مؤن الزرع وماء السماء

نحو

والعين



والبئر عشر وماء النهار حفر ما العجم
خراجي وكذا الانهار الاربعة عند ابي يوسف
لا عند محمد وارض العرب ما اسلم اهله او فتح عنوة
واسلم بعضهم طوعا والبصرة عشرية والسواد وما
فتح عنوة وافر اهله عليه او صالحهم خراجية ومواتها
اعني ما يقربه والخراج انما خراج مقاسمة
ثم يوضع ربع او نحوه ونصف الجاري غاية
الطاقة وانما موقف كما وضع عمر رضي الله عنه
على السواد وهو كل ج بيضاء من

او شعير درهم وبجريب الرطبة خمسة دراهم وبجريب
الكرم ونخل متصلة ضعفه وبما يسقى بالمطيق لا
خراج بوانقطع الماء عن ارضه او غلب الماء
عليها او اصاب الزرع آفة وجب ان عطلها
مالكها وبغير ان اسلم اهالك او شرابا مسلم و
ان شرر الكفر عشرية من مسلم وضع الخراج

فصل

مصرف الزكاة الفقير اى من له ما دون نصاب
والمسكين اى من لا شئ له وعامل الصدقة
فيعطى بقدر عمله والمكاتب فيعان فرقبة



ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن دينه
سبيل الله اى منقطع الغزاة عند ابى يوسف
ومنقطع الحاج عند محمد رح وابن السبيل اى
من له مال لا معه فيصرف الى الكل او البعض
تمليكا لا الى من بينهما ولاد او زوجية ولا
مملوكه وعبد اعتق بعضه ومكاتبه ومملوكه وطفله غير هاشمى
وموالیهم ولا الى ذمى وجاز عزرا اليه وان
دفع الى من ظنه مصرفا فظهر انه مملوكه يعيد ا
وان ظهر موانع آخر لا وندب دفع ثلثيه

عن السوال بوما وكره دفع النصاب الى فقير غير
مديون ونقلها الى بلد آخر الا الى قريبه او
احوج من اهل بلده **فصل** الفطرة من بر وما
يتخذ منه ومن زبيب نصف صاع ومن تمر
او شعير صاع وجاز منوان بر او يجب
على حر مسلم له نصاب الزكواة وان لم ينم
وبه تحرم الصدقة وتجب الاضحية وتلقه الرجل
لنفسه وطفله فقيرا وخادمه مكلفا ولو مدبرا او ام
ولده او كافرا لا زوجته وولده الكبير وطفله الغني





بل من ماله ومكاتبه وعبده للتجارة وعبد
له آبق لا بعد عوده وعبد مشترك كذا العبيد
المشتركة خلافا لهما ويجب بطلوع فجر الفطر و
جاز تقديمها ولا تسقط ان اخرت **كتاب**
**الصوم** هو ترك الاكل والشرب والوطء من الصبح
الى المغرب مع النية ويصح اداء رمضان بنية
قبل نصف النهار الشرعي وبنية نفل وبنية مطلقة
ووجب الاخر لا سفرا او مرضا وكذا النفل والنذر
المعين الا فر الاخير وشرط القضاء والكفارة المطلق

والصوم

ان نيت وتعين وابتدأ يوم الشك افضل
لمن وافق صوما يعتاده وللخواص الفطر
غيرهم بعد نصف النهار الشرعي وكره ان نوى
واجبا ولا صوم لو نوى ان كان القدس
رمضان فانا صايم والا فلا وكره ان رد
بين صوم رمضان وغيره فان كان من
رمضان يقع عنه والا فنفل ومن رأى هلال
صوم او فطر وحده يصوم وان رد قوله
وان فطر قضى ولا كفارة عليه وقبل خبر عدل او لو

فنا



فنا او مراة للصوم مع غيم وشرط مع غيم للفطر
نصاب الشهادة ولفظها والعدالة الدعوى ورد
غيم جمع عظيم فيهما وبعد صوم ثلثين بقول عدلين
حل الفطر وبقول عدل لا واثنين كالفطر فصل من
جامع او جومع فرأجد السبيلين او اكل او شرب
عمدا او دواء عمدا قضى وكفر كالمظاهر وهي بافساد
اداء رمضان لا غيره وقضى فقط ان فطر خطأ او مكرها
او بظن انه ليل او وصل دواء الى جوفه او دماغه
من غير الهام او ابتلع حصاة او نقيا بلا قشر قضى

لا ان غلبه او فطر بنسيان او حقنه او نظر فانزل او
دخل غبار او دخان او ذباب في حلقه او طر
بهمة او بسته في غير فرج او قبل او لمس لشهوة
قضى ولا يفسد باكل ناس بنسيانه اقل من حصة
الا اذا خرج من فمه ثم اكل ولا باكل سمسمة بمضغ
وعود الغير بفساد اكثر وعند محمد رح ان اعد
وان قل وكره الذوق ومضغ شئ الا لطعام صبي
ضرورة والقبلة ان خاف لا السواك والكحل و
شيخ فان عجز عن الصوم افطر واطعم لكل يوم

والا فلا

ح
عند ابي يوسف



مسكينا كالفطرة ويقضي ان قدر وجاز اداؤه
مريض خافت على نفسها او ولدها او مرض
خاف زيادة المرض او سافر افطر واوفضوا
بلا فدية وصوم مسافر لا يضره وجب وان صح او
اقام ثم مات فدى وارثه ما فات ان شاء بعد
بقدره والا فقدرهما وشرط الايصاء ونفذ
من الثلث وفدية كل صلوة كصوم يوم وعباده
غيره لا تجزيه ويلزم النفل بالشروع الا في ايام المنهية
اي يوم الفطر والنحر مع الثلث بعد وضح

مسكينا

النذر فيها لكن افطر وقضى وان صام صح و
يفطر بعذر ضيافة ثم قضى ويمسك بقية يومه
مسافر قدم وحائض طهرت وصبي بلغ وكافر
اسلم ولا يقضي هؤلاء ونيم مقيم سافر ولو اقترنت
الكفارة وجنون كل الشهر يسقط لا اكثر وان
اغمي عليه بعض يوم او نوى الاعتكاف
سنة مؤكدة وهو لمن صام فرض مسجد جماعة بنية
ولو ساعة يوم فيقضي من قطعه فيه ولا يخرج منه الا لحاجة
الانسان او الجمعة ان بعد الذي قبل ومن بعد منزله





فوقها بدركها ويصلي السنن ولا يقف متحدثا
فان خرج ساعة بلا عذر فسد وبأكل ويشرب في بيته
ويبيع ويشتري فيه بلا احضار المبيع لا غيره ولا
يصمت ولا يتكلم الا بخير ويطلب الوتر وبلال او
ناسيا وطيه فرض غير فرضه او قبله او لبس ان نزل و
الا فلا وان حرم وامرأة لا تعتكف في بيتها ولا
نذر اعتكاف يوم نزم بليلها ولا وان لم يشترط
وفي لوبين بليلتها وصح بنية النهار خاصة
تتمة هو فرض على كل مسلم مكلف صحيح

زاد ورحلة فضلا عما لابد منه وعن نفقة عياله الى
حين عوده مع امن الطريق والزوج او المحرم للمراة
ان كان بينها وبين مكة مسيرة يفرد العمرة
على الفور ولو احرم صبي فبلغ او عبد فعتق مضى
لم يؤد فرضه او جد الصبي احرامه للفرض صح
للعبد وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة و
طواف الزيارة ووجبه وقوف جمع والسعي بين الصفا
والمروة ورمي الجمار وتوقف الصدر للآفاقي
والحلق وغيرهما [illegible]





وذو القعدة وعشر ذي الحجة وكره احرامه قبلها
والعمرة سنة وهي طواف وسعي وجاز في كل
سنة وكرهت يوم عرفة وايام التشريق بعدها و
ميقات المدني ذو الحليفة والعراقي ذات
عرق والشامي الجحفة والنجدي قرن والهندي يلملم
وحرم تاخير الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة
لا التقدم وحل لاهل واخلها دخول مكة غير محرم
وميقاتة الحل ولمن بمكة للحج الحرم وللعمرة
الحل ومن شاء احرامه تواضعا وغسله اجب

ولبس ازاره وردائه الطاهرين وطيب وصلى
شفعا وقال اللهم هذه حجة لا رياء فيها ولا سمعة
فيسره لي وتقبله مني ثم لبى وبنوى ابها الحج وهي
لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد
والنعمة لك والملك لك لا شريك لك لا نقص منها
وان زاد وجاز فضاء محرما فيفرا الرفث والفسوق
والجدال وقتل صيد البر والاشارة اليه والدلالة
عليه والتطيب وقلم الظفر وستر الوجه والرأس والغسل
بسدر وحنة بالخطمي ونحوه ونصها وحلق العانة وتعريفه



ولبس مخيط وعمامة وخفين والمصبوغ بطيب
الا بعد زواله لا الاحتلام والاغتسال بعد
او محمل وسنه ههنا فحضره واكثر التلبية متى صلى
او على شرفا او هبط واديا او تصور كبانا او سحر
واذا دخل مكة بدأ بالمسجد وحين رأى البيت
كبر وهلل ودعا واستقبل الحجر وكبر وهلل ورفع
يديه كالصلوة واستلم ان قدر غير مؤذ والا
شيأ فشيأ فرجه وقبله وان عجز استقبله وكبر وهلل
وحمد الله وصلى على النبي عليه السلام وطاف

طواف القدوم وهي للافاقي آخذا عن يمينه
مما يلي الباب ورأى الحطيم سبعة اشواط ثم
في الثلثة الاول جاعلا رداءه تحت ابطه اليمنى
ملقيا طرفه على كتفه اليسرى وكلما مر بالحجر فعل ما ذكر
واستلام الركن اليماني وختم الطواف باستلام
الحجر ثم صلى ركعتين بعد كل طواف عند المقام
او غيره من المسجد ثم عاد واستلم الحجر وكبر وهلل و
خرج فصعد الى الصفا واستقبل البيت وكبر
وهلل وصلى على النبي عليه السلام ودفع يديه ودعا بما شاء



ثم مشى نحو المروة سعيا بين الميلين الاخضرين
فرصعد عليها وفعل ما فعل على الصفا ثم سعى الى
الصفا فصار ذهابه لفعل هكذا سبعا ثم سكن
بمكة محرما وطاف نفلا ما شاء وخطب الامام سابع
ذي الحجة وعلم فيها المناسك ثم السابع لعرفات
ثم حاذر عشر منى وخرج غداة التروية الى منى
وبات بها الى فجر عرفة ثم منها الى عرفات كالما
موقف الا بطن عرنة واذا زالت الشمس خطب الامام
كالجمعة وجمع بين الظهر والعصر باذان واقامتين

وشرط الجماعة والاحرام فيهما ولا يجوز الوقوف
لفاقد احدهما ثم ذهب الى الموقف فيغتسل بعد
ويكفر حضوره ساعة من زوال عرفة الى فجر يوم
النحر ولو نايما او مغمى عليه او اهل عنه رفيقه او حمل
انها عرفة واذا غربت الشمس افاض فقد كملا
موقف الاوادى محسر وصلى العشائين في
وقت العشا باذان واقامة وادى
المغرب اذا تم نطلع الفجر ثم صلى الفجر بغلس
ثم وقف ودعا واذا اسفر اتى منى ورمى

الجمر



الجمرة العقبة من بطن الوادى سبعا خذفا
وكبر بكل وقطع تلبيته باولها ثم ذبح ان شاء
ثم حلق او قصر وحلقه افضل وحل له الا النساء ثم افاض
للزيارة يوما من ايام النحر سبعة بلا رمل سعى ان
كان سعى قبل اول وقته بعد فجر يوم النحر وهو فيه
افضل وحل النساء فان اخر عنها كره ويجب دم
وبعد زوال ثانى النحر رمى الجمار الثلث وبدا اما
يلى المسجد ثم ما يليه ثم العقبة بسبع سبعا وكبر بكل
ووقف بعد كل من الاولين ودعا ثم غدا

ثم ذلك يوم بعده كذلك ان مكث وهو احب
وبات بمنى ليلة قبل طلوع فجر الرابع وان نفر اذا
غربت الشمس جاز ثم اذا نزل بالمحصب ثم طاف للصدر سبعة بلا رمل
وسعى ثم شرب من زمزم وقبل العتبة ووضع وجهه
وصدره على الملتزم وتشبث بالاستار ودعى
مجتهدا ويبكي ويرجع القهقرى حتى يخرج من المسجد
والمرأة لا تكشف رأسها بل وجهها ولو لاصق
شيئا عليه مجافيا جاز ولا يمشي جهرا ولا بين
الرجلين ولا يجلق بل يقصر ويلبس المخيط



ولا تقرب الحجر من الزحام وحيضها لا يمنع الا الطواف
وغايب الحج طاف وسعى وحلل وقضى من
قابل فصل القران افضل مطلقا وهو ان يهل
بحج وعمرة من ميقات معا ويقول اللهم اني
اريد الحج والعمرة الى آخره وقالا للعمرة سبعة
اشواط وللقارن الاول سعى مع حج كما مر
وزوج بعد للقران ومر يوم النحر ان عجز
صام ثلثة ايام آخرها عرفة وسبعة بعد مجاوزة
فان فاتت الثلثة تعين الدم والتمتع افضل

من الافراد وهو ان يحرم بعمرة من الميقات
في اشهر الحج ويطوف ويسعى ويحلق او يقصر و
يقطع التلبية قبل اول طوافه ثم يحرم بالحج
يوم التروية وقبله افضل وحج كالمفرد فيحج ويا
عجز صام كالقران وان احرم بسوق الهدي
وهو افضل لا يتحلل ثم يحرم بالحج كما مر واكره لقارن
فصل ان طيب محرم عضوا او اذهب اكثر شعر رأسه او لحيته
او شعر رأسه يوما او حلق ربع رأسه او عضو
او قص اظفار يديه او رجليه او اكثر في مجلس وا





او طاف للفرض محدثا او غير متطهر جنبا او اقل
قبل الامام او ترك وجها او اكثر او اقل بكا
على آخر او اخر طواف الفرض عن ايام النحر او ترك
اقل مغلبة دم وبترك اكثره بقدر محرما حتى يطوف
وان طاف جنبا فبدنة وان فعل الكل مما ذكر
او طاف غير الفرض محدثا او ترك القليل من اشواط
او حلق راس غيره تصدق بثلث صاع
من بر وان طيب او لبس خيط او حلق بعذر ذبح او
تصدق بثلاث اصوع طعام على ستة مساكين

او صام عنه اياما و وطيه قبل وقوف عرفة افسد حجه
ومضى وذبح وقضى وعليه الغيرة وبعده يجب بدنة
وبعد الحلق شاة وان قتل محرم صيدا اول
عليه قاتله يجب جزاؤه اى ما قومه عدلان فيتخير
او اقرب امكان منه فيشتري به هديا يذبح بمكة
او طعاما ويتصدق به كالفطرة او صام عن
طعام كل مسكين يوما وان فضل عنه تصدق به
او صام يوما وان نقصه يجب اتمامه وان اخرجه
عن خير الامتناع او كثر البيض فقيمته وكذا



ان ذبح الحلال صيد الحرم او حلال وقطع شجرة
او شجرة الا مملوكا او نبتا او جافيا ولا يحرم
ولا يقطع الا اذخره بقبل قتله وجوادة صدقة
وان قتل ولا ثان بقبل غراب وحداة وذئب
وعقرب وحية وفارة وكلب عقور وبعوض
وبرغوث وقراده وسلحفاة وسبع صائل وله
ذبح الحيوان الاهلي واكل ما صاده حلال ذبحه
بلا دلالة محرم وامره وسر داخل الحرم لصيد
ارسله ورد بعينه ان يقدر والا جزاه بكسب الحرم

صيد الا صيد امعه اذا احرم ومن ارسله صيد
فريد محرم ان اخذه حلا الا ضمن وان مثل محرم
صيد حرم فكل بجزاء ورجع آخذه على قاتله وبابه
دم على المفرد وعلى القارن دمان الا بجواز
الوقت غير محرم ومثنى خير صيد قتله حرمان و
اتخذ يوم فصل صيد الحرم حلالان باع المحرم صيدا
او شراه بطل وبو ذبحه حرم ولو اكل غرم قيمته
ما اكل لا محرم لم يذبحه وان ولدت طبيبة حرمت
من الحرم وما ما غرمهما وان ادى جزاءها ثم ولدت

لم يجزه ومصل ان احصر المحرم بعد واو مرض
بعث المفرد دما والقارن دمين وعجل ولا
يذبح فيه وبو قبل يوم النحر وحل لا يذبح ويذبحه
بحل وعليه ان حل من حج حج وعمرة ومن عمرة
عمرة ومن قران حج وعمرتان واذا زال
احصاره وامكنه ادراك الحج توجه والا له
ان يحل ومنعه من ركني الحج بمكة احصار وعن احدهما
لا ومن عجز فاحصح وقع عنه ان دام عجزه
الى موته ونوى عنه ودم الاحصار على الفور

والقران والجناية على الحاج وضمن النفقة ان
جامع قبل وقوفه وان مات قبل الطريق حج عن
منزل الآمر ان حيث مات بنفقة ماقرر والاجير
المهدي الاجاز التضحية وكل من المهدي
تطوع ومتعة وقران فقط وخصا بيوم النحر
لاغيرهما والكل المحرم وتصدق بجلده وخطامه
ولا يعطى اجر الجزار منه ولا يركب الا بضرورة ولا يحلب
وما عطب او تعيب بتعد ضمن فقير الوجب ابداله والمعيب له
ان شهدوا بالوقوف قبل وقته لا بعده



وشرائط الايجاب والقبول
باب النكاح
وهو ينعقد بايجاب وقبول بلفظ ماض
كزوجت وتزوجت او امر وماض كزوجني فقال
زوجت وان لم يعلما معناه وقولهما وادوا
بذرفت بلا ميم بعد دادى وبذيرفتى كبيع
وشرائط بقولهما عند شهود ماذون وتوابعهم و
يصح بلفظ نكاح وتزويج وما وضع لتمليك
العين حالا وشرط سماع كل واحد منهما لفظ
الآخر وحضور المحرمين او وجود خرسين يكتبون

مسلمين سامعين معا لظهما وصح عند مسلمين
ولا يظهر عند الدعوى وعند امتهما او احدهما
ولا يقبل للقريب كنكاح مسلم ذمية عند ذميين
او يقبل على المسلم والوكيل شاهد عند حضور الموكل
كالولي عند حضور المولية بالغة وحرم اصله و
فرعه وفرع اصله الاقرب وصلبية اصله البعيد
وام زوجته وبنتها موطوءة وزوجة اصله
وفرعه وكل بنده رضاعا وفرع مرتبة ومسوسته
وبائنه ومنظور الى فرجها الداخل بشهوة وابن

وما دون

وما دون تسع سنين لبست بنته وبحرم نكاح
امرأة وعدتها نكاح امرأة اخرى اثبتهما فرقت
ذكرهما تحل للاخر وطيها ملكا وكذا وطيها ملكا
وطيها نكاحا وملكا لا نكاحها فان نكحها لا تحل
واحدة حتى يحرم الاخرى وصح لنكاح الكتابية
ولو ذمية والامة مع طول الحرة والحرم والمحرمة
وحبلى من زنا ولا توطأ حتى تضع حملها ومن
ضمت الى محرمه لا نكاح امته وما لكنه وكافرة
كتابية واوفى فرعدة رابعة وللعبد عدة

ما تنبته دانة على حرة او فرعدنها وحامل ثبت نسب
حملها ولنكاح المتعة والموقت فصل تصح نكاح
حرة مكلفة ولو من غير كفو بلا ولا ولي الا عربية
ههنا وروي ليطلانه بلا كفو ولا يجبر ولي بالغة
ولو بكرا وصمتها وضحكها وبكاؤها بلا صوت
اذن وعود حين يبتدأ نه او بلوغ الخبر شرط
تسمية الزوج لا المهر ولو سمى اذن وغير ولي
اثوب في ضمانها بقول كاتب والزايل بكارتها
بزنا او غيره جماع كالبكر وقولها رددت اعط



من قوله بكت وتقبل الا بينة على سكوتها وتحالف
الزوج بشر
هي ان لم يقيم وللولي النكاح الصغير والصغيرة
ولو ثيبا ثم ان زوجها الاب او الجد لزم
وفر غيرهما فسخ الصغير ان حين بلغا وعلما
بالنكاح بعده وسكوت البكر رضا ههنا ولا يتبين
خيارها الى آخر المجلس وان جهلت به بخلاف
العتقة وخيار الغلام والشفيع لا يبطل بلا رضا
صريح او دلالة ولا بقيامها عن المجلس و
شرط القضاء فيهم من بلغ لا من عتقت

والولي العصبة على ترتيبهم بشرط حرية وتكليف
واسلام فمولد مسلم ثم الام ثم ذو الرحم الاقرب
فالاقرب ثم مولى الموالات ثم سلطان ثم قاض كتب
ثم قرر في منشوره ذلك والا بعد يزوج بغبطة الاقرب
ثم ينتظر الكفو الى طلب خبره وعند البعض مدة
السفر ويعتبر الكفاءة في النكاح لا في البقاء فهو بين
بعضهم كفو لبعض والعرب بعضهم لبعض وفي
العجم اهل اما فقد وابوين في الاسلام كفو وزد ابا في
الاذواب لهما وسالم بنفسه كفو وحرية وهو كالاسلام

فبما ذكرنا

فبما ذكرنا وبانية فليس فاسق كفو بنت صالح
وما لا فالعاجز عن المهر المعجل والنفقة غير كفو للموفرة
والقادر عليهما كفو للقنية وحرفة نحاك او حجام
او كناس او دباغ ليس بكفو لعطار ونحوه
وان نكحت ما قل من مهرها فللولي الاعتراض
حتى تتم او يفرق وقف الفضولي على الاجازة
ويتولى طرفي النكاح واحد غير فضول فصل اقل
المهر عشرة دراهم فيجب ان سمى دونها وان
سمى غيره فالسمى عند موت احدهما او خلوة

صحت وهي ان لا يوجد مانع وطرحيا
او شرعا او طبعا كمرض يمنعه وصوم انسان
وصلوة فرض واحرام وحيض ونفاس بخلاف
الحج والعتمة والحصاد ونصفه بطلاق قبلها
وان لم يسم فالمتعة قبلها ومهر المثل بعدها
وصح النكاح بلا ذكر مهر ومع نفيه ونشر غزال
متقوم ومجهول جنسه ويجب مهر المثل كما مر او صفته
فالوسط او قيمته وبخدمت الزوج العبد بحتى
وبهذا او بهذا فمهر مثل ان كان بينهما والا حر

لو دونه والا عبر لو فوقه والا طلق قبل الخلوة
والو لم فنصف الاقل وان نكح بالف على ان
لا يخرجها او بالف ان اقام وبالفين ان
اخرج فاخرج وفر او اقام فالف والا فمهر مثل
ولا يزاد على الفين ولا ينقص عن الف
وان نكح بهذين العبدين واحدهما حر
فلها العبد فقط ان ساوى عشرة وان شرط
البكارة فوجدت ثيبا لزم الكل وفر نكاح
الفاسدة ان لم يطأ لا يجب شئ وان وطئ

لو دونه

يثبت النسب من الوطء ومهر المثل لا يزاد على المسمى
اى مهر مثلها من قوم ابيها سنا وجمالا وعقلا
ومالا وبنا وبلدا وعصرا وبكارة وثيابة
فان لم توجد منهم فمن الاجانب لا الاراذل
وقومها ان لم يكن من قوم ابيها وصح فاسدا
ولها مهر ابويه وصيغة والمعجل والمؤجل ان
بينا فذاك والا فالمتعارف وقبل اخذ المعجل
لها منعه من الوطء والسفر فيهما وبعد وطئه
برضاها بلا اسقوط للنفقة ولا لها الخروج فيهما

بلا اذنه وبعد اخذه ينفقها وقيل لا وبهما
وبه نفتي وان بعث اليها شيئا فقالت هو هدية
وقال هو مهر فالقول له الا فيما هو كالمفصل
لنكاح القن وامكاتب واحد حر والامة وام الولد
بلا اذن السيد موقوف ان اجاز نفذ وان
رد بطل واذا اذن بيع القن للمهر والاجرة
والاذن بالنكاح يعم جائزه وفاسده ومن
زوج امته ولا يجب البيوتة ولا النفقة الا بها
وليها الزوج ان ظفر بها وله انكاح عبده وامته

بلا اذنه

ثم باد خيرت امة ومكاتبة عتقت تحت
او عبد وان نكحت بلا اذن فعتقت
نفذ بلا خيار لها وما مهر للسيد لو وطئ فعتقت
وان عتقت اولا ثم وطئت فلها مهر بوطء الا
يغزل باذن سيدها والحرة باذنها وان
ابنة فولدت فاعتادته يثبت نسبه وهو ام الولد
ووجب قيمتها لا مهرها ولا قيمة ولدها والجد
كالاب بعد موته وان نكحها صح ولم تصر
ام ولده ويجب مهرها لا قيمتها والولد حر

بقرابته والطفل يتبع خير الابوين دينا وعند
عدمهما متبع الدار والمجوسيان شر من الكتابيين وان اسلم
المتروجان بل احدهما او قبل عرضه كافر معتدين
ذلك اقر عليه وفرق محمد ان اسلما او قبل عرض الاسلام ردع
المجوسية او امرأة الكافر عرض الاسلام عليه الآخر فان
اسلم فهو له والا فرق وهو مولد وان ابى ولد مهرها
ان مات للموطوءة وفرق ابي يوسف بين بمضي العدة
قبل اسلام الآخر وبين سبان الدارين لا
وارتد كل منهما فبيع عامل غنم للموطوءة كل مهرها

بقرابته

ويغير بالنصف لو ارتد ولأس لو ارتدت وبقر الكتابي
ان ارتدا معا فاسلما معا وفسد ان اسلم احدهما
قبل الآخر وكل الزوجات غير قسمهم سواء الا المكاتبة
ولها نصف الحرة ولا قسم في البغي والقرعة او في النسخ
ترك القسم والرجوع عنها كتاب الرضاع يثبت
بمصة من حوايين ونصفه فقط اموته امر رضيعة وابوها
لبنها منه للرضيع فيحرمان معه قوبهما عليه كالنسب
وفروعه وانزوجا عليهما وتحل ابنة رضيعه رضاعا كما
في النسب والاصح ان بين الرجل وما خلط بطعام الا يحرم ويغير

يعتبر الغلبة ويحرم الارضعا ولبن البكر والميت
وان رضعت مرتين رضيعة حرمتا وقيل للكثير
ان لم توطأ للرضيعة نصفه ورجع به على المرضعة
ان قصدت الفساد كتاب الطلاق يقع
من مكلف فقط ولو سكران او عبدا ان
سميه وبانت وحينه طلقة فقط فمن طهر لاوطء فيه
فيمن تحيض وشهر في الصغيرة والآيسة والحامل ولو
بعد الوطء ويدعيه واحدة فمن طهر وطئت فيه
او في حيض موطوءة وما فوقها بدرجة بينه فمن طهر

الرضاع المحرم يثبت بخمس رضعات
الثلاث في الحولين وفي حق الصغيرة والآيسة والحامل

ويرجع ان طلق في الحيض فاذا طهرت طلق ان شاء
وطلاق البدعة ثلاثة والامة اثنان ولو زوجها
خلا فيهما وصرحه ما استعمل فيه دون غيره مثل انت
طالق ومطلقة وطلقتك وقع به رجعية ابتدا
وان ذكر مصدر ثلث ان نوى والا واحدة
يصح اضافة الطلاق الى كلها او ما يعبر به عن
الكل كرأسك او رقبتك او روحك او وجهك
او فرجك او الى جزء شائع كنصفك لا الى البدن
والرجل والبطن والظهر وبعض الطلقة طلقة

وان

وان نوى ثنتين وقع نيته مع ابتداء الغاية
يدخل لا انتهاءها وما بين نكن وانت طالق بكذا
في مكة تبحر وفي دوك بكر يتعلق ويقع عند الفجر
فمن انت طالق غدا او في غد يقع مع اول العصر في
الثاني فقط ويقع الآن وفي انت طالق امس
وان نكح المرة بعده فلغو ويقع في آخر العمر
وفي انت طالق ان لم اطلقك حالف متى
لم اطلقك بكت وفي اذهبي فان لم يذهب
فكان عندا بخمسة وعندهما المنزل واليوم للذهاب

مع فعل مسند کامرک بیدک یوم یقدم زید والوقت
المعلق مع فعل لامبتدء کانت طالق یوم یقدم
زید وفی انت طالق ثلثا الغیر الموجوله القعن و
بالعطف تبین بالاول کما اذا علق وقدم الشرط
ویقع الکل فی الاخره وفی انت طالق واحدة
قبل واحدة او بعدها واحدة واحدة وفی الموطوءة
اثنان وفی قبلها وبعد واحدة ومعها وفی اثنان و
ان شاء بالبین لعتبر عدد المنشور وان
اشار بظهور با فالمضمونة وان وصف الاول

باشدة او الطول او العرض او شبهه بما یدل
علی هذا فثلث ان نوی او الا فبائنة وکذا
بالجبل وغیره فنحو اخرج واذهبی وقومی بجبل
رود او نحو خلیة وبریة وبتة وبائن حرام لازم
سبا ونحو اعتدی واستبری رحمک وانت
واحدة انت حرة اختار امرک بیدک وامرک
فارقک لا یحتملها فغیر الرضا یوقف الکل علی
البتة وفی العتاب الاولان وفی مذاکرة الطلاق
الاول فقط فان نوی الثلث لقعن والا

فبانية وفر عندي واستبر رحمك وانت واحدة
رجعية ويقع باسناد اليسونة والحرمة اليه لا
الطلاق فصل تفويض الطلاق اليها يتقيد
بمجلس علمها الا ان يقول كلما شئت او متى
شئت او اذا شئت بخلاف ان شئت فلا
يرجع عنه والى غيرها لا يتقيد ويرجع عنه و
المجلس انما يختلف بقيام او الذهاب او الشروع
في قول وعمل لا يتعلق بهما غرض وفلكها بكيفيتهما وبهما
يسير هاد فراختاري بنية التفويض فقالت

اخترت لا يقع الا بانية وشرط ذكر النفس او احدهما
او قوله اختاري اختيارة فقبول اخرت ولو
قرر بالنفي فاخترت احديهما فثلث ولو قال
طلقت نفسي او اخرت نفسي بتطليقة فبانية ولو
قال امرك بيدك بنية التفويض فطلقت فبانية
وان نوى الثلث يقع وفر امرك بيدك
فر تطليقة او اختاري تطليقة فاختارت
فرجعية وفر امرك بيدك اليوم وغدا يدخل الليل
وان ردت فر اليوم لا فر بعده وان قال

اليوم وبعد غد بخلاف الحكمان وفر طلق
نفسك ان نوى ثلاثا يقعن والا فرجعية
وفر طلقي ثلاثا فطلقت واحدة يقع لان
عليه ولو بالبين او بر فعلت يقع ايضا
والشرط فر انت طالق ان شئت شئته بمجرد
او معلقة بما قدم وجوده لا ان علم بعده كما
قالت شئت ان شئت فقال شئت و
فر كلما شئت تطلق ثلاثا متفرقة لا بعد التخلل
وفر كيف شئت يقع بائنة او ثلاثا ان نوت



ولم تخالفه نيته والا فرجعية وفر من ثلث
ما شئت ما دونها فصل شرط صحة التعليق
الملك او الاضافة اليه والفاظه ان واذا
وإذا ما ومتى ومتما وكل وكلما وزوال الملك
لا يبطله ففر كلما ان وجد الشرط مرة فر الملك
تنحل الى جزاء وفر غير الملك الى جزاء وفر كلما
تنحل بعد الثلث فلا يقع ان نكحها بعد
زوج آخر الا اذا دخلت على الزوج ان
اختلفا فر وجود الشرط فالقول له الا مع

حجبها وفر شرط العلم الا منها نحو ان حضت
فانت طالق وفلانة صدقت فر حضها فقط
فيحكم بعد ثلاثة ايام بالطلاق وفر واحدة فان
حضت حيضة تقع اذا طهرت وفر ان حضت
يوما تقع اذا غربت بخلاف ان صمت وان
علق طلقة بولادة ذكر وطلقتين بانثى فولدا
ولم يدر الاول طلقت واحدة قضاء و
ثنتين تنزها والقضيت العدة وان علق
بشرين تقع ان وجدا لتتابع كملك والتنجيز

يبطل التعليق فلو علق ثم نحر الثلاث ثم عاد الى
بعد التحليل ثم وجد الشرط لا تقع وان وصل
بكلامه انشاء الله يبطل فصل من غالب حاله
الهلاك كمريض عجز عن افاقة مصالحه حارج البلد
ومن بارز وقدم ليقتل لقصاص او رجم
مرض الموت فلو ابان زوجته بغير رضاها
ومات ولو بغير ذلك بسبب وجب لها العدة ارث
ومن هو اسير بيد القتال او محم او حبس بقتل
صحيح ولو تصادقا فر مرضه على طلاقها وفر عدتها

لا ارث

فصل

او بانها بامرها ثم اقر بانها او اوصى لها فلين
الاقل منه ومن الارث وان علق بموتها
بشرط وجد في مرضه ورث ان علق بفعلها او
بفعلها ولا بد لها منه او بغيرهما وقد علق
في مرضه ورث فصل الرجعية تصح في العدة دون
البت اذا لم تبن خفية او غليظة بنحو جنبك
او بوطئها ومسها بشهوة ونظره الى فرجها بشهوة
وبشهادة على الرجعة واعلامها بها دون
لا بد خل عليها حتى يؤذن بها ان لم يقصد بدخوله

وبعدة

وبعقده الرجعية تثبت بينهما توارث وطئها ولا
يباح فرجها حتى يشهد على رجعتها وصدقت في
مضي عدتها ان امكن وبقائها وكذبها احد
بالرجعة في العدة ولا تحل حرة بعد ثلث ولا امة
بعد اثنين حتى يطأها بالغ او مراهق بملك صحيح او
بمضي عدة طلاقه او موته او النكاح بشرط التحليل
ويحل وان قالت حللت وعدته يحتمل وغلب على ظنه
صدقها حل نكاحها والزوج الثاني يهدم ما دون
الثلث خلافا لمحمد رحمه فصل الايلاء حلف بمنع

وطئ لزوجة اربعة اشهر حرمة وشهرين امة فان
قربها في المدة حنث ويجب الكفارة فيحلف بالله
وفي غيره الجزاء وليسقط الايلاء والا بانت بوطء
وسقط الحلف بالموقت لا الموبد فيتبين باخر
مضت مدة اخرى بعد نكاح ثان بلا فيء فيه
اخرى كذلك بعد ثالث ويقر الحلف بعد
لا الايلاء فان قربها كفر ولا تتبين الا بايلاء
عن الفيء الوطء لمرضه هما او غيره فقيه ان
فئت اليها فان قد قبل المدة فقيه بالوطء في



انت علي حرام ان نوى الظهار او الطلاق او
الكذب فما نوى وان نوى الثلاث حرم فابانة وان نوى
الطلاق او لم ينو شيئا فيه فبائنة وكذا ان
كل حل علي حرام فبائنة فصل لا بائن في الخلع عند
بما نقص مهرا وهو طلاق بائن ويجب عليها بدله وكره
اخذه ان نشز والفضل ان نشزت وان طلق
او على ما في وقع بائن ان قبلت والخمر او خنزيرا
يجب شيء ووقع بائن في الخلع ورجعي في الطلاق و
ان طلبت غلاما بالف فطلقها واحدة فبائنة

بلغت الالف وفى على الف رجعية بلا ثالث لها
بحيضة ره والخلع معاوضة فرجعتها بصح رجوعها
وشرط الخيار لها وتقصر على المجلس وبمن فرجعته
حتى انعكس الاحكام والعبد منزلتها ويسقط الخلع و
المبارأة حقوق النكاح عنهما وان خلع صبية بمالها لغا
الا فى وقوع الطلاق وكذا ان قبلت وعلى انه مقام
فعليه الحال فصل الظهار تشبيه ما يضاف اليه الطلاق من
الزوجة بما يحرم اليه النظر من عضو محرمه وهو يحرم وطيها
ودواعيه حتى يكفر فى انت على كامى صح نيته الكرامة

والظهار

والظهار والطلاق فان لم ينو لغا وفى انت
على حرام كامى صح ما نوى من ظهار او طلاق و
ان لم ينو فايلاء عند ابى يوسف ره وظهار عند محمد ره
وفى من على كظهر امى لزمه بجب للكل كفارة
وهى كجب بالعود اى العزم على وطيها وهو عزم قرنه
الا فايت جنس المنفعة كالاعمى ومقطوع يداه او
ابهاماه او يد ورجل من جانب واحد بر ومكاتبا
ادى بعض بدله ونصف عبد مشترك ثم باقيه بعد ضمانه
ونصف عبده ثم باقيه بعد وطيها وان عجز عن العتق

صام شهرين ولاء ليس فيهما رمضان ولا الايام
المنهية وان فطر استانف وكذا ان وطئها ليلا
عمدا او يوما مطلقا وان عجز اطعم ستين مسكينا
كلا قدر الفطرة او قيمته وان غداهم وعشاهم او
اوعطى من بر ومنوى تمر او شعير او واحدا شهرين
جاز وفي يوم قدر الشهرين لا فصل اللعان ام
قذف بالزنا زوجته العفيفة وكل مسلم شاهدا
او نفى ولدها وطالبت به لاعن فيقول اربعا اشهد
بالله اني صادق فيما رميتها به من الزنا او نفي الولد

وفي

وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها
به ثم تقول اربعا اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني
به وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين
فيما رماه به ثم يفرق القاضي بينهما فتبين بطلقة وتنفي
نسب ولده عنه وان ابى عن اللعان حبس حتى يلاعن
او يكذب نفسه فيحد وان ابت حبست حتى تلاعن
او تصدقه فان كان عبدا او كافرا او محدودا في قذف
حد وان صلح شاهدا وهي امة او كافرة او محدودة
في قذف او صبية او مجنونة او زانية فلا حد ولا لعان

والملاعنان لا يجتمعان ابدا وان اكذب نفسه حد
وحل لكاحهما وكذا ان قذف غيرها فحد او رثت
فحدت والا لعان بقذف الاخرس ونفي الحمل وبترك
وبهذا الحمل منه تلاعنا ولم ينتف الحمل ومن بقرار الولد
زمان التهنئة او شراء آلة الولادة صح وبعده لا
ولاعن فيهما وان نفى اول التوءمين واقر بالاخر حد
في عكسه لاعن وثبت نسبهما فيهما **فصل** اللعنين ان
اقر انه لم يطأ اجله الحاكم سنة قمرية ورمضان وايام
حيضها منها لاقامة مرض احدهما فان لم يصل



فيها فرق بينهما ان طلبته وتبين بالفرقة والحاكل المهر
ان خلا بها وتجب العدة وان خلفا او كانت غيبا
او بكرا فنظرت لنا فقلن ثيب حلف فان حلف
بطل حقها وان نكل او قلن بكر اجل ولو حل ثم اختلفا
فالقسم هنا كما مر وبطل حقها بالفرقة حيث بطل ثمة
كما لو اختارته وخيرت هنا حيث اجل ثمة والخصي
كاللعنين فيه وفي المجبوب فرق جامر للطلبها وزنجير
احدهما بعيب الآخر **فصل** العدة لحرة تحيض للاقراء
او الفسخ ثلث حيض كوامل كاقرء ولدة تامات مورثها

او عتقها او موطوءة بشبهة او نكاح فاسد فرجعية
والفرقة ولمن لا تحيض لصغر او كبر او بلغت بالسن ولم
تحض ثلثة اشهر وللموت اربعة اشهر وعشرا وان
ولائه تحيض حيضتان ولمن لم تحض او مات عنها
زوجها نصف ما للحرة وللمحل الحرة او الامة وان
مات عنها صبي وضع حملها ولمن حبلت بعد موت
الصبي عدة الموت ولا نسب في وجهيه ولامراة واحد
للبابين بعد الاجلين وللرجعي ما للموت ولمن اعتقت
في عدة رجعي كعدة حرة وفي عدة بائن او موت

كانه

كانه وان كانه رات الدم بعد عدة الاشهر
تستانف بالحيض كما تستانف بالشهور من حاضت
حيضة ثم ايست وجب على معتدة ولست
بشبهة عدة اخرى وان حلت فاذا مضت الاولى
انقضى بعض الثانية وعدة النكاح الفاسد عقب
تفريقه او عزم ترك الوطي وتنقضي العدة وان حبلت
وان نكح معتدة من بين قبل الوطي تخير مهر نام
وعدة مستقبلة ولا عدة على ذمية لمثلها ومي
ولا حرمة خرجت الينا مسلمة الا محل ومحمد

معتدة البائن والموت كبيرة مسلمة بترك الزينة
وليس لمن عفر والمصفر والدهن والخضاب الطيب
الكحل الا بعذر لا معتدة عتق ولكاتبة فاسد
لا تخطب معتدة الا تعريضا ولا تخرج معتدة
والبائن من بيتها اصلا ولا تخرج معتدة الموت
في عليون وتبيت في منزلها وتعتد في منزل احدهما
الفرقة والموت الا ان تخرج او خافت تلف
مالها او انهدم او لم تجد كراء البيت ولا بد من
سترة بينها وبين البائن وان ضاق المنزل عليهما
خرجه

خروجه وكذا مع فسقه ومن ان تجعل بينهما قادرة
على تحويله ولو بارتهاء او مات عنها في سفر بعد ليس
بينها وبين مصرها مسيرة سفر رجعت فان كان
بعدها عن مصرها او مقصدها مسيرة سفر وعن الاخر
اقل توجه اليه والا خيرت معها ولي ولا ولغو احد
وان كانت في مصر تعتد فيه ثم تخرج بمحرم فصل الحضانة
للام بلا جبر ما طلقت ولا ثم لامها وان علت
ثم للاب ثم اخته لاب ثم لام ثم لاب ثم خالته
كذلك ثم عمته بشرط حرتهن فلا حق لانثى ولم ولد

الذمية كالمسلمة حتى تعقل وينادي بنكاح غير محرم ينسبها
جدها وبمحرم لا كابن عم نكحت عمه وجده جده ويعود الخيار
بزوال النكاح سقط به تم للعصبة على ترتيبهم لكن
لا تدفع بصبية لا عصبة غير محرم كمولى العتاقة وابن العم
ولا فاسق ما جن ولا بغير طفل والام والجدة احق به
حتى يأكل ويشرب ويلبس ويستنجي وحده ويبات
حتى تحيض وعند محمد ره حتى تشتهى وهو المعتبر لفساد
الزمان وغيرهما حتى تشتهى ولا تسافر مطلقة بولد
الا الى وطنها الذي نكحها فيه وبه الاقم فقط فصل



عدة الحمل بقية اشهر واكثرها سنتان وغيبة
نسب ولد معتدة الرجعي وان جاءت به لاكثر من
سنتين ولم تقر بمضي العدة فيثبت الرجعة ولا قل
منهما لا ومبتوتة ولدته لاقل منهما لا لتمامهما الا بعوده
ويحمل على وطيها بالشبهة في العدة وان جحد ولادة
زوجة ثبت بشهادة امرأة فصل يجب النفقة و
الكسوة والسكنى على الزوج ولو صغيرا لا يقدر على الوطء
للعرس مسلمة او كافرة كبيرة او صغيرة توطأ بقدرها
ففي الموسرين نفقة اليسار وفي المعسرين نفقة العسار

وفى الموسر والمعسرة وعكسه بين البالغين ولو بى فى موسر
بهما او مرضت فى بيت الزوج لا التى تزوجها حرة
من بيته بغير حق ومحبوسة بدين ومرافقة لم ترض
ومغصوبة كرها وحاجة لامعه ولو كانت معه فلها
نفقة الحضر لا السفر ولا الكراء وعليه موسرا نفقة فا
واحد لها فقط لا معسرا فى الاصح ولا يفرق بينهما بالتجر
عنها ويؤمر بالاستدانة عليه ومن وصف بعيب
فالیسر تمام نفقة لیساره ان طلبت وتسقط فى مدة
مضت الا اذا سبق فرض قاض او رضيا التى فيجب

تامعفر

ما مضى ما واما جيتين فان مات احدهما او طلقها
قبل قبض سقط المفروض الا اذا استدانت بامر
قاض ولا تستمر معجلة مدة مات احدهما قبلها او نفقة
عرس القن عليه يباع فيها مرة بعد اخرى وفى دين
غير ما يباع مرة ويجب سكنا ها فى بيت ليس فيه
احد من اهله ولو ولده من غيرها الا برضاها وبيت
مفروض من دار له غلق كفاها وله منع والديها وولدها
من غيره ومن الدخول عليها لا من النظر اليها وكلامها
متى شاء وقيل لا يمنع من الخروج الا الوالدين ولا من

دخولها عليها كل جمعة وفي محرم غيرها كل سنة
وهو الصحيح ويفرض نفقة عرس الغائب وطفله ابتداء
في مال ابنه من جنس حقهم فقط عند موسع او معسر
او يدين ان اقربه والنكاح او علم القاضي ذلك و
يحلفها انه لم يعطها النفقة ويمهلها لاباقامة
بينة على النكاح ولا ان لم يحلف ما لا فاذا قامت بينة
ليفرض عليه باعسارها بلا استدانة ولا يقضي به دون
ثم فرضه يقضي بالنفقة لا بالنكاح وعلى القضاء اليوم
هذا للحاجة والمطلقة الرجعي والبائن والمعتدة عن

الخيار

الخيار للعتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاءة والنفقة و
السكنى لا المعتدة للموت والمفرقة بمعصيته كالردة
وقيل ان الزوج ردوة معتدة الثلاث لتسقط
النفقة لا تمكينها ابنه ونفقة الطفل فقير اعلى ابيه لا
احد كنفقة ابويه وعرسه وليس على الله ارضاعه الا ان تعينت
ويستأجر الاب من ترضعه عنده بادلو يستأجرها
منكوحة او معتدة من رجعي لم ترضعه لم يجز وفي المسوية
روايتان ولا رضاعه بعد العدة اولانه مما غير ما
وهي احق من الاجنبية الا ان تطلب زيادة اجر ونفقة

البنت بالغة والابن زمنا على الاب خاصة وبنفقة
وعلى الموسر يسار الفطرة نفقة اصوله الفقراء البعيدين
على الابن والبنت ويعتبر فيها العرف والحرية
لا الارث فيفرض له بنت وابن ابن على البنت
وفي ولد بنت واخ على ولدها ونفقة كل ذي
محرم صغير فقيرا او بالغة فقيرة او ذكر زمن او اعمى
قدر الارث ويعتبر فيها اهلية الارث لا حجبه
فنفقة مع له خال وابن عم على الخال ولا نفقة مع الاجنبي
دينا الا للزوجة والاصول والفروع ولا على الفقير



لعاد للفروع ولا للغني الا لمحاويج الاب
عرض ابنه لاعقاره لنفقته ولا لابن له عليه سواها
ولا الام متبع ماله لنفقتها وضم المودع الابن
لو انفقها على ابويه بلا امر قاض لا الا بوان لو انفقا
ماله عندهما واذ اقضى بنفقة غير العرس ومضت مدة
سقطت الا ان ياذن القاضي بالاستدانة ونفقة
المملوك على سيده فان ابى كسب وانفق على نفسه
وان عجز عنه امر ببيعه كتاب العتاق هو يصح حر
حر مكلف بصريح لفظه بلا نية كانت حر او معتق

عتق

عتق

عتق

حصته ولم يفهم وقال ضمن غنيا الا قرار الارث
وان قال لعبده احد كما حر فخرج واحد ودخل الثنا
فاعاد ومات بين بيان عتق ممن ثبت نوابه
اربا عه ومن كل من عشره نصفه وعند محمد ره اربعة
وخمس وان قال ولكت في مرضه ولم يخرج وارث جعل كل عبد
سبعة وعشر مما ثبت نمنه ومما كل من عشره وسهما
وعند محمد ره كل ستة وعشر مما خرج سهما ومن ثبت
ثمنه ومما دخل سهم وبقي كل في البناء والوطي والبيوت
بيان فرطلاق مبهم كبيع وموت وتدبير واستيلاد

وهبة

وهبة وصدقة مستلمتين فرعتق مبهم ودون وطي فيه
والشهادة بالعتق بان شهد انه اعتق احد عبديه المبهم
بلمل الاطلاق المبهم فصل وبعتق بان وخلف الدار
فكل عبد مملوك لي يوم مت فهو حر مما له حين وخل ملكه وقت
تحلف اولا وبلا يوم مت فهو حر مما له وقت حلفه فقط
لا يعتق الحمل لكل مملوك ذكر ما حر ومن اعتق على مال
او به فقبل عتق واحال دين عليه والمعلق عتقه بالاداء
ما دون ان ادى عتق لا مكاتب وذهب حر
بعد موته بالف ان فعل بعد موته وعتقه الوارث

عتق ذا الا لادوان حرره على خدمته سنة تقبل
عتق ويخدمه سنة فان مات مولاه قبلها
يجب قيمته وعند محمد رحمه قيمة خدمته فصل من اعتق
بعد موته مطلقا او الى مدة غلب موته قبلها
لا يباع ولا يوهب ويستخدم ويستاجر ولا يمنع
تولى وتنكح وان مات سيده عتق من ثلث
ماله وسعى فيما زاد وان استغرق دينه فصر كالول
ان مت في مرضي هذا او في هذه السنة صح
تدبيره وان وجد الشرط عتق كالمدبر واما ولد

من سيدها

## ولد

من سيدها فادعى او من زوج فملكها هم ولده
وحكمها كالمدبرة الا انها تعتق عند موته من
كل ماله ولم تسع لدينه ولا تثبت نسب ولد امه الا
بدعوة ثم بلا دعوة لكن منتفي بالنفي فصل من اعتق
باعتاق او بفرع له او بملك قريبه فولاه لسيده
وان شرط خدمته ومن اعتق امة زوجها فمن فولد
فولاء ولد الولد فان اعتق جده لامه ان كان من
اعتاق امه وولادتها اكثر من نصف حول
والمعتق عصبته قدم النسبية عليه وهو على ذي الرحم

في الهد

فان مات السيد ثم المعتق فولاؤه لاقرب عصبته
سيده دلا ولا للنساء الا ما اعتقن كما مر

كتاب المكاتب الكتابة اعتاق المملوك
ورقبة مالا فان كاتب قنه ولو صغيرا ليقبل
حال او منجم او مؤجل او قال جعلت عليك الف
تؤديه نجوما او لعاكذا او آخرها كذا فان ادى
فانت حر وان عجزت فقن وقبل العبد صح وخرج
من يده دون ملكه وعتق مجانا ان اعتق وغرم السيد
العقران وطئ مكاتبته والارش ان جنى عليها و

على ولدها

على ولدها او ما لها وصحت على حيوان وذكر جنسه فقط
ويودى الوسط او قيمته وفسدت على قيمته او خمر او
خنزير من مسلم وصح للمكاتب البيع والشراء والسفر
والنكاح امته وكتابة قنه وله ولاءه ان ادى بعد
عتقه وليس له ان يؤدي قبله لا مزوجه وهبته
ولو بعوض وتصدقه الا بمسير ومتفلة واقرضه و
عبده ولو بمال وبيع نفس عبده منه ونكاحه
والاب والوصي فرقيق الصغير كالمكاتب فان عجز
عن نجم ان كان له وجه بيبس اليه لا يعجزه بحاكم او

ثلثة ايام والا لعجزه وفسخها لطلب سيده او سيدها
برضاه وعاد رقه وما في يده لسيده فان مات
عن وفاء لم تفسخ وقضى البدل من ماله وحكم بموته
حرا واولاده منه وعتق بنيه ولده وفي كتابته او
شراءهم او كوتب هو وابنه صغيرا او كبيرا امرد او
طاب لسيده ان ادى اليه مما صدقه فعجز ولم تفسخ
بموت السيد وادى البدل الا ورثته على نجومه وان
اعتقه بعضهم لم يصح وان اعتقوه عتق مجانا كتاب الايمان
هي ثلاث فحلفه على فعل او ترك ماض كاذبا عمدا

غموس



غموس يأثم به او ظنا انه حق وهو ضده لغوا
برجي عفوه وعلى ات منعقده وكفر فيه بقطان حنث
دلو سهوا او كرها حلف او حنث وكفر بالبدء
او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق واللطيف
يحلف بها من صفاته كعزة الله وجلاله وكبريائه
وعظمته وقدرته لا بغير الله كالنبي والقرآن والكعبة
ولا بصفة لا يحلف بها عرفا كرحمته وعلمه ورضاه
وغضبه وسخطه وغدابه وقوله لعمر الله وايم الله
وعهد الله وميثاقه واقسم وحلف واشهد

دون الغموس ١٢

حلف سهوا حنث كرها حلف كرها
حلف سهوا حنث سهوا حلف كرها حنث

ان لم یقل ان شاء الله وعلی نذرا و یمین و عهدا و
یصف الا بالله وان فعل کذا فهو کافر وان
علقه بمرض او آت وسوگند میخورم بخدای فلا
وحقا وحق الله وحرمته وسوگند بخدای یا
بطلاق زن وان فعله فعلیه غضبه ولعنته
او انا زان و بسارق او شارب خمر واکل ربا
وحروف القسم الواو والباء والتاء وتفعل کذا
او فعله وکفارته عتق رقبة او اطعام عشرة مساکین
کما هما فی الظهار او کسوتهم بکل ثوب یستر عامة

بدنه

بدنه فلم یجز السر اویل فان یجز تتابعا وقت لاداء
صام ثلثة ایام ولاء ولم یجز بل حنث ومن حلف
علی معصیته کعدم الکلام مع ابویه حنث وکفر
ولا کفارة فی حلف کافرا ان حنث مسلما
ومن حرم مکه لا یحرم وان استباحه کفر ومن
نذر مطلقا او معلقا بشرط یریده کان قدم
غائبی فوجد الشرط وفی وجاهل یریده کان زینت
وفاه او کفر هو الصحیح فصل من حلف لا یدخل
بیتا حنث بدخول صفة لا الکعبة او مسجدا او بیعة

او كنيسة او دهليزا او طلسة باب دار كما مر

دارا فدخل دارا خربة وفربذه الدار يخت

ان وخلها منهدمة صحراء او بعد ما بنيت

اخرى او وقف على سكنها وقيل في عرفنا لا يخت

كما لو جعلت مسجدا او حماما او بستانا او بيتا

او وخلها بعد هدم الحمام وكذا البيت وطلسة

صحراء او بعد ما بنى بيتا آخر او هذه الدار الموقوف

في طاق باب لو غلق كان خارجا او لا كنها

هو ساكنها او لا يليه في هو لا بيته او لا بركبه وهو

راكبه

راكبه فاخذ في النقلة وشرع ونزل بملكت او

لا يدخل فقعد فيها الا ان يخرج ثم يدخل وفي لسكن

هذه الدار لا بد من خروجه باهله ومتاعه جميع

حتى يخت بوتد يبقى بخراب المصر والقرية وخت

في لا يخرج لو حمل واخرج باجره لا ان اخرج بلا

اجره مكريا او رهنيا ومثله لا يدخل اقبالا ما وخلا

وفي لا يخرج الا لما جنازة ان خرج اليها ثم

الما مر آخر وجنث في لا يخرج الا لمكة فخرج يريد ها

ورجع لا في لا يأتيها حتى يدخلها وفي باجره يكون جميع

ة الاصح وفي ليمين مكة ولم يأتها لآخر
الا ة اخر حيوته وحنث في ليمين غير
استطاع ان لم يأته بلا مانع كمرض او سلا
ودين نية الحقيقة وشرط للبر ة لا يخرج ا
باذنه لكل خروج اذن لا في الا ان اذن
للحنث في ان خرجت وان خرجت لم يبر
خروج او ضرب عبد فعلها فورا وفي ان
تغديت بعد تعالَ تغدَّ معي تغديه معه وكفى
مطلق التغدي ان ضم اليوم ومركب بما ذا نا

بس

ليس لمولاه في حق الحلف الا اذا لم يمن عليه
وين مستغرق ونواه ويقيد الاكل بما هذه التمرة
بتمر ما دة هذا البر باكله قضى وبهذا الدقيق باكل خبزه
فلا يحنث لو استفه كما هو واكل الشواء باللحم والطبيخ
بطبيخ من اللحم والرأس برؤس يكبس في التنانير
ويباع في مصره والشحم السمين والمخبز بخبز البر
والشعير لا خبز الارز لا يعتاده والفاكهة بالفاكهة
والمشمش والبطيخ لا العنب والرمان والرطب والقثاء
والخيار والشرب من نهر بالكرع منه فلا يحنث

لو شرب منه بانا بخلاف الحلف على عدم
الولد رجلا ليعلمه بكل وعمامة بحال ولا يسمى لبنا
والكسوة والكلام والله خول عليه بالحبوة والتبن
والقريب بما دون الشهر فيقضين دينه
قريب والشهر بعيد وما اصطبغ به فاكهة
الملح لا الشواء ولا كعك في لا يأكل من هذا البر
فأكل رطبه او من هذا الرطب واللبن فأكله تمرا
او شيرازا او بسرا فأكل رطبا او طبخا فأكل سمكا او
لحما او شحما فأكل البيض ولا في لا يشتري رطبا فاشترى

بكباسة



كباسة بسر فنيا رطب فعفت لو حلف لا يأكل
رطبا او بسرا او لا بسرا فأكل مذنبا او لا يأكل
لحما فأكل كبدا او كرشا او لحم خنزير او شحم
ولغدا او لا أكل من طلوع الفجر الى الظهر ولغدائه
الا نصف الليل والسحور منه الى الفجر وفي البت
او أكلت او شربت ونوى عينا لم تصدق
اصلا ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا دين و تصور

البر شرط صحة الحلف حلف خزاعة لا بايوسف را

فمن حلف لا شرب ما بذا الكوز اليوم ولا

فيه وكان فصب في يومه لا يحنث وان

فكذا قر الاول دون الثاني وهو ليصعدن

او ليقلبن هذا الجرذ هبا او ليقتلن فلانا

بموته لعقد لتصور البر وحنث للغير وان لم يعلم

وبدد شعرها وخمشها وعضها كفر سبا وقطن

بعد

بعد ان لبث عن غزلك فهندي فغزلته و

فضة

نسيج ولبس هندي وخاتم وذهب حلي لا خاتم

وعندهما عقد لو لم يرتع حلي وبه يفتى وما حلف

لا ينام على هذا الفراش فنام على فراش فوقه حنث

لا من جعل فوقه فراشا آخر او حلف لا يجلس على

الارض فجلس على بساط او حصير فوق الارض و

لا يجلس على

لو جال بنبه وبينها لبابة حنث كمن حلف

هذا السرير فجلس على بساط فوقه بخلاف جلوسه

على سرير آخر فوقه ولا بفعله يقع على الابد وبفعله على

مرة وبعلى المشى اما بيت الله او الى الكعبة بحج

او عمرة مشيا وصام ان ركب ولا شئ بعلى الحرج

او الذهاب الى بيت الله او المشى الى الحرم او المسجد الحرام

او الصفا او المروة ولا يعتق عبدا لذى قيل له ان

لم احج العام فانت حر فشهد اكثره بكوفة او جئت

بصوم



بصوم ساعة فلا يصوم الا يوما او صوما

حتى يتم يوما وبركعة فى الاصلى الا جماد ونهارا ولو نفل

مسلوبة فبشفع لا ما قبل منه وبولد ميت فلان

ولدة فانت كذا وعتق الحى فان ولدت فهو

ان ولدت ميتا نم حيا وفى لبقضين دينه اليوم

وقضاه زيوفا او بنهرجة او مستحقة او بما به شئ

وقبضه برد لو كان سوقة او رصاصا او وهبه له

لا وفاء لا يقبض دينه ورهما دون ورهم جنس

بقبض كله متفرقا او بعضه دون باقيه وكله بوزنين

لم يحلفها الا على الوزن ولا في ان كان لا
ماته فكذا ولم يملك الا خمسين ولا في لا شترين رجا
ان شم وردا او يا سمينا او لبنفسج او لورد
على الورق فصل في الحلف بالقول حنث با
لا يكلمه ان كلمه نائما بشرط ايقاظه وفي لا كلم
باذنه ان وبلم يعلم به فكلمه وفي لا كلم صاحب
الثوب فباعه فكلمه وفي لا كلم هذا الثاب
فكلمه شيخا وفي هذا الحمار ان بعته او اشتريته
ان عقد بالخيار وفي ان لم ابعه فكذا فامتنع

دبر

وتبر ويفعل وكيله في حلف النكاح والطلاق
والخلع والعتق والكتابة والصلح عن دم عمد
والهبة والصدقة والقرض والاستقراض والايداع
والاستيداع والاعارة والاستعارة و
الذبح وضرب العبد وقضاء الدين وقبضه والنباء
والخياطة والكسوة والحمل لا في البيع والشراء والاجارة
والاستجارة والصلح عن مال والخصومة والقسمة و
وضرب الولد ولا في لا يكلم فقرأ القرآن او سبح
او هلل او كبر في صلوته او خارجها وليوم الكلم

على اكملوين وصح نيته النهار وليلته اكمله على الليل
الا ان للغاية كحتى ففي ان كلمته الا ان يقدم زيد
او حتى جئت ان كلمه قبل قدومه وفر لا يكلم عبدا
او هريرة او صديقه او لا يدخل داره ان زال
اضافته فكلم لا كجئت وفر لعبد اشار اليه بهذا
او لاولى غيره ان اشار بهذا جئت والا فلا
وحين وزمان بلا نية نصف سنة نكرا او
عرف ومعها ما نوى والا فهر لم يدر منكرا او
للابد معرفا وايام منكرة ثلاثة وايام كثيرة

والايام

والايام والشهور عشرة وفر اول عبد اشتريه
هر ان اشترى عبدا اعتق وان اشترى عبدين نجم
آخر فلا صلا فان فيهم وجده عتق الثالث وفي آخر
عبدان اشترى عبدا او مات لم يعتق فان اشترى
عبدا ثم آخر ثم مات عتق الآخر يوم شرى هم كل مالك
وعندهما يوم مات هم ثلثه ولا يصير الزوج فارا
لو علق الثلاث به خلافا لهما ولكل عبد شرى بعدا
فهو هر عتق اول ثلاثة بشروه متفرقين وعتق الكل
ان بشروه معا ويسقط بشراء ابيه لكفارته هي لا بشراء

عبده حلف بعتقه ومستولدته بنكاح على عتقه
عن كفارته بتسريانها وبعتق بان تسريت امته
من تسريانها وهو ملكه يوم حلف لا من تسريانها
وبكل مملوك له حر امهات اولاده ومدبريه واعبده
لا مكاتبوه الا بنيتهم ولهذا حرا وبذا اونية العبد
ثالثتهم وخير فرالاولين كالطلاق ولا يدخل فيه فعل
يقع عن غيره كبيع وشراء واجارة وخياطة وصباغة
وبنيا قتضى امره لتخصيصه به فلم يحنث فران بعت
توبا ان باعه بامره ملكه او لا وان دخل على عبده

فصل

فعل لا يقع عن غيره كاكل وشرب ودخول وضرب الولد
اقتضى ملكه فحنث في ان بعت توبا لك ان باع توبه
بامره وفي كل عرس له فكذا بعد قول عمرة نكحت
على طلقت هر وصح نية غيرها وبانية كتابة البيع هو مبادلة
مال بمال بتراض ويتعقد بايجاب وقبول يقتضي ما فيه
بتعاط مطلقا واذا اوجب واحد قبل الآخر كل البيع
بكل الثمن او ترك الا اذا بين ثمن كل وما لم يقبل بطل
الايجاب ان رجع هو وجب او قام احدهما واذا وجد
الزم ويعرف المبيع بالاشارة لا بذكر القدر والصفة

دفتر ثانی حال نامه

على
مع طلق

الا فى السلم والثمن باحدهما ولا يغير الخرف ا
فى الجنس بالجنس ومطلق الثمن على الرواج فالا
رواج النقود وفسدان اختلف مالية احدهما
ذوا فراد كل واحد بمفرده فان لم يتفاوت
فى واحد فقط والا فلا اصلا فان باع بمائة
انها مائة صاع بمائة فان نقص احدها
بالحصة او فسخ وان زاد فللبائع وفى
اخذ الاقل بكل الثمن او ترك والاكثر له وان باع
كل ذراع بدرهم فبالحصة فيهما وصح البر

والبائع

والبائع فلا وكذا فى شجرة الا ول وصح بثمرة
لم يبد اصلاحها او قد بدا وجب قطعها وشرط
بقاءها على الشجرة يفسد البيع كاستثناء قدر معلوم

فصل صح خيار الشرط لكل منهما ولهما ثلثة ايام
او اقل لا اكثر الا انه يجوز ان اجاز فى الثلث وكذا
ان شرطا انه ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام او اكثر
فلا بيع ولا يخرج المبيع عن ملك بائعه مع خياره
فهلكه فى يد المشترى بائعه كالمقبوض على سوم الشرا
ويخرج مع خيار المشترى فهلكه فريده بالثمن

ويخرج مع خيار المشترى فعلكه كتعيبه لكن
علكه المشترى فلا يثبت احكام الملك كتسمن
ونحوه والفسخ لا يعمل الا ان يعلم صاحبه ان
بخلاف الاجازة ويسقط الخيار بمضى الزمن
وما يدل على الرضا كالركوب واللوطى وشراء احد
النوبين او احد ثلاثة على ان التعيين احد صح لا
الاكثر وشراء عبدين بالخيار فراجد هما صح ان
فصل الثمن او عين محل الخيار وفى الروضة اليائسة
وعبد مشترى بشرط كتبه ولم يوجد اخذ بثمنه

اوترك

اوترك ويورث خيار التعيين والعيب لا الشرط
والرؤية فصل صح شراء ما لم يره والمشترى بالخيار
عندنا الا ان يوجد مبطله وان رضى قبلها لا
لبايعه ومبطله وخيار الشرط لتعيبه وتصرف ذى
حق الغير كالبيع بلا خيار قبل الرؤية وبعدها
وما لا يوجب كالبيع بخيار ومساومة وهبة بلا
تسليم يبطل بعدها فقط ويعتبر رؤية المقصود كوجه
الامة ووجه الدابة وكفلها وموضع علم المعلم و
ظاهر غيره وبيوت مقصوده ونظر وكيله لا شهاد

او بالقبض لانظر رسوله وجنس الامر وغمه ووزنه
ووصف العقار عنده ومن راى شيئا
شترى فله الخيار ان تغير والقول للبايع في
تغيره وللمشترى في عدم رويته فصل ومن
وجد بمشتريه عيبا نقص ثمنه عند التجار رده
او اخذ بكل ثمنه والاباق والبول في الفراش
سرقة صغير يعقل عيب ومن بالغ عيب آخر وجنون
الصغير عيب ابدا والخمر والذمر والزنا والسرقة
عيب فيهما لا فيه والكفر عيب فيهما والاسلام



وارتفاع حيض بنت تسع عشرة سنة عيب وان
فلم عيب قديم بعد مامات او اعتقه مجانا او وهبه
او استولد رجع بالنقصان لا بعد ما اعتق عالما ... او كاتبه
او قتله او اكل بعضه او كله او لبس فتخرق وبعد ما حدث
عيب آخر رجع به لا ان يأخذه البايع كذلك
لم يخلط بملك المشترى فلا يرجع ان باع قبله
لا بعده وبعد كسر الجوز ونحوه رجع بالنقصان
في المنتفع به وفي الكل في غيره وان ادعى الاباق
انبت انه ابق عنده بالبينة او بقول البايع عم

الحلف العلم نم برهن انه ابق عنده البايع ا
حلفه تحليفا انه باعه وسلمه وما ابق قطا وما
الرد بهذه الدعوى ولا تسمع على المشترى ان
العيب حتى يتبين عدمه وله رد المعيب او
حاجته رضا لا رده او سقيه او شراء علفه
لا بد له منه ولو شترى عبدين صفقة واحدة
باحدهما عيبا رده خاصة ان قبضهما والا فله
اورد هما كما قبض والولد الذى وان قبض ولو
البعض لم يرد الا بخروف التوبة صح ان برى

البايع من كل عيب وان لم يعد ما فصل بطل بيع
ما ليس عال كالدم والميتة والخمر واتباعه وبيع مال
غير متقوم كالخمر والخنزير بالثمن وبيع من ضم ا
صر دون كله ضمنت الميتة وان سمى ثمن كل وصح
من ضم الى مدبر او من غيره بحصته كما لو ضم الى وقف
وفسد بيع العرض بالخمر وعكسه لا يجوز بيع الحمامات
قبل ان تملك وما لا قدرة على تسليمه لا بحيلة او
للبايع بضرر وما فيه غرر كحمل لبن في ضرع وما يفضى
جهالة الا المنازعة والغرابة وهى بيع تحريجد و

البيان

بنسله على النخل خرصا والمملاسة والقاء الجرو والمزا
ولا الحراثي ولا اجارتها والنخل الا مع للوارث
واجزاء الادمي والخنزير وجلد الميتة قبل دبغه
ودود القز وبيضه خلافا لهما والعلو بعد سقوط
تخصص على انه انه وهو عبد وشرا ما باع قبل
قبل نقد ثمنه الاول وشرا ما باع مع شي
بثمنه الاول فيما باع وزيت على ان يودن
ويطرح للظرف كذا رطلا بخلاف شرط طرح
الظرف والبيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع

لاحدهما

لاحدهما او لمبيع يستحق والا اجل جهل وصح ان اسقط
قبل الحلول وان قبض المشتري المبيع بعقد فاسد
برضا بايعه صريحا او دلالة كقبضه في مجلس عقده
وكل من عوضيه مال ملكه ولزمه مثله حقيقة او معنى
فان كان الف وشرط زايد فلمن له الشرط فسخه و
الا فلكل منهما فان خرج من ملك المشتري او بنى فيه
فلا فسخ وطاب للبايع ربح ثمنه بعد تقابض لا
للمشتري ربح مبيعه فيتصدق به وكره التخش والوسم
على سوم غيره اذا رضيا بثمنهما وتلقي الجلب المضر باهل البلد

وبيع الحاضر للبادي زمان الغلط والبيع وقت
النداء والتفريق صغير عن في رحم محرم منه لا يجوز
يزيد فصل الاقالة فسخ في حق المتعاقدين فتبطل
بعد ولادة المبيعة وبيع فرخ حمامة فتجب بها
الشفعة وصحت بمثل الثمن الاول وان شرط غير جنسه
او الاكثر منه وكذا الاقل الا اذا تعيب او لم يسلمها
هلاك الثمن بل المبيع وهلاك بعضه يسقط بقدره فصل
التولية ان يشترط في البيع انه يحاسبه بما يشتري به والمرابحة
بمثل فصل وشرطهما شراءه بمثلي وله ضم اجر القصار

وحمل

وحمل ونحوهما ويقول قام علي بكذا فان ظهر خيانة
في المرابحة اخذه بثمنه او رده وفي التولية بحط وعند
ابي يوسف رحمه الله يحط فيهما وعند محمد رحمه الله خير فيهما فصل الربوا
فضل خال عن عوض شرط لاحد المتعاقدين في المعاوضة
وعلة القدر اي الكيل والوزن مع الجنس والبر والشعير و
التمر والملح كيلي والذهب والفضة وزني وغيرها على
العرف فان وجد الوصفان حرم الفضل والنساء
وان عدما حلا وان وجد احدهما حرم النساء فقط
ولا يجوز الكيلي بمثله الا مساويا كيلا والوزني الا

مبيعا وبالزنا والجديد والردي سواء وجاز بيع
خفقة بخفقتين وفلس بفلسين بأعيانهما والحمل
بالحيوان والدقيق بجنسه كيلا والرطب الرطب
بالتمر والعنب بالزبيب والبر رطبا او مبلولا بنحو
او بالياس والتمر والزبيب بالمنقع بالمنقع منهما وبها
ولحم حيوان بلحم حيوان آخر متفاضلا وكذا اهل الكفل
نحل العنب ونحم البطن بالالية او باللحم والخبز بالبر
الدقيق وان كان احدهما نسيئة لا البر بالدقيق
او بالسويق او الدقيق بالسويق متفاضلا او بهما

ع وكذا اللبن

= والسمسم

والسمسم بالحل الا ان يكون الحل اكثر تمنا والسمسم والسفرجل
بالخبز والزنا لا عددا ولا ربويا بين سيد وعبده
وبين مسلم وحربي في داره فصل لا يجوز بيع
مشتري منقول قبل قبضه وصح التصرف فيه قبله
قبله والحط عنه والحوالة به ان بقي المبيع وفي المبيع
لكن الشفيع يأخذ بالاقل وصح تابع كل دين الا
القرض ويدخل البناء والمفتاح والعلو والكنيف في
بيع الدار لا الغلة الا بذكر كل حق هو لها او بعرفها
او بكل قليل وكثير هو فيها او منها والشجر لا الزرع

في بيع الارض والثمر في بيع شجر والاصل في بيع
بيت الا بشرطه ولا في بيع منزل الا بذكر ما ذكر
كالطريق والشرب والمسيل ويدخل في الاجارة و
يؤخذ الوالدان استحقت امة بينة وان اقر بها لا
ولما لك بيع غيره ملكه فسخه وله اجازته ان بقي
العاقدان والمبيع وكذا الثمر عرضا وهو ملك
للمشتري وامانة عند بايعه وله فسخه قبل الاجازة و
جاز عتاق المشتري من الغاصب لا بيعه ان اجر
بيع الغاصب فصل يصح السلم فيما يعلم قدره و

كالكيل



كالكيل والموزون متمناً ومذروع كالثوب
بيان طوله وعرضه ورقعته والمعدود متقارباً
فيصح في السمك الملح لا في الحيوان واطرافه وجلوده
والجواهر والبطاع وذراع معينين لم يدر قدره
وشروطه بيان جنسه كبر ونوعه كسقيه وصفته
كجيد وقدره واجله وأقله شهر وقدر رأس المال
في الكيل والوزن والعددي والمكان ايضا يسلم
فيه الحمولة مؤنة وقبض رأس المال قبل الافتراق شرط
لبقائه فلو كان دينا وعينا بطل في حصة الدين

ولا يجوز التصرف في رأس المال والسلم فيه قبل
القبض والاستصناع يجعل سلما تعامل فيه
اولا وبلا اجل فيما يتعامل فيه بيع فيجبر العاصي
على العمل ولا يرجع الآمر والمبيع هو العين الا
فلو جاء بما صنعه غيره او هو قبل العقد فاخذه
صح ولا يتعين له بلا اختياره فيصح بيعه قبل
رؤيته الآمر وصح بيع الكلب والسباع علمت
اولا والذمي في البيع كالمسلم الا في الخمر والخنزير
فهما كالحر والساقط في عقدنا ودرهم غير زيوف

في ثوب

في ثوب رجل فهو له ان اعده له او كفه والا
فللآخذ واعتبر به بسائر المباحات فصل الصرف
بيع الثمن بالثمن جنسا بجنس او بغير جنس وشرط
التقابض قبل الافتراق وان وقع في البعض صح فيه
كما في الفضة وصار مشتركا وكذا في السيف المحلى
ان خلصت الحلية بلا ضرر ويصرف القبض الى
ثمنها وان لم يقبض شيئا بطل فيهما وان لم تخلص
بطل صلا والله تعالى اعلم كتاب الشفعة تمليك العقار
على مشتريه بمثل ثمنه وتثبت بقدر

رد من الشفعة لا يملك التخليط فيفسخ البيع ثم للعلم
ذو حق البيع كالشرب والطريق خاصين كشرب نهر
لا يجري فيه السفن وطريق لا ينفذ ثم لجار ملاصق
بابه في سكة غير مرفوعة ويطلبها في مجلس علمه بالبيع
وهو طلب مواثبة ثم يشهد على طلبه عند العقار
او ذي يد من بايع او مشتر فان آخر احدها
بطلت ثم يطلب عند القاضي وبتأخيره شهرا
يبطل عند محمد رحمه الله وبه يفتى فاذا طلب سأل القاضي
الخصم فان اقر بملك ما يشفع به او نكل عن الحلف على

العلم

العلم بانه مالكه او برهن الشفيع ثم سأله عن الشراء
فان اقر به او نكل عن الحلف او برهن الشفيع قضى
له بها فلزمه احضار الثمن او يحبس الدار له ولا
يسع البينة على بايعه حتى يحضر المشتري فيفسخ
بحضوره ويقضي بالشفعة والعهدة على البايع
للشفيع خيار الرؤية والعيب ان شرط المشتري
البراءة منه والقول للمشتري في الثمن وبينة الشفيع
احق من بينة ولو اوعى المشتري شراء وبايعه انكر
منه اخذ بقوله قبل القبض وبقول المشتري بعده

واخذ فی حط بعض الثمن او زیادته باقلیها وفی
حط الکل بالکل وفی الشراء بمن مثلی بمثله وفی غیرهما بقیمة
الثمن فقی عقار یعقار راخذ کل بقیمة الآخر وفی ثمر
موصل بحال او طلب فی الحال واخذ بعد الاجل وفی ثمار
المشتری وعرسه بالثمن وقیمتها مقلوعین وکذا
المشتری قلعهما ولیست الا فی بیع او هبة بعوض
ولا فی شجر وثمر بیعا فقصد او لا فی البیع بخیار الا بعد
سقوطه ولا فی البیع الفاسد الا بعد سقوط فسخه
ولا فی رد بخیار الا فی خیار عیب بلا قضاء ولا لمن

باع

باع او بیع له او ضمن الدرک بل لمن شتری او اشتری
له وبطلها بتسلیمها بعد البیع لا قبله والصلح مع بطلانه
وموت الشفیع لا المشتری وبیع ما یشفع به قبل القضاء
ویشفع حصة احد المشترین لا احد الباعة فان
سلم شفیع زید فظهر شراء غیره او اشتراه بالف
فظهر بمثل او بمثلی لا تسقط الا ان ظهر بقیمة قیمته الف

او اکثر کتاب القسمة هی تعیین حق الشایع وطلبها

فیها الا فراز فی المثلی والمبادلة فی غیره فیاخذ
کل شریک حصته بغیبة صاحبه نمنة لا هنا وذهب

نصب قاسم یرزق من یشاء بحال یقسم به
اجر وان نصب ما جر صح وهو علی عدد الرؤس و
یجب کونه عدلا عالما بهما ولا تعین واحد ولا اشتراک
القرعة وقسم بطلب احدهم ان انتفع کل بحصته و
بطلب ذی الکثیر فقط ان لم ینتفع الآخر بقلة حصته
ولم یقسم الا بطلبهم ان تضرر کل للقلة والاجبار
والرقیق والجواهر والحمام الا برضاهم ودور مشترکة
او دار وضیقة او دار وجاریتان قسم کل وحده
وصحت بالتراضی الا عند صغر احدهم وقسم تقلی

یدعون

یدعون ارثه بینهم وعقار یدعون شراءه وملکه
مطلقا فان ادعوا ارثه عن زید لا حتی یبرهنوا
علی موته وعلی عدد ورثته ولا یبرهنوا انه منهم حتی
یبرهنوا انه لهم ولو ان کان یشتی منه مع الوارث
الطفل او الغائب لا یدخل الدراهم فی القسمة الا
برضاهم وان وقع میل قسم او طریقه فی قسم
صرف ان امکن والا فسخت وان اقر بالاستیفاء
ثم ادعی ان بعض حصته وقع فی ید صاحبه غلطا
صدق بالحجة وشهادة القاسمین حجة وفسخت ان

استحق البعض مشاعا فرالكل لا البعض حصته احدهما
بل يرجع وصحت المهياة فى سكون هذا البعضا
من داره وهذا البعضا وخدمة عبد هذا يوما وهذا
يوما كسكنى بيت صغير وعبدين هذا اهذا العبد
الآخر الآخر والله اعلم كتاب الهبة هى تمليك عين
بلا عوض وتصح بوهبت وبخلت ونحوهما وتتم
بالقبض فى مجلسها ولو بالاون وبعده باذنه
ولا تصح فى مشاع يقسم فان قسم وسلم صح
وكذا هبة لبن فى ضرع ونحوه ولا وقف فى الاصح

طحن

طحن وسلم وهبة ما مع الموهوب له تامة كهبة
الاب للطفله وقبضه عاقدا وقبض من يربيه
وهو معه والزوج للزوجة بعد الزفاف معتبر
فى هبة الاجنبى له وصح هبة اثنين دار الواحد
كل لا كتصدق عشرة على اثنين وصح على اقربين
ويصح الرجوع عنها بتراض او حكم قاض ونسيئة زيادة
متصلة وبموت احدهما وعوض اضيف اليها ولو
اجنبى وضرورة عن ملك الموهوب له والزوجية
وقت الهبة وقرابة المحرمية وهلاك الموهوب وفات الطرا

حروف ومع خرقه وهو فسخ من الاصل الا بنيه
للوهب وهو شرط العوض بنيه ابتداء فشرطه
قبضهما وتبطل بالشيوع وبيع نهاء فيرد الهبه
والروايه وتثبت بها الشفعه وان استثنى نخله
او شرط ما يفسد البيع بطلا وصحت الهبه وان
اعتق الحمل ثم وهبها صحت وان دبره ثم وهبها لا
وصح العمرى وهى جعل داره له مدة عمره بشرط
ان يرده اذا مات وبطل الشرط ولا تصح الرقبى
وهى ان مت قبلك فهى لك والصدقه لا تصح الا

بالقبض

بالقبض ولا في شايع لا يقسم ولا عود فيها كسائر الاجاره
هى بيع نفع معلوم بعوض كذا وتنعقد او عين
ويعلم النفع بذكر المده وان طالت لكن قرا الوقف
لا تصح فوق ثمانين سنين وبذكر العمل كصبغ الثوب
وبالاشاره كنقل هذا الامتعه ولا يجب الاجره
بالعقد بل بتعجيلها او بشرطه او باستيفاء النفع او
التمكن منه فيجب للدار قبضت او لم يسكنها
وتسقط بالغصب بقدر فوت تمكنه وللعبد بحر الطلب
الاجره للدار والارض لكل يوم وللدابه لكل

مرحلة وللقصارة والخياطة اذا تمت و
للخبز بعد اخراجه من التنور فاذا احترق بعد
ما اخرج فله الاجر وقبله لا ولا عرم فيهما و
للطبخ بعد النزف وللضرب اللبن بعد اقامته
وبحبس العين للاجر مع خلط هلكه بها كالعباع
فان حبس فضاع فلا عرم ولا اجر له بخلاف الحمال
ولمن المطلق له العمل ان يستعمل غيره فان قيد به
لا ولا اجير المحي بعياله ان مات بعضهم وجاء بمثله
بقي اجره بحسابه وحامل كتاب او زاد او دابة زيد باجر

الدابة

ان رده الموته لانسى له وصح استيجار دار او
دكان ليذكر ما يعمل فيه وله كل عمل فيه سوى مؤن
البناء لا استيجار ارض حتى لبسي ما يزرع او يغيه
ويكون الارض خالية عن الزراعة فان استاجرها
للبناء او الغرس صح واذا انقضت المدة سلمها فارغة
الا ان يغرم المؤجر قيمته مقلوعا وتملكه بالرضا
المستاجر ان نقص القلع الارض والا فبرضاه
او يرضى بتركه فيكون البناء والغرس لهذا
والارض لهذا او الرطبة كالشجر وضم الحصة بازاء

على حمل ذكران الطاق وكل القحبة ان لم يليق بنفس
تفسد باشتروط يفسد البيع فيجب اجر المثل كما
لا يزاد على المسمى وصح اجارة دار كل شهر كذا
بلا ذكر بيان المدة فواحد فقط وفي كل شهر
لكن فراوله وان سمى اول المدة فذاك والا
فوقت العقد فان كان حين يهل اعتبر الاهلة
والا فالايام كالمدة واجارة الحمام والحجام
النظر باجر معلين والطعام بها وكسوتها والزوج
وطيها لا في بيت المستاجر وله في نكاح فاسدها

ان لم



ان لم يأذن بها لا ان اقرت بمكاحه لا بعد
بعضي فسخها ان مرضت او حبلت وعليها
غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه وسوه وعلم
به الاجر وثمنها فان ارضعته بلبن ثديها او
غذته بطعام ومضت المدة فلا اجر لها وعلم
تصح للعبادات كالاذان والامامة وتعليم القرآن
ويفتي اليوم بصحتها ولا للمعاصي كالغناء والنوح
ولا لعسب التيس ولا اجارة المشاع الا من الشريك
ولا اجارة الرحى ببعض دقيقه ونحوه ولا الحجم

بين الوقت والعمل فصل الاجير المشترك يستو
الاجر بالعمل وله ان يعمل للعامة كالقصار ونحوه
ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان
بل يعمله الا الاجير ان لم يجاوز المعتاد والاجير
الخاص يستحق بتسليم نفسه مدته وان لم يعمل كالاجير
لرعي الغنم ولا يضمن ما هلك في يده او بعمله وان شرط
الاجير تبرد ليعمل يكتب اجر عمل وان رد وما
عمله اليوم ما او غدا فله ما سمى ان عمل اليوم واجر مثله
ان عمل غدا ولا يجاوز المسمى ولا يسافر بعبد مستأجر

للخدمة

للخدمة بشرط فصل تفسخ بعيب الخدمة
كدهر الدابة فلو اشتغل بالمعيب وزال العيب سقط
خياره ويخير بشرط والرؤية وبالعذر وهو
لزوم ضرر لم يستحق بالعقد كسكون وجع ضرس
لفلعه والحوق دين لا يقضى الا بثمنها او اجر وسفر
مستأجر عبد للخدمة مطلقا او في مصر وفلاس
مستأجر وكان ليتجر فيه وخياط استأجر عبدا
ليخيط فترك عمله وبداء المكتري الدابة من سفره
بخلاف بداء المكاري وترك خياط مستأجر

عبد لتخيط له العمل في الصرف وبيع ما اجر وتقبض
بموت احد عاقدين ان عقد بالنفس فان عقد
لغيره فلا كالوكيل والوصي ومتولي الوقف وا
قال لغاصب داره فرغها والا فاجر نفسك كل
شهر بكذا فسكت ولم يفرغ يجب المسمى وفسخ
الاجارة وفسخها والمزارعة والمساقاة و
الوكالة والكفالة والمضاربة والقضاء والامار
والايصاء والوصية والطلاق والعتاق والوقف
مضافة لا البيع واجارته وفسخه والقسمة

الى المستقبل

والشركة

والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن

مال وامر الدين مضافة كتاب العارية هي

تمليك نفع بلا عوض وتصح باعرتك ومنحتك و
اطعمتك ارضي وخدمتك علي وابني وخدمتك
عبدي وداري لك سكنى وعمري لك سكنى
ويرجع المعير متى شاء ولا يضمن بلا تعد ان هلك
ولا تؤجر فان آجرها فعطبت ضمنه المعير ولا يرجع
على احد والمستأجر يرجع على موجره ان لم يعلم
انه عارية ويعار ما اختلف باستعماله ولا ان لم

يعين منتفعا وما لا يختلف باختلاف معين وكذا
المؤجر من استعار دابة او استأجر مطلقا
ويركب
يحمل ويعير له ويركب وإيا فعل تعين وضمن بغيره
وان اطلق الانتفاع فالوقت والنوع ان تنفع
ما شاء اي وقت شاء وان قيد ضمن بالخلاف ما اخبر
فقط وكذا التقييد الاجارة بنوع او قدر وردها
الا اصطبل مالكها او مع عبده او اجيره مبا
او مشاهرة او مع اجير ربها او عبده يقوم على
دابته او لا تسلم كرد مستعار غير نفيس الا دار

مالكه

مالكه بخلاف رد وديعته والمغصوب الا دار لهما
وعارية النقدين والمكيل والموزون والمعدود
قرض وصح اعارة الارض للبناء والغرس وله ان يرجع
عنها ويكلف قلعهما وضمن ما نقص بالقلع ان وقتها
ورجع قبله وكره الرجوع قبله ولو اعار للزرع
لا يأخذها حتى يحصد وقت اولا واجره رد
المستعار والمستأجر والمغصوب على المستعير و
المؤجر والغاصب كتابا بعاريته عرصة تركت
للحفظ وضمانها كالعارية وله حفظها بنفسه و

عياله وان نهى والسفر بها عند عدم النهى
ولو حفظ بغير هم ضمنها الا اذا خاف الحرق او
الغرق فوضعها عند جاره او في فلك آمن
فان حبسها بعد طلب ربها قادرا على تسليمه
او جدها او خلط عياله حتى لا يتميزا او تعدى في فلس او
ركب او حفظ في دار امر به فرعيها او جحدها
عند الموت ضمنها وان زال التعدي زال ضمانه
وان اختلطت بفعله بشركا ولا يدفع الا حد
الموودعين قسطه بغيبة الآخر ولا احد الموودعين

وضعها



وضعها الآخر فيما لا يقسم ورفع نصفها
فيما يقسم وضمنها ورفع الكل لا نصفه ولا عتبار
للنهي عن الدفع اما لم لا بد له من حفظه وعن الحفظ
في بيت مسلم وان لا ان يكون له غلق ظاهر ولو
اودع الموودع فهلكت ضمنها الاول ولو اودع

الغاصب ضمنها اتى كتاب الغصب هو اخذ مال

متقوم محترم على بلا اذن مالكه يزيل يده
فلا غصب في العقار حتى لو هلك في يده لا يضمنه و
لا نقص لفعله يضمنه واستخدام العبد غصب لا جلوسه على

الباب وحكمه الاثم لمن علم ورد والعين فاذا
والغرم بالكتمة ويجب المثل في المثلي كالمكيل والموزون
والعددي المتقارب فان انقطع المثل فقيمته يوم
يختصمان وفي غير المثلي قيمته يوم الغصب كالعدد
المتفاوت فان ادعى الهلاك حبس حتى يعلم انه
لو بقي لظهر ثم قضي عليه بالبدل والقول فيه للغاصب
ان لم يقم بينة الزيادة فان ظهر وقيمته اكثر وقد
ضمن بقوله اخذه المالك ورد بدله او امضى الضمان
فان ضمن اولا بقوله فهو للغاصب وان اجر المغصوب



او الامانة او ربح بالتصرف فيهما تصدق بالربح
يكون دراهم او دنانير لم يشر اليها او اشاره
نقد غيرهما وان غصب شيئا وغيره فزال اسمه
او اعظم منافعه ضمنه وملكه بل حل فصل او اباه له
كذبح شاة وطبخها وجعل صغرانا بخلاف الحرين
فيهما للمالك بلا شيء ولو خرق ثوبا وفوت بعض
العين او بعض نفعه لزمه المالك عليه واخذ قيمته او
اخذه وضمن النقصان وفي الخرق اليسير ضمن
النقص ومن بنى في ارض غيره او غرس امر بالقلع

والرد وللمالك ان يضمنه قيمة بناء او غرس قلع او
ان نقصت به وان حمر ثوب ضمنه ان شاء ثوبه او
اخذه وغرم ما زاد الصبغ وان سوده ضمنه
ان شاء او اخذه ولا شئ للغاصب وان باع او
اعتق ثم ضمن نفذ البيع والعتق وروايته المغصب منفصلة
ومنفصلة لا يضمنه ان هلك الا بتعدي او منع
بعد الطلب وخمر المسلم او خنزيره ومنافع الغصب
لا يضمنها بخلاف السكر والمنصف والمعرف فيضمنها
قيمته لا للمولى من حل قيد عبد او فتح قفص طائر

لا يضمنها

لا يضمن دمن سعى لغير حق او قال لمع حاكم لغرم انه
وجد مالا فغرمه يضمنه كتاب الرهن هو حبس مال
متقوم بحق يمكن اخذه منه كالدين وينعقد
بايجاب وقبول ويلزم ان سلم المحوز المفرغ المميز
والغيبة تسليم كما في البيع وضمنه قبل من قيمته دين الدين
فلو هلك هما سواء سقط دينه وان كانت قيمته
اكثر فالفضل امانة وفي قول سقط من دينه بقدره
ورجع المرتهن بالفضل ويحفظ كالوديعة وان
تعدى فيهما كالغصب لا يصح فيما رهن واجارة

واعارة وايداع وفي الموجر الاول وفي المعار
الاولان ولا يبطل الرهن لو فسد لكن لغير الراهن
وجعل الخاتم في الخنصر تعد وفي اصبع اخرى خطأ
واذا طلب المرتهن احضار الرهن الا اذا ادى
عدل فسلم كل دينه ثم رهنه وكذا ان طلب غيره
بدين العقد فيه ان لم يكن للراهن مؤنة حمل وعليه مؤنة
حفظه وعلى الراهن مؤنة بقيته وجعل الاب
مداواة الجرح منقسم على المضمون والامانة
لا يصح مشاع وثمر على نخل دونه وزرع ارض

فصل

نخلها ودهنها والجرو فرخه ولا يدا بالامانات
البيع فريد البايع والقصاص وصح بعين مضمونة
بمثل او بقيمة وبالدين ولو كان مؤجلا وبالرهن
ليقرضه كذا فهلكه فريد المرتهن عليه بما وعد به
مال المسلم وتمام الصرف والمسلم فيه فان هلك في
المجلس فقد اخذ حقه وان افترق قبل نقد وهلك البدلان
ويتم بقبض عدل شرط وضعه عند هو او اخذ الراهن
منه وهلك معه هلك رهن فان وكل العدل او غيره
بيعه صح فان شرط في الرهن ان لم يفتك بالغد فبيعت

نخلها

احدهما الا بموت الوكيل واذا حل الاجل وابى
او وارثه غائب اجبر الوكيل على البيع لو كيل
غائب موكله وابا باعه واذا باع العدل فالمغرم
فهلكه كهلكه فصل وقف بيع الراهن رهنه
اجاز مرتهنه او قضى دينه نفذ وصار رهنه
وان لم يجز وفسخ لا ينفسخ في الاصح ويصير
الا فك الراهن او رفع القاضي لينفسخ وصح
وتدبيره واستيلاده رهنه فان فعلها غنيا
قضى دينه حالا واخذ الدين وفر لموجل قيمته رهنا

لما حل

حل الاجل وان فعلها فقيرا فقضى المعتق سعى في
قبل من قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنيا
وفي المبسوطة سعى في كل الدين ولا رجوع واستولده
رهنه كاعتاقه غنيا واحبلى المتعة فضمنه مرتهنه
وكان رهنا معه ورهن اعاره مرتهنه رد
واحدهما باذن صاحبه آخر سقط ضمانه وللكل
منهما ان يرده رهنا وان مات الراهن قبل رده
فالمرتهن احق من غرمائه ومرتهن باذن باستعمال
رهنه ان هلك قبل عمله او بعده فضمن كالراهن حال

عمله لا وصح استعاره تنتفي الرهن فان تعذر
او قيد بجري عليه فان خالف وهلك ضمن انا
القيمة وان وفق وهلك فقدر دين او فاد منه
ولا يمتنع الرهن او اقتضى المعير دينه وفك الرهن
ورجع على الراهن ولو هلك مع الراهن قبل
او بعد فكه لا لفيهما وجناية الراهن على الراهن
مضمونة وجناية المرتهن تسقط من دينه بقدر
وجناية الراهن عليهما وعلى ما لهما هدر وغرا
الرهن رهن لكن يهلك بشيء وان هلك الاصل

ويبقى

ويبقى هو فك يقبضه يقسم الدين على قيمته يوم
الفك وقيمة الاصل يوم القبض وتسقط حصة الاصل
وتبدل الرهن والزيادة فيه تصح وفي الدين
لا ولو هلك الرهن بعد الابراء هلك بلا شيء
لا بعد القبض او الصلح او الحوالة فيرد ويقبض
بطل الحوالة وكذا لو قضاها وقاعلى ان لا دين له ثم
هلك يهلك بالدين كتاب الكفالة هي ضم ذمة الى
ذمة في المطالبة لا في الدين هو الاصح وهي بالنفس
بالنفس وتنعقد بكفلت بنفسه او بما صح اضافته الطرفي

اليه وكذا لضمنته او على او الى اوامانه ذو عهد
قبل ولا جبر عليها في حد وقصاص ويلزمه احضار
المكفول به مطلقا او في وقت عين ان طلب
المكفول له وان لم يحضر حبسه الحاكم ويبرأ الضمين
من كفل به بتسليمه حيث يمكنه مخاصمته وبتسليمه نفسه
هنا وان شرط التسليم عند القاضي وان مات المكفول
فلوصيه او وارثه مطالبته به وان كفل بنفسه ان
ان لم يوف به غدا فعليه كمال ما صح وان لم يسلم على
ضمن المال ولم يبرأ من كفالته بالنفس وان مات المكفول

عنه

عنه ضمن المال وان مات بالمال فقط وان حبس المكفول به
او اصح وبه نحو كفلت بما لك عليه او عليه او عليك في
به البيع او على الكفالة بشرط علام نحو بايعت
فلانا او وانا لك عليه او عهدك فعلي وان على
بمجرد الشرط فلا كان هبت الريح وان كفل عالك
عليه ضمن ما قامت به بينة وان لم تقم فالقول
للكفيل وصدق الاصيل في الزايد على نفسه فقط و
ان طالب الدين احدهما فله مطالبة الاخر وبرئ
بابراء الاصيل وبلا مره فان رجع عليه بعد اداله

عنه

وان لزوم لازم اصيله وان حبس حبسه وابراؤه
تاجيله يبرى الاصيل لا عكسه وان صالح الكفيل عن
الف على مائة رجع بها وعلى حبس آخر فبالالف
وعن موجب الكفالة لا يبرأ الاصيل ولا يصح تعليق
البراءة عنها بشرط كسائر البراءات ولا الكفالة
بالحدود والقصاص وبالمبيع بخلاف الثمن او بعين
وبالامانات كالوديعة والعارية والمستاجر
ومال المضاربة والشركة ويحمل على دابة مستاجرة
معينة وبخدمة عبد كذا وعن ميت مفلس ودين

الطالب

الطالب لا اوكفل عن مورثه فرمرضه
مع غيبة غرمائه وبمال الكتابة والعهدة والخلاص
ولا ضمان المضارب الا بمال والوكيل
بالبيع لموكله واحد البائعين حصته صاحبه
ثم اعبد باعاه بصفقة وصح ضمان كفالة الخراج
والنوائب والقسمة وان كانت بغير حق ومال الايتام
على عبد حتى يعتق حال على امر كفل به مطلقا وللمال
دعوى ضامن الدرك وشاهد كتب شهد بذلك
على سكوت وقد كتب فيه باع ملكه بخلاف شاهد كتب

شهد على اقرار العاقدين كتاب الحوالة الحوالة تبرئ

دين لآخر على آخر مع عدم الدين على المحيل بعد

فهي بشرط عدم براءته كفالة وهذه تبرئ براءة

الا صيل حواله وتصح دين للمحتال على المحيل وبرئ

وبرضى المحتال عليه فبرئ المحيل من الدين الا ان يجوز

حقه بموت المحتال عليه مفلسا او جحده منكرا

للحوالة لا بينة عليها وقالا بان قلب القاضي

وتصح بالشك على المحتال عليه وبدراهم الوديعة وبرئ

بهلاكها والمغصوبة ولم يبرأ بهلاكها وبدين عليه

فلا يطالبه

فلا يطالبه الا المحتال وفي المطلقة للمحيل المطالبة

فلا تبطل باخذ ما عليه او عنده وبكره التنفيذ وهي

اقرانس لسقوط خطر الطريق كتاب الوكالة هي

تفويض التصرف لا غيره وشرطه ان يملكه الموكل

ويعقله الوكيل ويقصده فيصح توكيل الحر البالغ

وبمازون مثلهما وصبيا عاقلا وعبد المحجور

ويرجع بحقوق العقد الى موكلها بكل ما يعقده بنفسه

بالخصومة في كل حق وبايفائه واستيفائه الا

بحد وقصاص لغيبة موكله ويرجع بالحقوق الى الوكيل

في بيع وشراء واجارة وصلح عن اقرار المبيع ويقبضه ومنه مبيعه وعليه منه ما
ويخاصم في الاستحقاق والعيب وشفعة ما منه
وهو فريده وتثبت الملك للموكل اسقا
فلا يعتق قريب وكيل شراه والا الموكل فالله
وخلع وصلح عن انكار او دم عمد وعتق على مال
وكتابة وتصدق وهبة وعارية وايداع و
رهن واقراض فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر
ولا وكيلها بتسليمها وبدل الخلع والمختلعة

منع

منع التسلم من موكل بايعه فان دفع اليه صح و
لا يطالب الوكيل ثانيا فصل لا يصح بيع الوكيل
وشراؤه ممن لا تقبل شهادته له وصح بيع الوكيل
باقل او اكثر والعرض والنسيئة وبيع نصف ما وكل
بيعه واخذه رهنا او كفيلا بالثمن فلا يضمن
ان ضاع في يده او توى ما على الكفيل ويقيد شراء
الوكيل بمثل القيمة او هي ما تقوم به متقوم ويوقف
نصف ما وكل بشرائه على شراء الباقي ولو رد بعيب
على وكيل بيعه رد على آمره الا وكيل اقر بعيب

٢ وزيادة يتغابن

بشله

يحدث ولزمه ذلك وان باع لنسا وقال
اطلق الآمر فقال امرتك بنقد صدق الآمر
المضاربة المضارب ولا يصح تصرف احد
الا في حضوره ورد وديعة وقضاء دين
وعتق لم يعوضا ولا يصح بيع عبد او مكاتب
او ذمي مال صغير المسلم وشراءه والآمر بشراء
الطعام على البر في دراهم كثيرة وعلى الخبز في قليلة
وعلى الدقيق في متوسطة وفي متخذ الوليمة على الخبز
والآمر بشراء حمار يصح وداران ذكر ثمنها وشاة

علم

علم جنسه من وجه وذكر ثمنها عين نوعا لان قيمة
جهالة تجنسه كالرقيق والثوب والدابة وصدق
الوكيل في شرية عبد الآمر فمات وقال
الآمر بل لنفسك ان دفع الآمر الثمن والا فلا امر
وللوكيل حبس المبيع مما امره بقبض ثمنه وان
لم يدفع فان هلك بعد الحبس سقط الثمن وليس للوكيل
بشراء عين شراه لنفسه فان شرى بخلاف
جنس ثمنه تعرية وقع له فصل للوكيل بالخصومة
القبض ونفي الآن بخلافه وللوكيل بقبض الدين

الخصومة لا لقبض العين ويقصر به الوكيل بقبض
العبد ونفل امرأة ان قام الحجة على العتق والطلاق
بلا ثبوتهما وصح اقرار الوكيل بالخصومة عند القاضي
لا عند غيره وللموكل عزل وكيله ووقف على
تبطل الوكالة بموت احدهما وجنونه مطبقا
ولحاقه بدار الحرب مرتدا او كونه ابق محجور موكله مأذونا
ومحجره مأذونا وافترق الشريكين وان لم يعلم
وكيلهم وتصرف الموكله فيما وكل به كتاب الشركة
هي ضربان شركة ملك وهي ان يملك اثنان عينا

وصح

وكل

وكل كل واحد منهما صاحبه وفي بعض النسخ فيما
صاحبه وشركة عقد وركنها الايجاب والقبول
وشرطها ان لا يعين لاحدهما دراهم من الربح و
هي اربعة اوجه مفاوضة وهي شركة متساويين
مالا وحرية ودينا وتتضمن الوكالة والكفالة و
مشتري كل لهما الا طعام اهله وكسوتهم وكل دين
لزم احدهما بما صح فيه الشركة كالشراء ونحوه ضمنا
الآخر وان ورث احدهما او وهب له ما صح فيه
الشركة وقبض صارت عنانا وفي العرض والعقار

بقي المفاوضة وعنان وهو شركة اثنين بمال
بتجارة او في نوع ويجعل ماله ومع فضل مال
احدهما وتساوي مالهما مع تفاوت الربح
ويكون لكل احدهما وراسهم والآخر وناتير وبلا خلط
وكل مطالب بجميعها مشتريه لا غير ثم رجع
شريكه بحصته ان اداه من ماله ولا تصح الا بنقدين
وبفلوس النافقة والشبر والنقرة ان تعامل الناس
بهما والعرض بعد ان باع كل نصف عرضه
بنصف عرض الآخر وهلك مالهما او مال احدهما

قبل الشراء

قبل الشراء يفيد بها وهو على صاحبه قبل الخلط فيه
يد ايتهما هلك بعد الخلط عليهما ولكل من شريكه
مفاوضة وعنان ان يضع ويوزع ويضارب
ويوكل ويعمل فريده امانة وشركة الصنائع و
التقبل وهو ان يشترك صانعان كخياطين او خياط
وصباغ ويتقبلان العمل باجرهما صحت وان
شرط العمل نصفين والعمل اثلاثا ولزم كلا عمل
قبله احدهما ويطالب الاجر ويصح الدفع اليه والكسب
بينهما وان عمل احدهما وشركة الوجوه وهي ان

يشترك بدراهم البشتري بوجوههما ويبيعان ويشتريان
مفاوضة ومطلقها عنان وكل وكيل للآخر فيما
شرط مناصفة المشتري او مماثلته فالربح
كذلك وشرط التفضل باطل ولا يصح الشركة فان فعلا
فخفت بعمل احدهما ونصفت ان اخذا او للعامل
العدة اجر المثل ولا يزاد على نصف الدية عند ابي
خلافا لمحمد رح والربح في الغائب على قدر مال وتبطل
بالموت والجنون واللحاق مرتدا ولم يترك وفاء
مال الآخر بلا اذنه فان اذن كل فاد بادا او اقتسما

الثمانية

الثمانية وان اذن ادى بامتناعه كل قسط غيره
هي عقد شركة في الربح بعمل من رجل وعمل من آخر او
هي ايداع اولا وتوكيل عند عمله وشركة ان ربح
وغصب ان خالفه وبضاعة ان شرط كل الربح
للمالك وقرض ان شرط المضارب وحده وجارة فاسدة
ان فسدت فلرب له بل اجر عمله ربح او لا ولا شيء
عليه ان شرط خلافا لمحمد رح ولا يضمن العامل فيها كالمودع
ولا تصح الا بمال تصح به الشركة وتسليمه الى المضارب
وشيوع الربح بينهما والمضارب في مطلقها ان يبيع بنقد

ونسيئة الا باجل لم يعهد وان يشترى ويوكل ويو
وليسافر ويبضع ولو برب المال ولا يقدر برب
ويرتهن ويرهن ويوجر ويستاجر ويحمل المال
على الاصح ولا يعبر ولا يقرض ولا يستدين الا
باذن المالك ولا يضارب ولا يخلط مال الا باذنه
او بمثل مزيجه فلو قيل به او قصر او عمل شيئا مما نهى
بخلاف ما اذا اصبغ احمر ولا يجاوز بلدا او سلعة
ووقتا وشخصا عينه المالك فان جاوز ضمن ولا ربح
ولا يزوج عبدا او امة ولا يشترى من عامل المال

فلو شترى

فلو شترى فللمضارب ومن يعتق عليه ان كان ربح ولو
فعل ضمن وان لم يكن ربح صح ونفقة مضارب عمل فى
مصره فى ماله وفى سفره طعامه وشرابه وكسوته
واجرة خادمه وغسل ثيابه بالمعروف وضمن الفضل وما دون سفر
يعد واليه ولا يسيب باهله كالسفر فان ربح اخذ
المالك ما انفق ثم قسم الباقى وان وضع المضارب
مضاربته بلا اذن ضمن عند عمل الناس وقيل عند ربحه
وصح ان شرط العبد المالك شيئا يعمل مع المضارب

وبطل بموت احدهما ولحاق احدهما بالممالك مرتدا او لا بها
حتى يعلم بغزله فلو علم به فله بيع عروضها نا
يتصرف فى نشته ولا فى نقد من جنس رأس ماله
ويبدل خلافه به ولو افترقا وفى المال دين يو
بطلبه ان كان ربح والا يوكل المالك وكذا
سائر الوكلاء والبياع والشراء ربح بان عليه
بملك صرف المال الربح اولا وان قال المالك
نوعا صدق المضارب ان جحد وان قال اوفى كل
نوعا صدق المالك وكذا ان قال بضاعة او وديعة

وقال

وقال وذا اليد مضاربة او قرض كتاب المضاربة
هى عقد الزرع ببعض الخارج والاصح عند الحنفية
وصحت عندهما وبه يفتى بشرط صلاحيته الارض
للزرع واهليته العاقدين وذكر الحمدة ورب البذر
وجنسه وقسط الآخر والخلية بين الارض والعامل
وشيوع الحب فقد ان شرط ما ينافيه كرفع البذر
او اخراج نم قسمة الباقى وكذا ان شرط التبن لغير
رب البذر وصح للآخر ولم يتعرض والاصح الا
ان يكون الارض والبذر لواحد والبقر والعمل للآخر

او الارض او العمل له والبذر لآخر وادا صحت
فالخارج على الشرط ولا شئ للعامل ان لم يخرج شيئا
من ابا عن المضي الا رب البذر فان ابا بعذر
العامل يجب ان يستر ضيه وان فسد فالخارج
لرب البذر وللآخر اجر مثله ولا يبرا واحد منهما
وتبطل بموت احدهما وتفسخ بدين يحيط بمال احدهما
ان مضت المدة ولم يدرك الزرع فعلى العامل
مثل نصيبه من الارض حتى يدرك ونفقة الزرع عليهما
بالحصص كاجر الحصاد ونحوه فان شرط على العامل



صح عند ابي يوسف ره وبه يفتى كتاب المزارعة
هي دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالمزارعة
الا انها تصح بلا ذكر المدة وتقع على اول ثمرة
يخرج وادراك بذر الرطبة كادراك الثمر وذكر مدة
لا يخرج الثمر فيها يفسدها بخلاف مدة قد يخرج
وقد لا يخرج فان لم يخرج فيها فللعامل اجر المثل
ولا تصح ان ادرك وقت العقد كالمزارعة فان
مات احدهما والثمر لم يقوم العامل عليه ودورثته يفسخ
الا بعذر وكون العامل مريضا لا يقدر على العمل او

يخاف على سعفه او ثمره عذر ودفع فساد غيره
وتكون الارض والشجر منهما لا تصح فللعامل قيمة نصيبه
واجر عمله كتاب الاحياء الموات هو ما لم ينتفع
لانقطاع ماءها ونحوه لا يعرف مالكها بعينه
من العامر لا يسمع صوت من اقصاه من احياه ملكه
ان اذن الامام ومن حجر رضا ولم يعمر بانذار حجر
وقعها الامام لا غيره ومن حفر برا فر موات بالاذن
فله حريمها للعطن والناضح اربعون ذراعا من
كل جانب في الاصح وللعين جمامه كذلك ومنع

غيره



غيره من الحفر فيه فان حفر فيه او منتهاه فله الحريم منه
ثلاثة جوانب وللقناة حريم بقدر ما يصلحها ولا حريم
للنهر كتاب الشرب نصيب كما هو او لشفعة شرب
بني آدم والبهايم ولكل حقها وحق سقي الدواب
ان لم يخف تخريب النهر فكل ما لم يجر زمانا وحق
الشرب نصيب لرحى الا اذا اخر بالعادة او خص النهر
لغيره اي دخل في المقاسم وكري نهر لم يملك من اموال
فان لم يكن فيه شيء فعلى العادة وكري ملك على اهله من
اعلاه ومن حاذر منها ارضه بري وصح دعوى

الشرب بلا ارض وان اقتسم قوم فی شرب بینهم
قسم بقدر ارضیهم ومنع الاعلی من سیل النهر الی
یشرب بدونه الا برضاهم وکل منهم من نصیب ارضی
وبحوزه الذی ملکه بحیث لا یغیر النهر ولا یاثم
التغیر مما کان قدیما والشرب یورث ویوصی به ولا
به ولا یباع بلا ارض الا عند مشایخ بلخ وکذا
لا جاره وهبته ومن سقی من شرب غیره بغیر
لا من سقی ارضه فغرت ارض جاره کتاب الوقف
هو حبس العین علی ملک الواقف والتصدق بالمنفعة

کالعاریة

کالعاریة وعندهما هو حبس علی ملک اللہ تعالی فلا یعود
ملک ثمالک عند ابی حنیفة رہ الا ان یحکم به الحاکم ویوالی
فی مسجد بنی ولزفرة رہ بطریقه واذن للناس بالصلوة
فیه وصلی واحد وعند محمد رہ تسلیمه الی المتولی وقبضه
شرط وعند ابی یوسف رہ یزول بنفس القول فصح
عنده وقف المشاع وجعل الغلة والولایة لنفسه
وشرط ان یستبدل ارضا اخری اذا شاء وترک
ذکر مصرف مؤبد فاذا انقطع صرف الی الفقراء
وصح عند محمد رہ وقف المنقول فیه تعامل کالعقار

وبخوه وعليه الفتوى ولا يملك الموقوف ولا يتمهد
ولكن يجوز قسمة المشاع عندهما ويوضع الخراج
اذا تقادم الوقف بعمارته ان وقف على الفقراء او
وقف على معينين وآخره للفقراء فهي في ماله فان
او كان فقيرا اجره الحاكم وعمره باجرته ثم رد
مصرفه ونقضه يصرف الى عمارته او يدفع الموقوف
الحاجة اليها وان تعذر صرفه اليها باع وصرف ثمنه
اليها ولا يقسم ناقص بين معمارة كتاب الكراهية
ماكره حرام عندهما محمد رحمه ولم يلتفت به لعدم القطع

عندهما

عندهما الحرام اقرب لاكل فرض ان وقع به
هلاكه وما جوز عليه ان لم يكنه من جلوسه قياما وصوم
ومباح الا لشبع ليزيد قوته وحرام فوقه الا
لقصد قوة صوم الغد ولا يستجر خفيفة وحل
باستعمال المفضض متقيا موضع الفضة والا
حجار لا الذهب والفضة للرجال الا خاتم ومنطقة
وحلية سيف منها ومسمار ذهب في الخاتم ولا يتختم
الحديد وصفر وحجر ولا يلبس رجل حريرا الا قدر
اربعة اصابع ويتوسده ولفرش ولبس بسدة

ابريسم وطحمة غيره وعكسه في حرب فقط وكره لبس
يصي ذهبا او حريرا او ينظر الرجل من الرجل والمرأة
من المرأة والرجل سوى ما بين السرة الى الركبة
ومن المحرمة والمأمور الظهر والبطن والفخذ
ومن الاجنبية والسيدة الا الوجه والكفين وندب
الاحرام عن الشهوة الا عند ضرورة كالقضاء
الشهادة وارادة النكاح والشراء ويحرم ابتداء
الا موضع المرض بقدر الضرورة والخفي ونحوه كالفخذ
والاكل اعضاء من يحل منهما الوطي ويحل نظره الى

واذا احدث

واذا احدث ملك امته ولو بكرا او مشتراة لم يحل
حرم وطيها ودواعيه حتى يستبرئ بحيضة بعد القبض
فيما يحيض وبشهر فذات شهر وبوضع الحمل في
الحامل ورخص حيلة اسقاطه ان علم عدم وطي بعيها في
هذا الطهر وهي ان لم يكن تحته حرة ان ينكحها ثم يشتريها
وان كانت ان ينكحها الآخر ثم يشتريها او يقبض ثم
يطلق ومن فعل شهوة احدى دواعي الوطي بامته
لا يجتمعان لكنها حرم عليه وطيها بدواعيه حتى يحرم
احدهما وكره تقبيل الرجل وعناقه في ازار واحد وكره

بيع العذرة خالصة وبيع مخلوطة والانتفاع
وبيع السرقين وخصا البهايم لا الادمي وان
الحمير على الخيل وسفر الامة وام الولد بلا محرم وبيع العصير
متخذة خمرا او كره استخدام الخصي واقرض بقال
يأخذ منه ما شاء وللعب بالنرد والشطرنج والغنا
وكل لهو وجعل الغل في عنق عبده بخلاف القيد ورفع
قوة البشر والبهايم في بلد يقدر باهله لا غلة او تقسيم
من بلد آخر وتسعير الحاكم الا اذا تعدى ارباب
القيمة فاحشا وقيل قول فرد وكيف ما كان فزاد

فان قال

كافر

فان قال شربت اللحم من مسلم او كتابي حل اكله ومن
مجوسي حرم وشرط العدل في الديانات كالخبر عن نجاسة
الماء وفي الفاسق والمستور يجري كتاب الاشربة
حرم الخمر وهي النيء من ماء عنب اذا غلا واشتد و
قذف بالزبد وان قلت كالطلا وهو ما عنب
طبخ فذهب اقل من ثلثيه وغلظ بخاسة وتقيع التمر
اي السكر ونقيع الذبيب نيئين اذا غلا واشتدت
وحرمة الخمر اقوى فيكفر مستحلها فقط وحل المثلث
العنبي مشتدا او نبيذ التمر والذبيب مطبوخا اذا

طبخة وان اشتد اذا شرب ما لم يسكر بلا لهو
وطرب والخليطان ونبيذ العسل والتين والبر والشعير
والزرة وان لم يطبخ بلا لهو وطرب وحل خل الخمر
بعلاج والانتباذ في الدباء والحنتم والمزفت
حرم شرب دردي الخمر والانتفاع به وادخاله
شاربه بيت بكر كتاب الذبائح حرم ذبيحة تارك
وزكوة ضرورة جرح اين كان من البدن والاذن
ذبح بين الحلق واللبة وعروقه الحلقوم والمري وادناه
وحل بقطع اي ثلاث منها فلم يجز فوق العقدة

فصل

فين يجوز وبكل ما فيه حدة الا السن والظفر قائمين
وكره بالسنخ والسلخ قبل ان يبرد وكل تعذيب بلا
فائدة وشرط كون الذابح مسلما او كتابيا
لو صبيا او امرأة او مجنونا او صبيا يعقل وتضبط
او تلف او خرس لا من ترك التسمية والمجوسي او
مرتدا او تارك تسمية عمدا او ان نسي صح وحرم
ان عطف على اسم الله غيره نحو باسم الله واسم
فلان وكره ان وصل ولم يعطف نحو باسم الله
اللهم تقبل من فلان وحل ان فصل صورة ومعنى

كالدعا قبل الاضجاع والتسمية وندب بحراب

وكره ذبحها وفي البقر والغنم عكسه وكفى لجرحه ان

توحش او سقط فرسه ولم يمكن ذبحه لا في مسجد

استأنس ولا يحل جنين ميت وجد في بطن امه

ولا ذو ناب ومخلب من سبع او طير ولا الحمر

والحمر الاهلية والبغل والخيل عند بعضهم وكره الضبع

والير بوع ولا يقع الذي يأكل الجيف ولا حيوان

ما لا سوى سمك لم يطف وحل الجراد وانواع السمك

بلا ذكوة وغراب الزرع والعقعق والابتر

الضبع نوعي از درندها ميباشد



كتاب

كتاب الاضحية هي شاة من واحد وبقرة او بعير

منه الا سبعة ان لم يكن لغرد اهل من سبع وبقسم

اللحم وزنا لا جزافا الا اذا ضم معه من اكارعه وجلده

وصح اشتراك سبعة في بقرة منثرية الاضحية

وقبل الشراء اجب وبفجر الاب والوصي من مال

طفل غير فيأكل الطفل وما بقي يبدل بما ينتفع بعينه

واول وقتها بعد صلوة العيد ان ذبح في مصر

بعد طلوع الفجر يوم النحر ان ذبح في غيره وآخره

قبيل غروب اليوم الثالث واعتبر الاخير للفقير

وضده والولادة والموت وكره الذبح في الليل
ويقضي النادر وفقير شرى للاضحية يتصدق بها حي
والغني يتصدق بقيمتها شرى اولا وصح الخ
الضأن والثني فضأ عدا ما غيره وهو ابن حول
الضأن والمعز وحولين من البقر وخمس من الابل
يذبح الثول لا وبلها والخصي لا عجفاء وعرجاء التي
تمشي الى المنسك وما ذهب اكثر من ثلث اذنها
او عينها او اليتها او ذنبها وان بات اذبحها
وقال ورثته اذبحوها عنه وعلم صح كبقرة غير

ومنعه

ومنعه وان كان احدهم كافرا او مريد اللحم
لا ويأكل منها ويوكل ويهب من شاء وندب التصدق
بثلثها وتركه لذي عيال توسعة عليهم والذبح
بيده ان احسن والا امر غيره وكره ذبح كتابي
ويتصدق بجلدها او يعمله آلة او يبدله بما ينتفع به
بلا فيا فان بيع بغيره ولك يتصدق بثمنه ولو غلط
اثنان وذبح كل واحد شاة صاحبه صح التضحية لا غرم
وصح التضحية شاة الغصب لا الوديعة وضمن قيمتها

كتاب الصيد يحل صيد كل ذي ومخلب بشرط علمها

وجرحهما وارسال كل مسلم او كتابي مسمياً على
كل حيوان ممتنع متوحش يؤكل وان لا يشارك المعلم
ما لا يحل صيده ولا يطول وقفته بعد ارساله
ويعلم المعلم بترك اكل الكلب بتكرارات مراة او مرتين
البازي بدعائه فان اكل بعد تركه ثلاثا بين
جهله فلا يؤكل ما قد صاد وبقي قريبا منه ولا يعيد
متعلم وشرط الحل بالرمي التسمية دون الجرح وان ابعد
عن طلبه ان غاب متحاملا سهمه فان ادركه ميتا
او الرمي حيا ذكاه فان تركها عمدا اثم كما او قتله

معرض



معرضا او بندقة ثقيلة ذات حدة اورمى
فوقع في ماء او على سطح ثم على الارض ويعتبر الزجر
فيما لم يرسل ولو اجتمعا من مسلم ومجوسي يعتبر الارسال
وان اخذ غير ما ارسل اليه حل كصيد رمى فقطع
عضو منه لا العضو وان قطع اثلاثا او اكثره مع
عجزه او قطع نصف راسه واكثره او قد نصفين حل
وان رمى صيدا فرماه آخر فقتله فهو للاول
وحرم وضمن الثاني قيمته مجروحا ان كان الاول
يخنقه والا فلثلثي اوحل ويصاد ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل

كتاب اللقيط واللقطة والآبق رفعه حيث ال
خيف هلاكه يجب كاللقطة وهو حر الا بحجة ولقيطه
وجنايته في بيت المال وارثه له ولا يلزمه نفقته
وثبت نسبه مما يدعيه ولو رجلين او ممن يلحق منهما
علاقته به او كان عبدا وكان حرا او ذميا والدار
مسلما ان لم يكن في مقرهم وعقد عليه قرن الم
وللملتقط قبض هبته وتسليمه في حرفته لا الكاتبة ال
تعرف ماله ولا اجارته وللقطة امانة ان ش
على اخذها ليرد وعلى ردها والا ضمنها ان وجد ما

للرد



الرد وعرفت في مكان وجدت وفي الجامع بقربه
الملتقط بعدها وما لا يبقى الا ان يخاف فساده
ثم ان تصدق بها فان جاء ربها اجازه وضمنه
اخذ وما انفق بلا اذن حاكم تبرع وباذنه دين
على ربها واجر القاضي ماله منفعة وانفق عليها كالآبق
وما لا منفعة له اذن بالانفاق ان كان اصلح
الا بائع وللمنفق حبسها لاخذ النفقة فان هلكت
بعد الحبس سقطت فان بين مدعيها علم متى حل
الدفع ولا يجب بلا حجة وينفع بها فقيرا والا

تصدق ولو على اصله وفرعه وعرسه ونوابه
الاولى لمن قوى عليه وترك العيال قيل هو حيا
اراده من مدة سفر اربعون ويرجعان الى
ان اشهدا انه اخذه للرد ومهما قبل منها بقصد
ابق منه لم يضمن فان لم يشهد فلا شيء له
ابق منه كتب المفقود وهو غايب لم يدر
في حق نفسه فلا ينكح عرسه ولا يقسم ماله ولا تنقضي
اجارته ويقسم القاضي من يقبض حقه ويحفظ ماله
ويبيع ما يخاف فساده وينفق على ولده ابويه

عرسه ومات في حق غيره فلا يرث مما غيره
اي يوقف قسطه في مال مورثه الا تسعين سنة
فان ظهر حيا ذلك وبعد بما يحكم بموته في ماله يوم
انت المدة فتعتد عرسه للموت وتقسم ماله بين من
يرثه الآن وفي حال غيره مما حين فقده فيرد
ما وقف له الا من يرث الغير عند موته كتاب القضاء
اهله اهل الشهادة وتصحان من الفاسق لكن لا تقليد
ولا يقبل ولو فسق العدل يعزل وقيل ينعزل ومن
اخذه بالرشوة لا يصير قاضيا والاجتهاد شرط

للاولوية ولا يطلب وانما يدخل فيه من يثق
عدله ومن قلد بيوان قاض قبله ولا يعزل
المحبوس بقول المعزول وكذا في غلة الوقف والودية
الا اذا اقر ذو اليد بالتسليم منه ويقرض مال اليتيم ويباع
اواما المحبوسة الظاهر ولا يقبل بينة الا من ذي رحم
محرم او ممن اعتاد مهاداته قدر ما عهد او لم يكن لهما
خصومة ولا يحضر دعوة الا عامة ويسوى بين
الخصمين جلوسا واقبالا ولا يسار احدهما ولا
يضيفه ولا يضحك ولا يمزح معه ولا يشير اليه ولا يلقنه

حجة

حجة ولا يلقن بقوله اشهد بكذا او بحق له
ابو يوسف ره فيما لا تهمة فيه ويحبس الخصم مدة
رابا مصلحة بطلب المحق ان امتنع المقر عن
الايفاء او يثبت الحق بالبينة فيما لزمه بعقد كالثمن
والمهر او بدل مال حصل له وفي نفقة عرسه وولده
لا في دينه وفي غيرها لا ان ادعى فقره الا اذا
قامت بينة بعسره واذا شهدوا على خصم حاضر
عالم بما كتب به وهو يسمع وعلى غائب لا بل يكتب
كتابا حكميا يعلم المكتوب اليه الا في حد وقود

فيقرأ على الشهود ويختم عندهم ويسلمه اليهم
ابا يوسف ره يكفي ان يشهدان هذا كتابه
ختمه وعنه ان الختم ليس بشرط ثم المكتوب اليه
يقبله الا بحضور الخصم والبينة على انه كتاب
قرأه علينا وختمه وسلمه فيفتحه ويقرأ على الخصم
ما فيه ان بقي الكاتب قاضيا ولا يعمل به غيره
اذا كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة
المسلمين وعند ابا يوسف ره ان كتب هذا
ابتداء يقبل وان مات الخصم ينفذ على ورثته

وامرأة

وامرأة تقضي الا في حد وقود ولا تستحلف ولا
ولا يوكل وكيل الا من فوض اليه ذلك ففي
المفوض اليه نائبه لا ينعزل بعزله وبموته موكلا
بل هو نائب الاصيل وفي غيره ان فعل ما يعده او
اجاز هو او كان قدر النعم فالوكالة صحيحة وعمل
بر اليك يوكل والقضاء على خلاف مذهبه باسيا
او عامدا لا ينفذ وعلى وفاقه بجعل المختلف فيه
اجماعا عليه فان عرض على آخر يمضيه الا فيما خالف
الكتاب والسنة المشهورة او الاجماع وان

كان نفس القضاء مختلفا فيه يصير مجمعا عليه بمضا
آخر والقضاء بحرمة او حل ينفذ ظاهرا وباطنا و
لو شهادة زور اذا ادعاه بسبب معين ولا ينقض
على الغائب الا بحضرة نائبه حقيقة او شرعا كولي
القاضي او حكما بان كان ما يدعى على الغائب سببا
لما يدعى على الحاضر الا ان كان شرطا وصح تحكيم الخصمين في
صلح قاضيا في غير حد وقود وزوجها حكمه وحيا
باقرار احدهما وبعدالته شاهد حال ولايته ولكل منهما
ان يرجع قبل حكمه فان رفع حكمه الى قاضي مضاه

ان وافق

ان وافق مذهبه ولا يصح القضاء والشهادة لمن
بينهما ولادة او زوجية وصح لا ايصاء بلا علم
الوصي الا التوكيل وشرط خبر عدل او مستور بغزل
الوكيل وعلم السيد بجناية عبده والتفويض بالبيع
والبكر بالنكاح وسلم لم يهاجر بشتراء الا بحجته
التوكيل وقبل قول قاض عالم عدل قضيت بهذا
وبما بين عدلان بينة بسببه لا قول غيرهما كالشهادة
على اخبار بحق للغير على آخر وجب بطلب مدعي
وبشرها في الحدود افضل ويقبل في السرقة اخذ لا سرق

ونصابها للزنا اربعة رجال وللقود وما في
حكمه رجلان وللبكارة والولادة وعيوب
النساء فيما لا يطلع الرجال امرأة ولغيرها رجلان او
رجل وامرأتان وشرط للكل العدالة ولفظ الشهادة و
يسئل القاضي عن حال الشاهد عندهما مطلقا
يفتي وكفى سرا والاثنان احوط في الزكية سرا
وتعديلا في الكل وفي الترجمة اثنان احوط والرسالة الى المزكي ولا يشترط
الا شهادا الا في الشهادة على الشهادة و
لا يشهد من راى خطه ولم يذكر شهادته ولا بد مع

الا في

الا في النسب والموت والنكاح والدخول والولاية
القاضي وان هذا وقف على كذا الا على شروطه
واذا اخبره رجلان او رجل وامرأتان وشهد
رأى جالسا مجلس القضاء يدخل عليه الخصوم انه قاض
الا زواج
ورجل وامرأة يسكنان بيتا ويتحدثان معا باب
انها عرسه شيء سوى الرقيق فريد متصرف
كالملاك انه ملكه لكن ان قال شهادة بالملك مع
او بكلم اليد بطلت ومن شهد انه حفر ومن زيد
او صلى عليه قبلت وهذا اعيان فصل وتقبل الشهادة

من اهل الاهواء الا الخطابية والذمي على مثله
ان خالفاه ملة وعلى المسلم من على مثله ان كان حرا
واحد بخلاف شهادة الذمي على المسلم في غير
بسبب الدين ومن اجتنب الكبائر اولم يصر
على الصغائر وغلب صوابه والاقلف والمخنث
وولد الزنا والعجمي الا من اعتق وعبد ومحدود في
قذف وان تاب الا من حد في كفر فاسلم
وعدو بسبب الدنيا وسيد لعبده ومكاتبه
وشريكه فيما يشتركانه ومخنث يفعل الرديء في ذلك

ومعتوه

ومغمى عليه ومدمن الشرب على اللهو ومن يلعب
بالطيور او الطنبور او يغني للناس او يتمسخر يحد
به او يدخل الحمام بلا ازار او ياكل الربوا او يقامر
بالنرد او الشطرنج او يفوته الصلوة بهما او يتول
على الطريق او ياكل فيه او يظهر سب السلف ولا
يقبل الشهادة على جرح مجرد وهو ما يفسق الشاهد
ولم يجب حقا للشرع او للعبد مثل هو فاسق او اكل
ربوا او انه استاجر هم ويقبل على اقرار المدعى
بفسقهم وعلى انهم عبيد او شاربو خمر او قذفة او

شهرا ممدعى او اعطاهم الاجرة لها من ماله او نفسه
اليهم كذا للا يشهدوا عليه وشرط موفقه لشهادة
الدعوى كاتفاق الفاظ بدين لفظا ومعنى عند
فيروز في الف والفين وثبت في الف والف
الاقل عند دعوى الاكثر ان قصد اصال الاقل عند
في عشق عمال وصلح عن قود ورهن وخلع لان الاجر
مراله كمال والاجارة بيع فراول المدة ومال البدل
ويثبت النكاح بالف خلافا لها ولزم الخر بقوله
بقوله مات وتركه ميراثا له او مات وذا ملكه او



يده فان قال كان لابيه او وديعة او اعارة من
يده جاز بلا جبر وقبل الشهادة على الشهادة
الا عند وقوده وشرط لها تعذر حضور الاصل
بموت او مرض او سفر وشهادة عدد على كل اصل
لا تغاير فرعا هذا او ذاك ويقول الاصل اشهد على شهادتي
او اشهد بكذا او الفرع اشهد ان فلانا شهد انه
وعلى شهادته بكذا او قال اني اشهد على شهادته
بذلك وصح تعديل الفرع الاصل واحد اثنين الاخر
وانكار الاصل يبطل شهادة الفرع ومراقرانه

شهد زور اشتهر ولم يعذر فصل لا رجوع
عنها الا عند قاض فان رجعا عنها قبل حكم بنفس
ولم يضمنا ولبعده لم ينفذ وضمنا ما اتلفا بها
او قبض مدعاه ولعبرة للمبالغ لا للراجع فان رجع
احد ثلاثة لم يضمن فان رجع آخر ضمنا النصف
ان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجعوا فعلى الاول
سدس عند ابي حنيفة رح ونصف عند هما
رجعن فقط فعليهن بنصف وضمن الفرع ان رجع هو
والاصل دون المزكي لا شاهد الاحصان وشاهد اليمين

الشرط


لآخر عليه وحكمه ظهور المقر به لا انشاء فصح الاقرار
بالخمر للمسلم لا بطلاق او عتق لكرهما فلو اقر صبي مكلف
بحق صح ولو مجهولا الزمه بيانه بحالة قيمة والقول
ان ادعى المقر له اكثر منه ولا يصدق في اقل من درهم
في عامل وفي النصاب في مال عظيم من الذهب والفضة
ومن خمس وعشرين فراد ابل ومن قدر النصاب الباقية في
غير مال الزكوة ودراهم غلة وفي دراهم كثيرة عشرة
وكذا دراهما ودراهم وكذا كذا احد عشر وكذا كذا

احد وعشرون ولو ثلث بلا واو فاحد عشر
ومع واو فمائة واحد وعشرون وان اربع بلا واو
وعلى وقبلي اقرار بدين وصدق ان وصل به هو
وديعة وان فصل لا وعندي او معي وكذا
وقوله لمدعي الالف اتزنها او قضيتكها ونحوه
اقرار وفي بائة وثوب وثوبان بقيمة لما فيه ان
بدابة في اصطبل يلزمها فقط وسيف جفنه
عمامة وصح اقراره بالحمل وله ان بين سببا
فان ولدت لاقل من نصف حول فله وان

ودرهم او ثلاثة الثواب درهم
وثياب

للخيار

الخيار وبطل شرطه واستثنا كيله او وزنه
دراهم صح قيمة لا استثنا التابع كالبناء والنقض
والنخل دين صحته مطلقا ودين مرضه لسبب فيه
وعلم بلا اقرار سواء وقد ما على ما اقر به في مرضه والكل
على الارث وان شمل ماله ولا يصح غريما بقضاء
دينه ولا اقراره لوارثه الا ان يصدقه البقية
فبطل ان ادعى نبوته بعده لا ان نكح ولو اخر نبوته
غلام جهل نسبه ويولد مثله لمثله فصدقه الغلام
ثبت نسبه وشرط تصديق الزوج او نهاوند

قابلة فى قرارها بالولد ولو قرب مما ظهر
لا يصح ويرث الامع وارث ومن اقر بنسب
وابوه ميت شاركه فى الارث بلا نسب
احد ابنى الميت له على آخرين بقبض
له والنصف للآخر كتاب الدعوى هى فيه
بحق له على غيره والمدعى من لا يجبر على الخصومة
عليه من لا يجبر وهى انما تصح بذكر شئ علم جنسه
وانه فى يد المدعى عليه فى المنقول يزيد بغير حق
العقار لا ينتزع اليد الا بحجة او علم القاضى

بم دفعه

بم دفعه ان من ليس اليه المدعى والشاهد
والحالف وذكر قيمته ان تعذر والحد ودلالة
والثلاثة فى العقار وسماع اصحابها ونسبهم الى الحد
واذا صحت سأل القاضى الخصم عنها فان اقر الزمه
وسأل القاضى المدعى بينة فاقام قضى عليه وان لم
يقم حلفه ان طلبه خصمه وان نكل مرة او بذلت
بلا اقامة وقضى بالنكول صح وعرض اليمين ثلاثا ثم
القضاء احوط ولا يرد اليمين على المدعى وان نكل
خصمه ولا يحلف فى النكاح ورجعته وفى الايلاء واستيلاد

ورق ونسب ولاء وحد ولعان الا انواعه
في النكاح والنسب لا المهر ونفقة وارث وحلف
السارق وضمان الكل ولم يقطع اليد والزوج ان
ادعت طلاقا فثبت ان لكل نصف المهر وكذا
وكذا منكر القتل وفان لكل قريب نفس حبس حتى يقر
او يحلف وفي ما دونها يقتص وان قال ابنه
حاضرة وطلب حلف الخصم لا يحلف ويمهل
بنفسه ثلاثة ايام فان لا لازمه والغريب قدر
مجلس الحكم ولا يمهل الا الى آخر المجلس ويحلف بالله



لا بالطلاق والعتق وان الخصم قيل صح بهما
في زماننا ويغلظ بصفاته لا بالزمان والمكان
ويحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة
على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على
عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني
بالله ولا يحلفون في معابدهم ويحلف على
المحاصل نحو بالله ما بينكما بيع قائم او نكاح قائم
في الحال او ما هي بائن منك الآن لا على السبب نحو
بالله ما باعه ونحوه الا ان يتغير الحال فيحلف

على السبب كدعوى شفعة بالجوار فانه اذا
يحلف على مذهب ان وقع الاداء بانه لا يجب الشفعة
وكذا في سبب لا ينكر كعبد مسلم يدعي عتقه وفي
الاتلاف وفي العبد الكافر على الحاصل ويحلف على العلم
ورث شيئا فادعاه آخر على البتات او على العلم
او اشتراه وصح فداء الحلف ويصلح منه فصل
ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع حكم لمن برهن منهما
برهانا حكم للبينة الزائدة وان اختلفا فيها فالقول
البايع في الثمن والمشتري في المبيع او كل

ج

غير ارضى كل بزيادة يدعيه الآخر والا تحالفا
وحلف المشتري اولا وفسخ القاضي البيع وتم
لكل لزمه دعوى الآخر ولا تحالفا في الاجل وشرط
الخيار وقبض بعض الثمن وحلف المنكر ولا بعد هلاك
المبيع وحلف المشتري ولا بعد هلاك بعضه
الا ان يرضى البايع بترك حصة الهالك ولو اختلفا
في بدل الاجارة او المنفعة قبل قبضها تحالفا
في البيع والمنفعة كالمبيعة والاجرة كالثمن و
بعد قبضها لا وبعد قبض بعضها تحالفا وفسخت

ذ ما بقي والقول للمستأجر فيما مضى وان اختلفا
الزوجان ذ متاع البيت فلهما ما يصلح لهما
ما يصلح اوو له لهما وان مات احدهما فللحي
وان كان احدهما عبدا فالكل للحر في حياته وللحي
بعد الموت وسقط دعوى الملك المطلق ان برهن
ذو اليد ان المدعى وديعة او عارية او رهن او
مؤجر او مغصوب من زيد وحجة الخارج في الملك
المطلق احق من حجة ذي اليد وان وقت احدهما
ولو برهن خارج بالملك قضى لهما ذ نكاح سقط

لمن

لمن صدقة وان ارخا فلسابق احق وان ورثت
لمن لا حجة له فمن برهن لآخر قضى له وان
برهن احدهما وقضى له ثم برهن الآخر لم يقض له
الا اذا اثبت سببه كعالم يقض بحجة خارج
على ذي يد ظهر نكاحه الا اذا اثبت سببه وان
برهنا على شراء شيء من زيد فلكل نصفه بنصف الثمن
وترك ولو ترك احدهما بعد ما قضى له لم ياخذ الآخر
كذا والشراء احق من هبة وصدقة ورهن مع قبض و
الشراء والمهر سواء وكذا الغصب والوديعة ولا يرجح

بكثرة الشهود ولو ادعى اخذ خارجين بالنصف
وارد الآخر كلها فالربع للاول وقال الكتاني
والباقي للثاني وان كانت معهما فهي للثاني
نصف بقضاء ونصف لا به ولو برهن خارجان
على نتاج دابة وارخا فقضي للمؤرخ واقتا تاريخه
بسنتها وان اشكل فلهما وذو اليد المستعمل كمن لا يد
اللابس لا آخذ اللكم والراكب لآخذ اللجام ومن
في السرج لا رديفه وذو الحمل لا من على كوره ومن
اتصل الجايط ببنائه اتصال تربيع او وضع عليه

للجذع ولا اعتبار لوضع خشبات عليه وجاب
البيت والمتعلق به سواء وكذا من معه ثوب وطرفه
مع آخر وذو بيت مع دار كذي بيوت منها في
حق بيوتها **فصل** مبيعة ولدت لاقل من نصف
حول منذ بيعت فادعى البايع الولد ثبت
نسبه منه وامتنها بفسخ البيع ولو ادعاه
بعد عتقها ثبت نسبه ويرد حصته من الثمن و
لا يعتبر دعوة المشتري ولا دعوة البايع بعد الموت
الولد او عتقه وكذا لو ولدت لاكثر من نصف حول

واقل من سنتين الا اذا صدقه المشتري والبنون
او اكثر هرام ولده لنكاحا ان صدقه المشتري

## كتاب الصلح

هو عقد يرفع النزاع ويصح بالاقرار
وسكوت وانكار فالاول كبيع ان وقع عن مال
بمال ففيه الشفعة والخيارات ويفسده جهالة البدل
وما استحق في المدعى عينه او المدعى حصته من العوض وما استحق
من البدل رجع بحصته من المدعى او كما جاره ان وقع
عن مال المنفعة فشرط التوقيت فيه ويبطل بموتها
احدهما في المدة والا خران معا وفته ما في المدعى

وفداء

وفداء يمين وقطع شرب في حق الاخر فلا شفعة
في صلح عن دار هو بل في الصلح على دار وما استحق من المدعى
فكما مر وما استحق من العوض رجع الا المدعى وللمصالح
على البعض دار يدعيها لم يصح وحيلته ان يزيد في البدل
شيئا او يبرئ عن دعوى البائع وصح الصلح عن دعوى
المال والمنفعة والجناية فر النفس دماء دونها عمدا
او خطأ والرق ودعوى الزوج النكاح وكان عتقا
بمال وخلعا ولم يجز عن دعويها النكاح ولا عن
دعوى حد وبدل صلح وهو كبيع على الوكيل وما يكبيع

كالصلح عن دم عمدا و على بعض دين يدعيه على
الموكل وان صالح فضولي او ضمن البدل او اضاف الى
ماله او اشتراه انعقد او عرض او طلق ونفذ صح و
ان لم ينفذ ان اجازه المدعى عليه لزم البدل والا رد
وصلحه على بعض جنس ماله عليه اخذ لبعض حقه وحط
لباقيه لا معاوضة فصح عن الف حال على مائة
حالة او على الف مؤجل او عن الف جياد على مائة
زيوف ولم يصح عن دراهم على دنانير مؤجلة او
عن الف مؤجل على نصفه حالا او عن الغائب على

على النصف

على نصفه بيضا ومن امر بدا النصف دين عليه
غدا على انه بري ممن ادان قبل بري وان لم يعف
عاد دينه ولو علق صريحا كان اوصى له كذا
فانت بري من الباقي لا يصح ولو صالح احد ربط
دين عن نصفه على ثوب اتبع شريكه غريمه بنصفه
او اخذ نصف الثوب اتبع شريكه كتاب الحدود
الحد عقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالى فلا تعزير
ولا قصاص حد الزنا وملى زفين خال عن الملك
او شبهته ويثبت بشهادة اربعة بالزنا

فيب لهم الامام ما هو وكيف هو واين زنا
ومتى زنا وبمن زنا فان هنوا قالوا ارانا
كالميل في الكحلة وعدلوا سراد علنا وحكم به و
باقراره اربعة فوار بعة مجالس رده كل مر
فيب له كما مر فان بين جيب تلفيفه رجوعه
بلعلك لميت ونحوه فان رجع قبل حد او
فوسطه خلى والا حد وهو للمحصن اى الحر المكلف
وطى نكاح صحيح وهما بصفة الاحصان رضه فرقصا
حتى يموت بيد ابه شهوده فان ابوا او غابوا

او مالوا

او مالوا استقط ثم الامام ثم الناس وفر المقر بيدا
الامام ثم الناس وغسل وكفن وصلى عليه ولغير المحصن جلده
مائة وسط بسوط لا ثمرة له ينزع ثيابه الا
الازار ويفرق على بدنه الا الرأس والوجه والفرج
ناعما في كل حد بلا مد وللعبد نصفها ولا يجلد سيد
بلا اذن الامام ولا ينزع ثيابها الا الفرو والحشو
يجلد جالسة وجاز لحفر لها لا له ولا جمع بين جلد
ورجم ولا جلد ونفى الا سياسة ويرجم المريض
ولا يجلد بعد البرء ويرجم الحامل بعد الوضع ويجلد

بعد التفاسد يدرأ بالشبهة فراش الفعل او ظنه
غير الدليل دليلا كاتة ابويه وزوجته فولد
ان ظن انها تحل وفر تحمل اى لقيام دليل ما
للحرة ذاتا كاتة ابنه ومعتدة الكنايات والبينة
قبل التسليم فلا تحد وان قربا لحرة وحد بولد
اتة اخيه وجنيته وجدها فى فراشه وان بنوتى
لا ان زفت اليه وقلن زوجتك الا تحد بخلوة
ويقتص ويوخذ بالمال فصل مما قدت بها
اى حرا مكلفا مسلما عفيفا عن الزنا بقرجة او

بلست

بست لا بيك او لست ابن فلان وهو ابوه
عد نافين سوطا كحد الشرب والطلب بقذف ام
للوالد والولد وولده ولو محرما من الارث
ولا يطالب احد سيده واباه بقذف امه
ولس فيه ارث وعفو وعوض وفى يازانية فعال
بل انت صدا او لعرسه صدت ولا لعان وان
زنيت بك هذه ومنا اخذ بريح الخمر او سكران
زايل العقل بنشيد واقربه حرة صاحيا او شهد به
رجلان وعلم شربه طوعا يحد صاحيا لا بمجرد الريح

او لبقی او لبکر ولا ان رجع عما لا اقرار به
شهد بحد متقادم قریبا من امامه ردّ الا ان
وضمنا السرقة وان اقر به حد وهو للشرب
الریح ولغیره بمضی شهر فان شهدوا بزنا
حد والسرقة مما غاب لا ونصف حد العبد
حد بجنایات الحد حبسها وکثر التعزیر تسعة
سوطا واقله ثلاث وصح حبسه مع مزبه
ثم للزنا ثم للشرب ثم للقذف وهو بقذف
او کافر بزنا ومسلم بیا فاسق وبا کافر یا بارق

باب الحد

یا لخنث ومثاله لا بیاحمار وقیل الا لعالم او
علوی ومن حد او عزر فمات بدر وته وان عزر
زوج عرسه لا کتاب السرقة هو اخذ مکلف
خفیة قدر عشرة دراهم مضروبة مملوکا محرزا
بلا شبهة بمکان او حافظ فان اقر بها مرة
او شهد رجلان سألهما الامام ما هی وکیف هی و
متی واین وکم سرق ومما سرق وبینا ها قطع وان
شارک جمع وصاب کلا قدر نصاب قطعوا وان
احد بعضهم لا بیاقة یوجد مباحا فی دار نا کخنب و

حشيش وسمك وصيدا وما يفسد سريعا كلبن
ولحم وفاكهة رطبة وتمر على شجر وبطيخ وزرع لم يحصد
اشربة مطربة والات لهو وصليب وذبح
وباب مسجد ومصحف وصبي وحر ولو محليين بحلي
الصغير ولا دفتر الا دفتر الحساب ولا ذهب وفضة
خيانة ونهب ونش ومال عامة ومال له فيه شركة
ومثل حقه حالا او موجلا ولو بمزيد وما قطع فيه
وهو بحاله ومال ذي رحم محرم منه بينه ولا من زوج
او عرسه وسيده وعرسه وزوج سيدته وملك

ومضيفه

ومضيفه ومغنم وحمام وبيت اذن في دخوله و
ان لم يخرجه منه الا دار او ما حول منه هو خارج او
ادخل يده في بيت واخذ او طرحه خارجه منه
او غيره او سرق صلا منه قطارا او حملا وقطع ان حفظ
به او نام عليه او شق المحمل واخذ شيئا او ادخل يده
في صندوق او كم غيره او اخرج من مقصورة دابة فيها
حقائب الا صحبتها او سرق صاحب مقصورة من اخرى او
التي شيئا في الطريق ثم اخذه او حمله على حمار رفيقه
واخرجه بفصل يقطع يمين السارق منه زند

ويحسم ثم رجله اليسرى ان عاد فان عاد فرجله اليمنى ثم يحسم ثم يحبس
بل يحبس حتى يتوب ويشترط للقطع خصومة كما مر او
ذي يد حافظ كالمودع ونحوه وما قطع به ان اتى
ردوا الا لانضمامه ومعصوم قطع الطريق على معصوم فان
اخذ قبل اخذ مال وقتل حبس حتى يتوب وان اخذ
ونصيب كل منه نصاب قطع يده ورجله من خلاف
وان قتل بلا اخذ مال قتل حدا ومنعه قتل او صلب
او قطع ثم قتل او صلب كتب بجهاد وفي قول
ان هجم الكفار فتخرج المرأة والعبد بلا اذن وفي قول

كفاية

كفاية بدا ان قام به بعض سقط عن الباقين والا
تمو لا على صبي وعبد وامراة واعمى ومقعد واقطع
فجاهدهم ندعوهم الى الاسلام فان ابوا فاعلمهم الجزية
فان قبلوا فلهم مالنا وعليهم ما علينا فان ابوا فقاتلهم
بما يهلكهم وقطع شجرهم وزرعهم بلا عذر وغلول
ومثله وبلا قتل عاجز عن القتال الا ملكة او ذا راى
او محرب او مال يبحث به واب كافر بدا او اخراج
مصحف وامراة الا ان جبنت يؤمنها ويصالحهم ان
خيرا او بالمال عند الحاجة وبندان هو انفع ونقاتلهم

قبل بنبذ ان خانوا وصولح الحربية بلا مال وان اقتد
لا يرد ولا يباع سلاح وحديد وخيل منهم ولو بعد
صلح وصح امان حر وحرة وان كان شرا نبذ و
ادب ولغا امان الذمي والاسير والتاجر معهم وهم امنة
ولم يهاجر وصبي وعبد محجورين ومجنون فصل ويفسخ
عنوة قسمة الامام بين الجيش او اقرارها عليه بخرج
وخراج وقتل الاسرى او استرقهم او تركهم اوراء
ذمة كنا ونفي منهم وفداء وهم ورد وهم الى دارهم
وقسمة مغنم ثمنه الا ايداعا والرد وبدد لحقهم ثمنه

كمقاتل

كمقاتل فيه لا سوقي لم يقاتل ولا مهمات ثمنه و
بورث قسط فضلات هنا وحمل لنا ثمنه طعام
وعلف ودهن وحطب وسلاح به حاجة لا
بعد الخروج منها ومن اسلم ثمنه عصم نفسه وطفله و
مالا معه او اودعه معصوما وللفارس سهمان و
للراجل سهم ويعتبر وقت مجاوزة الدرب لا
شهود الوقعة والخمس لليتيم والمسكين وابن السبيل و
قدم فقراء ذو القربى ولا شيء ويغنم ومن دخل
دارهم فاغار فخمس لا مغنمة له ولا اول

وللامام ان ينفل وقت القتال فيجعل للاحد ثلثا
زيدا على سهمه كالسلب ونحوه والسلب ما يلبسه المقاتل
وما عليها فصل يملك بعض الكفار بعضا
واموالهم واموالنا بالاستيلاء والاحراز بدارهم
لاحرنا وتوابعه وعبدنا الآبق ويملك بهما ارضهم
وما هو ملكهم ومن وجد منا ماله اخذه بلا شئ
ان لم يقسم بالقيمة ان قسم وبالثمن ان شراه
منهم تاجر وعبدهم المسلم ثمة فجاءنا او ظهرنا عليهم
كعبد مسلم شراه كافر مستأجر هنا وادخله دارهم



ولا يتعرض تاجر ذمة لدمهم ومالهم الا اذا اخذ
ملكهم ماله او غيره بعلمه وما اخرجه ملكه ملكا جزما
فيتصدق به ولا يمكن حربي هنا بسنة و
قيل له ان اقمت هنا سنة تضع عليك الجزية
فان اقام سنة فهو ذمي لا يتركان يرجع
ولا تعيز جزية وضعت بصلح واذا غلبوا
اقروا على املاكهم توضع على كتابي ومجوسي ووثني
عشر ظهر غناه لكل سنة ثمانية واربعون درهما
وعلى المتوسط نصفها وعلى فقير يكتسب بعمله الا على

ونفي غربة فان ظهر عليه فطفله وعرسه ذو الامر
فلم يقبل منهما الا الاسلام او السيف لا على اهب لا
يخالط المسلمين وصبي وامرأة ومملوك وعمر وزمن او فقير
لا مكسب وتسقط هلبوت والاسلام دينه خل
بالتكرار ولا يحدث بيعة ولا كنيسة فوارثا
فلهم اعادة المنهدم وميز الذمي في زيه ومركبه
ومسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا ولا يعمل السلاح
ويظهر الكستيج ويركب على سرج كاكاف ويمنع
نساؤهم في الطريق والحمام ويعلم على دورهم للاستغفار

ومصرف

ومصرف الجزية وخراج وما اخذ منه بلا حرب
مصالح المسلمين كسد ثغر وبناء جسر وقنطرة وارزاق
العلماء والعمال والمقاتلة وفي رتيم ومن ارتد و
العياذ بالله عرض عليه الاسلام وكشفت شبهته
فان استمهل حبس ثلاثة ايام فان تاب فيها و
الا قتل وهو بالتبري عن كل دين سوى الاسلام
او عما انتقل اليه وقتله قبل العرض ترك ندب بلا
ضمان ويزول ملكه عن ماله موقوفا فان اسلم عاد
فان مات او قتل او لحق بدارهم وحكم به عتق

مدبره وام ولده وحل دين عليه وكسب اسلامه
لورثة المسلم وكسب ردته في وقفي دين
كل حال من تلك المكتسب بطل نكاحه ودخوله
للاقته واستيلاده وتوقف بيعه ومعاملاته
ان اسلم نفذ وان مات او قتل او لحق وحكم بالبطل
فان جاء مسلما قبل حكمه فكأنه لم يرتد فان جاء
بعده وماله مع ورثته اخذ ولا تقتل مرتدة
تحبس حتى تسلم وصح تصرفها وكسبها لو ترتبها وصح
ارتداد العقل واسلامه ويجبر عليه لا قتل ان ابى

قوم

نوم مسلمون خرجوا عن الطاعة لامام فيدعوهم
لا العود ويكشف شبههم فان تحيزوا مجتمعين
حل لنا قتالهم ابتداء ويجهز على جريحهم وتتبع موليهم
ان كان لهم فئة ولا يسبى ذريتهم ويحبس مالهم الى
ان يتوبوا او يستعين بهم وخيلهم عند الحاجة و
بغ قتل عادلا ان ادعى حقيقة يرث كعكسه ولا يجب
شئ بقتل باغ مثله كتاب الجنايات القتل العمد ضربه قصدا
بما يفرق الاجزاء كنار ومحدد ولو من خشب وبه
بالغ ويجب القود وشبه العمد ضربه قصدا بغير ما

ذكر وفيه الاثم والكفارة والدية مغلظة على العاقلة
وهو فيما دون النفس عمد وفي الخطأ فعلا او قصدا
كرميه غرضا فاصاب آدميا او مسلما ظنه صيدا
او حربيا وما جرى مجراه كنائم سقط على غرقان
كفارة ودية عليها وفر القتل سبب كحفر بئر
بخوه دية عليها ولا ارث الا لابنها ونقصان القتل
والانوثة والرق والجنون والعمى والزمانة والكفر
الذمي ونقصان الاطراف بد وفر القود والقصاص
الا بسيف ويستوفى الكبير قبل كبير الصغير قود الا

قتل

قتل مسلم مسلما ظنه مشركا عند التقاء الصفين
الكفارة وفي موت بفعل نفسه وزيد وسبع وحشية
فمات الدية على زيد ولا شيء بقتل مكلف شهر
سيفا على مسلم او عصا الا نهارا في مصر ولدية
ذمي او في غير مكلف والقيته فرقتل جمل صال عليه
بجب القود فيما دون النفس ان امكن كمماثلة كقطع اليد
من المفصل والرجل ومارن الانف والاذن وكل
شجة يمكن فيها مماثلة وعين قائمة ذهب ضوءها
بجعل على وجهه قطن رطب ويقابل عينه بمرآت

محمات لان قلعت ولانه عظم لا لسن فيها
ان قلعت وتبرد ان كبرت ولا بين رجل وامرأة
وحر وعبد وعبدين والخانية والمكاتب والذكر
من الخنثى وخير المجنى عليه ان كانت يد القاطع
او الشجة ليستوعب ما بين قرنه المشجوج لان الواجب
القود بموت القاتل ويعفو او صلحه وللباقي حصته
الدية ويقتل جمع بفرد وبالعكس فان عفوا او عفا قتل له
وسقط حق الباقين ولا يقطع يدان بيد ويقاد
عبد اقر بقود ومن رمى عمدا فعفا الا خر فمات

يقتص

يقتص للاول وعلى عاقلته الدية للثاني ومن قطع
فنفى عن قطعه فمات منه ضمنهما قاطعه وديته ولو عفى
عن الجناية او عن القطع وما يحدث منه فهو عفو
عن النفس فالخطأ من ثلث ماله والعمد من كله والقود
ينبت بد للورثة لا ارنا فلو لصبي احدهم خصما عند
الباقية فلوا قام حجة بقتل ابيه غائبا اخوه فحضر
بعيدها وفي الخطأ والدين لا والعبرة بحال الرمي
لا الوصول فتجب الدية على من رمى مسلما فارتد

وصل كتاب الديات الدية من الذهب الف

آلف

وبنار ومن الفضة عشرة الاف درهم ومن الابل
مائة وهذه في شبه العمد ارباع فيها بنت مخاض
وبنت لبون وحقة وجذعة وهي المغلظة وفي
الخطأ اخماس منها وهي ابن مخاض وكفارتها عتق
مؤمنة فان عجز صام شهرين والا وصح رفع اليه
ابويه مسلم لا الجنين وللمراة نصف ما للرجل في النفس
وما دونها والذمي كالمسلم فقد الالف والحنفية
والعقل واحدى الحواس واللب ان منع ادا
اكثر الحروف واللحية وشعر الراس كل الدية كما في

اثنين

اثنين فيما في البدن اثنان وفي احدهما نصفها
وفي اشفار العينين وفي احد هما بعيها وفي كل اصبع
عشرها وفي مفصل غير الابهام ثلثه وفيه نصفه
كما في كل سن وكل عضو وهب نفعه بضرب ففيه
ديته ولا قود في الشجاج الا في موضحة عمدا وفيها
خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشرها
والمنقلة عشرها ونصفها والامة والجائفة ثلثها
وفي جائفة نقذت ثلثا ها والحارصة والدامعة
والدامية والباضعة والمتلاحمة والسمحاق حكومة عدل

وتقوم عبد ابلا هذه الا اخر ثم معه فقد الكفاية
بين القسمتين من الدية هو هو بقيتي واصابع يده
مع نصف اصبع عدل نصف الدية وحكومة عدل
والكف تابع والعبرة للاصابع وفي اصبع زائدة
وعين صبي لسانه وذكره حكومة عدل لوم التعيب
بعادل على نظره وكلامه وحركة ذكره ولا يقاد الا
بعد برء وعمد الصبي والمجنون خطأ وعلى العاقلة الدية
بلا كفارة وبلا حرمان ارث ومن ضرب بطن امراة
بجنين غرة خمسمائة درهم على عاقلته ان القت

ميتا

ميتا ودية ان القت حيا فمات وغرت و
دية ان القت ميتا فماتت الام ودية الام
فقط ان ماتت فالقت ميتا ودية ان
ماتت فالقت حيا فمات وما يجب في الجنين
لورثته سوى ضاربه وفي جنين الامة نقص
عشر قيمته فرالذكر وعشر قيمته فر الانثى وما يسقط
بعض خلقه كالسن وضمن الغرة عاقلة المراة
ميتا عمدا بدوا او فعل بلا اذن زوجها فان
اذن لا فضل مما احدث بطريق العاقلة كيفا

او میزابا او جرصنا او دکانا وسعه ذلک ان لم
یضر بالناس ولکل نقضه وفی غیر نافذ لا یسعه الا
اذن الشرکاء وضمن عاقلته دیة من مات بسقوطها
کما لو وضع حجرا او حفر بئرا فی الطریق فتلف به
نفس الا ان مات جوعا او غما وان تلف به
ضمن ما لو تلف به وعاقلته ان لم یطلب
او طلب ولم یقبضه المشتری فقط او طلب ممن لا یملک
کالموقوف ونحوه وان مال الی دار احد فله الطلب وان
بنی مائلا ابتداء ضمن بلا طلب وان طلب احد الشرکاء
او حفر فی دار مشترکة فالضمان بالحصة فصل ضمنا
الراکب ما تلفه دابته الا ما نفحت برجلها او ذنبها
او تلف بما راثت او بالت فی الطریق سایرة
او واقفة لذلک او اصابت حصاة او حجرا صغیرا
او نحوه فتفقا عینا وضمن بالکبیر وان تبول واقاید

ضمن

كالراكب الا ان الكفارة عليه فقط وان اصطدم
فارسان ضمن عاقلة كل دية الآخر وان ارسل كلبا
فاصاب فوره ضمن ان ساقه وفي الطير والدابة
المنفلتة لا وان اجتمع الراكب والماشي ضمن هو نصف
النفحة ويجب في فقاعين شاة القصاب ما نقص وفي
عين البقرة والحمار والبغل والفرس ربع القيمة

فصل ان جنى عبد خطأ دفعه سيده بها او
فداه بارشها حالا فان وهبه او باعه او اعتقه او دبره
او استولده ثم علم بها ضمن الاقل من قيمته وما

الارش

الارش وان علم عزم الارش ودية العبد قيمته فان
بلغت هي دية الحر وقيمته الا عشرة دية الحرة نقص من
كل عشرة وفي الغصب قيمته كانت وقد رمنا
دية الحر قدر من قيمته وفي فقاء عيني عبد دفعه سيده
واخذ قيمته سليما او امسكه بلا اخذ القصاص وان
جنى مدبر او ام ولد ضمن السيد الاقل من قيمته وما
الارش وان جنى اخرى وشاركه الثانية
في جنايته ولي الاول في قيمته ودفعت اليه القصاص
او لبث في جنايته الا قيمة واحدة وليتبع السيد

او ولاء الاولاء ان دفعت بلا قضاء وغصب صبيا
حرا فمات منه فجاءة او بحجر لم يضمنه وان مات بعضة
او نخس حية ضمنه عاقلته الدية كما في صبي او رقيق عبدا
فقتله فان اتلف مالا بدأ بداءة ضمنه وان اتلف
بعده لا فصل مات به جرح او اثر ضرب
او خنق او خروج دم فيه او عينه وجد ولا بينة
او اكثره او نصفه مع رأسه لا يعلم قاتله واد على
القتل على اهلها او بعضهم حلف خمسون رجلا حرا
مكلفا منهم يختارهم الولاء بالله ما قتلنا ولا

قاتلا

فاتلا لا الولاء ثم قضى على اهلها بالدية وان
ادعى على واحد منهم غيرهم سقط الواجب عنهم وان
لم يكن فيها كرر الحلف عليهم الا ان يتم ومن لكل خمسين
يحلف لا ان خرج الدم من فمه او دبره او ذكره
وقيل على دابة يسوقها رجل ضمنه عاقلته وراكب
والقائد كالسائق وعلى دابة بين فرسين على قدر قيمتهما
ولو راعليه القباء وتدى عاقلته ان ثبت انها له
بالحجة وعاقلته وورثته ان وجد فرد انفه وقباءه
على اهل الخطة دون السكان والمشترين فان باع

كلهم فعلى المشرين وفي واحد منهم كفارة على عدد الاولين
وفي اهلك على مزاحمه وفي مسجد محلته على اهلها وفي بهيمة
مملوك على مالك وفي غير مملوك والشارع والجامع
السجن للقاتله والدية على بيت المال وفي بهيمة
لا عمارة بقربها او في ماء يمر به هدر ومستحلف ما
قتله زيد حلف بالله ما قتله ولا عرفت له قاتلا
غير زيد وبطل شهادة اهل المحلة تقبل غيرهم او في
منهم وفي رجلين قريبين وجد احدهما قتيل لم
الآخر وفي قتيل قرية امرأة كرر الحلف عليها

وفي

وفي عاقلتها فصل العاقلة اهل الديوان
لم هو منهم يؤخذ من عطياتهم حين خرجت
جنة لم ليس منهم يؤخذ من كل في ثلاث سنين ثلاثة
دراهم او اربعة ان لم يتسع الحي ضم اليه اقرب الاحياء
نسبا الاقرب فالاقرب والباقي على الجاني وتقاتل
كاحدهم وللمنفوس سدس وللموالاة الموالات مولاه
وجبة المعتبر في العجم اهل النصرة سواء كانت بالحرفة
او غيرها لا عاقلة له يعطى من بيت المال ان كان
والا فعلى الجاني ويحمل العاقلة ما يجب بغير القتل لا

يجب بصلح او اقرار لم تصدقه العاقلة او عفا
قوده لشبهة او قتله ابنه عمدا او لا خيار له
او عمد وما دون ارش الموضحة بل على الجاني
الا كراه هو فعل يوقعه بغيره فيفوت به رضاه
او يفسد اختياره مع بقاء اهليته وشرطه قدرة
الحامل على ايقاع ما يهدد به سلطانا كان او لصا
وخوف الفاعل ايقاعه وكون المكره به متلفا نفسا
او عضوا او هو الملجئ او موجبا غما يعدم الرضا
والفعل ممتنعا تماما اكره عليه قبله لحقه او لحق آخر او حق

الشرع

فلو اكره بالملجئ او غيره على بيع او نحوه
او اقرار او فسخ او مضى ويملكه المشتري ان قبض
فيصح اعتاقه ولزمه قيمته فان قبض ثمنه او سلم
طوعا نفذ وحل بالملجئ شرب الخمر واكل الميتة ونحوه
حتى ان صبر ثم ورخص به اظهار الكفر مطمئنا قلبه
بالصبر اجر واتلاف مال مسلم وضمه لا يحل لاكراه
يفاد هو فقط وصح نكاحه وطلاقه وعتقه ويمينه
بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطأ ونذره ويمينه
واظهاره ورجعته وايلاءه وفيئه فيه وايلاءه

بلا قبل لو رجع لا ابرأه ورد ته وان زنا عبد

الا اذا اكرهه سلطان كتاب الحجر والاذن هو

منع نفاذ القول وسببه الصغر والجنون والرق

وضمنوا بالفعل وآخرا العتق الاقرار بمال وبحمل به

وقيود ولا يحجر بسفه وفسق ودين وحجر ومفتى ماجنا

ولطبيب جاهل ومكار مفلس فاذا بلغ غير رشيد

لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة

وصح تصرفه قبله وبعده يسلم بلا رشد وحبس

احد يمون لدينه وقضى دراهم دينه فهم دراهم

دنانير

دنانير مما دنانيره وباع كلا للقضاء الآخر

لا عرضه وعقاره ومن قبض ومال معه عرض شراه

فبايعه اسوة للغرماء وبلوغ الغلام بالاحتلام

والاحبال والانزال والجارية بالاحتلام والحيض

والحبل فان لم يوجد فمضين تمام لهما خمس عشرة سنة

وبه يفتى وادنى مدة له اثنا عشر سنة ولها تسع

فقد قالوا ان اقر انه بعد الاذن فك الحجر

باسقاط الحق ثم يتصرف العبد لنفسه بالغبن فلم يرجع

بالعهدة على سيده ولو اذن يوما فهو ماذون

الا ان يجر ولو اذن له نوع عم او نهه وينبت
مر يحيا دلالة كما اذا راه سيده يبع ويشتري
وسكت فبيع ويشتري ولو لبعين فاحش و
يوكل بما دير هن ويرتهن ويقبل الارض ويا جرها
مزارعة ويشتري بذرا يزرعه ويشارك غانما
ويدفع المال ويا خذه مضاربة ويستاجر
يوجر نفسه ويقر بوديعة وغصب ودين ولو بعد
الحجر ويهدي طعاما يسيرا ويضيف من يطعمه و
يعامله ويخلط مع التجر بعيب قدر اعهده ولا يزوج

ولا يكاتب

ولا يكاتب وكل دين وجب بتجارة او بما هو
في معناها كغرم وديعة وغصب وامانة جحدها او عقر
وجب بوطء مشتراة بعد الاستحقاق وتعلق
برقبة يباع فيه ويقسم ثمنه بالحصص ويسقط حصل
قبل الدين او بعده وبما نهب لا بما اخذ سيده
قبل الدين وطولب بما بقي بعد عتقه وللسيد اخذ
غلته ممثله مع وجود دين والباقي للغرماء ويحجر ان
ابق او مات سيده وجن مطبقا او لحق بدار الحرب
مرتدا او حجر عليه بشرط ان يعلم هو او اكثر اهل سوقه

والاة ان استولد باذنهم فيتهما للغرم ولو
شمل دينه ماله ورقبته لم يملك سيده ما معه فلم
يعتق باعتاقه وبيع من سيده بالقيمة بيعه منه
بها او باقل فان باع باكثر نقص او حط الفضل والطل
بثنه ان سلم بمبيعه قبل قبضه وله حبس مبيعه لثمنه
وصح اعتاقه مديونا وضمن سيده الاقل مما قيمته ودينه
دينه ولو اشترى وباع ساكتا عن اذنه وجره فهو
ماذون ولا يباع لدينه الا اذا اقر سيده باذنه
وتصرف الصبي ان نفع كالاسلام والا بنى على اذن





بلا اذن وان ضر كالطلاق والعتق لا وان اذن له
به وما نفع وضر كالبيع والشراء جاز لبا وليه ابوه
ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم القاضي او وصيه لو آخر
بما معه من كسبه او وارثه كتاب الوصايا هـ
الجاب بعد الموت وندبت بما قل من الثلث
عند غناء ورثته واستغنائهم بحصتهم كتركها بلا
احدهما وصحت للحمل وبه ان ولدت لاقل من مدته
من وقتها وهي والاستغناء في وصيته بما به الا بحملها
ومن المسلم للذمي وبعكسه وبالبنت للاجنبي الا في الكثير

منه ولا لوارثه وقاتله مباشرة الا باجازة
ورثته ولا من صبي ومكاتب وان ترك وفاء وقدم
الدين عليها ويقبل بعد موته وبطل قبولها ورجوعها
في حيوته وبه عليك الا ذا تما موصيه ثم هو لا يقبل
فهو لورثته ولا ان يرجع عنها بقول صريح او فعل
يقطع حق المالك عما عصب كما مر او نزيد فرموصي
ما يمنع تسليمه الا به كلت السويق يسيم والبناء يعرف
بيزين ملكه كالبيع وهبته لا بغسل ثوب ولا بحفر بها وينتقل

وهبته

وهبته لابنه كاقراره بعبد ان اسلم او عتق بعد ذلك
وهبته مقعد ومفلوج وشلل ومبسور من كل ماله
ان طال مدته ولم يخف موته والا فمن ثلثه وان
اجتمع الوصايا قدم الفرض وان تساوت قوة
قدم ما قدم وان اوصى بحج احج عنه راكبا من
بلده ان بلغ نفقته ذلك والا فمن حيث يبلغ
فان مات حاج فطريقه واوصى بالحج عنه حج من
بلده ان بلغ نفقته ذلك والا فمن حيث يبلغ
وان وصيته بثلث ماله لزيد وسدسه لعمرو لم يجز وا

ثلث وثلثه وكله بنصف وقالا يربع ولا
يضرب الموصى له بالكسر فيما لثلث عند ابي حنيفة رح
الا في المحاباة والسعاية والدراهم المرسلة ويمثل
نصيب ابنه صحت وبنصيبه للاجنبي بجامع العقد
في التصرف المنجز فان كان في الصحة فمن كل ماله ولا
فمن ثلثه والمضاف اما موته فمن الثلث وان كان
في الصحة ومرض صح منه كالصحة وعتاقه ومحاباته
وهبته وضمانه وصيته فصل جاره من الصف
وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه وختنه كل زوج

ذات

ذات رحم محرم منه وابله عرسه وآله اهل بيته واقاربه
ذو وان به محرماه فصاعدا ذوي رحمه الاقرب
فالاقرب غير الوالدين والولد وزوجه وولد زيد
الذكور والاناث سواء وزوجته وذكر كانثيين
في بني فلان الاناث منهم وبطلت الوصية لموالي
فيهم له معتقون ومعتقون وصحت لخدمته عبده
وسكنى داره مدة معينة وابدا او بغلتها فان خربت
الرقبة في الثلث سلمت اليه والا فبقيمة الدار
وبهايا العبد وبموته في حيوت موصيه تبطل

وبعد موته يعود الى الورثة وثمرة بستانه
ان مات وفيه غرة له هذا ه فقط وان ضم ابدا
فله هذه وما يحدث كان غلة بستانه وبصوف
غنمه وولدها ولبنها له ما في وقت موته ضم ابدا
اولا وتورث بقيته وكينونته جعلنا في الصحة
والوصية بجعل احديهما تصح فصل ومن اوصى
الا مازيد وقيل عنده فان ردّ والّا فان لم يكن
فمات موصيه فله ردّه وضمنه ولزم بيع شيء
من التركة وان جهل به فان ردّ بعد موته لم يقبل

صح

صح الّا اذا نفذ قاض ردّه والا عبيده وكافر او
فاسق بدله القاضي بغيره والا عبده صح ان كان
ورثته صغارا او والا عاجز عن القيام بهما ضم اليه عنزه
وبقي امين يقدر والا اثنين لا ينفرد احدهما
الا بشراء كفنه وتجهيزه والخصومة في حقوقه و
قضاء دينه وطلبه وشراء حاجة الطفل والانتهاب له
واعتاق عبد معين وردّ ودائعه وتنفيذ وصيته
معينين وجمع اموال ضائعة وبيع ما يخاف تلفه
ووصي الوصي وصي في ماله ومال موصيه ولا يبيع وصي

ولا يشتري الا بما تيقن ان فيه يدفع ماله فضاربه
وشركة وبضاعة ويحتال على الاسل ولا الا بشبر ولا
يقرض ويبيع على الكبير الغايب الا العقار ولا يخزن ماله
كتاب الخنثى هو ذو فرجين وذكر فان بال من ذكره
فذكر وان بال من فرجه فانثى وان بال منهما فحكم
بالاسبق وان استويا فمشكل ولا يعتبر الكثرة
فان بلغ ولم يظهر علامة احدهما فمشكل فان قام
في صفوف اعاده وفي صفهم يعيد بجنبه ومحاذيه
بخذائه وصلى بقباء ولا يلبس حريرا وحليا ولا يكشف

عند رجل

عند رجل وامراة ولا يخلو به غير محرم رجل او امراة
ولا يداوى فرجه بمحرم وكره للرجل وامراة ختنة وتزيي
امة بختنة وان ملك مالا والا فمن بيت المال ثم
تباع فان مات قبل ظهور حاله لم يغسل ويتيمم ولا
يحضر حفار غسل ميت وندب تسجية قبره وليوضع
الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المراة او اصلى عليهم فان ترك
ابوه وابنا فله سهم وللابن سهمان وعند الشعبي له نصف
النصيبين وهو ثلاثة من سبعة عند ابي يوسف وخمسة من
اثنى عشر عند محمد كتاب الفرايض واياه بما يعرف به

نکاحه وطلاقه وبیعه وشراه وقبوده کالبیاد الاولاد

وقالوا المعقل ایمان امتد ذلک وعلم انشاء

فکذا وذ غنم مذبوحه فیها میته

هر اقل تحری تمت الکتاب

بعون ملک الوهاب

در شهر ربیع الثانی سنه ۲۰۳ ابو دکه این مکتوب در موضع

فقیر عبد الضعیف النحیف الراجی رحمة الله الباری

جهت یاد آوری نور الابصار

امیدوار ناظران این مکتوب باشیکه قلم عفو بر جرایم این مجرم

عار را لایق نگردانیده بدعا یاد آور باشند اللهم اغفر

الله غفر زین بقراه

مدد ورا واستر بقراه عیب

فراضیا وارحم بقراه ومغفرته

طاعاتنا وکفر بقراه سیاتنا

وسلم دینا وقلب وقتنا

مولانا رحیما وبلغ برکاته